معهد التنمية المستدامة
عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس – فلسطين

دراسة تحليلية لأداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية

فؤاد غالب كردي حنني

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1429 هـ – 2008 م

دراسة تحليلية لأداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية

إعداد

فؤاد غالب كردي حنني

بكالوريوس تربية وتدريب مهني - جامعة النجاح الوطنية

المشرف : الأستاذ الدكتور طارق الحاج

قدمت هذه الرسالة استكملاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية المـستدامة /تخصص بناء مؤسسات وموارد بشرية / عمادة الدراسات العليـا /لجامعـة القدس

القدس – فلسطين

1429هـ - 2008م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة – تخصص بناء مؤسسات وموارد بشرية

إجازة الرسالة

دراسة تحليلية لأداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية

اسم الطالب: فؤاد غالب كردي حنني
الرقم الجامعي : 20411786

المشرف الرئيسي : أ. د. طارق الحاج

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2008/8/23 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1	رئيس لجنة المناقشة	أ. د. طارق الحاج	التوقيع.....
2	ممتحناً خارجياً	د. طلعت التميمي	التوقيع.....
3	ممتحناً داخلياً	د. غسان سرحان	التوقيع.....

القدس- فلسطين

1429 هـ - 2008م

الإهداء

إلى النور الذي أضاء لي الطريق ورجل ... إلى روح والدتي.
إلى والدي العزيز أطال الله في عمره.
إلى زوجتي الغالية التي شاركتني بوقتها وراحتها دون كلل.
إلى أبنائي الأعزاء.
إلى إخواني وأخواتي.
إلى أصدقاء ورفاق الدرب.
إلى شهداء شعبنا الأبرار .
أهدي هذا الإنجاز المتواضع.

فؤاد غالب كردي حنني

إقرار

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وأنها نتيجة أبحـاثي الخاصـة باستثناء ما أشير له حيثما ورد ، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد .

التوقيع: .....

فؤاد غالب كردي حنني

التاريخ : / /2008

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة على رسوله الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسـلم، والحمـد لله الذي وهبني الصبر والمقدرة حتى ظهر هذا البحث إلى حيز الوجود.

أتقدم بالشكر و التقدير إلى جامعة القدس ممثلة بإدارتها و دوائرها، و إلى عمادة الدراسات العليـا ومعهد التنمية المستدامة لما قدموه من عون و مساعدة. كما أتقدم بوافر الشكر للرفيـق والـصديق العزيز الدكتور إسماعيل دعيق، لما قدمه من دعما وتشجيع من أجل استكمال دراستي العليـا،وإلى مؤسسة الإغاثة الزراعية الفلسطينية رائدة العمل التنموي في فلسطين ، كما أتقدم بالشكر الجزيـل وعظيم الامتنان للأخ العزيز الأستاذ الدكتور طارق الحاج حفظه الله ورعاه، على نصحه وإرشـاده والإشراف على هذا العمل، والذي لم يبخل علي بعلمه وتوجيهاته وتشجيعه.

كما أتقد بالشكر الجزيل إلى أستاذي الكبير الدكتور هشام عورتاني لما قدمه من وقت وجهـد ،فـي سبيل إنجاز هذا العمل ،كما أتقدم بالشكر الجزيل للأخ والزميل الدكتور زياد قنام ، لما أتاحه مـن فرصة كبيرة لإنجاز هذا العمل ، كما أتقدم بوافر الشكر للصديق والأخ العزيـز الـدكتور غـسان سرحان ، لما قدمه من دعماً و توجيه سخي لإخراج هذا العمل بأفضل صورة.كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور عبد الناصر القدومي على جهده الكبير في عملية التحليل الإحصائي، من إدخال البيانات وإخراج النتائج الإحصائية الدقيقة التي قامت عليها هذه الدراسة .

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى لجنة المحكمين وأخص بالذكر الدكتور مجيـد منـصور والـدكتور يوسف أبو فاره والدكتور عزام صالح والدكتور ثمين هيجاوي والأستاذ نجاد غنـام والأسـتاذ داود استنبولي والدكتور أحمد شويكة والدكتور باسم قدورة . كما أتقدم بالشكر إلى مدراء التعـاون فـي وزارة العمل على ما بذلوه من جهد في تعبئة استمارة المقابلة. كما أتقدم بالشكر وعظيم الامتنـان للصديقة والزميلة عبير استنبولي لما تحملته من ثقل مضاعف في العمل لتوفير الوقت اللازم لي من أجل إنجاز هذه الدراسة .كما وأتقدم بالشكر والتقدير للدكتور زاهر جوهر لمراجعة هـذه الدراسـة لغوياً، كما أتقدم بالشكر لجميع الأخوة أعضاء جمعيات التـسويق التعاونيـة ، علـى مـساعدتهم واهتمامهم في تعبئة الإستبانة الخاصة بالدراسة .

الباحث

فؤاد غالب كردي حنني

تعريفات

التعاون : هو نظام اقتصادي تتضافر فيه الموارد المالية والجهـود الشخـصية لمجموعات من أفراد المجتمع تربط بين كل مجموعة منها الرغبـة المشتركة في تحقيق مصالح أفرادها الماليـة والاجتماعيـة وتنميـة المجتمع بصفة عامة ، معتمدة على الديمقراطية والإدارة العلمية (Kuhn and Stoffregen, 1975،ص21) .

الجمعية التعاونية : تعريف جامعة كاليفورنيا عام 1957، حيث عرفت الجمعية التعاونية بأنها منظمة اختيارية من الأفراد تجمعهم مصلحة مـشتركة يـسير العمل بها على أسس ديمقراطية ، بغرض تزويد الأعضاء بالخدمات بسعر كلفتها (أبو الخير 1979 ،ص97).

السوق : وهو المكان أو الحيز الذي يتم فيه تحويل ملكية السلع ،وهو المكـان الذي فيه يمكن أن تعمل القوى المحددة للأسعار ، والتي يـتم فيهـا تبادل السلع سواء في البضاعة الحاضرة أم العقود (عبـد الفتـاح ، 1973 ،ص13).

التسويق الزراعي : يعرف التسويق الزراعي على أنه سائر الأنشطة والأعمال المرتبطة بعملية انسياب السلع والخدمات منذ نقطة البداية عند المزرعة حتـى وصولها لأيدي المستهلكين (زكي ، والمقري 1998،ص10) .

التسويق الزراعي التعاوني : هو الجهد الجماعي المنظم لمجموعة معينة من المـزارعين والـذين يعملون كوحدة منتظمة بغرض تسويق منتجاتهم للحصول على أعلى سعر ممكن لمنتجاتهم وبالتالي تحقيق أقصى عائد ممكن ، متـضمن هذا الجهد تكاليف تسويقية أقل ، وخدمات تسويقية أحسن ، تحـسين جودة المنتجات ، تدرج وفرز أكثر دقـة (الـشنواني 1971 ،ص 111).

ملخص الدراسة

أجريت هذه الدراسة في الفترة ما بين شباط 2006 ونيسان 2008 ،حيث مثـل أعـضاء الهيئـات العمومية لجمعيات التسويق التعاونية العاملة في شمال الضفة الغربية ومدراء التعـاون فـي وزارة العمل مجتمع هذه الدراسة ، وبلغ حجم العينة (610) عضوا من أعضاء الهيئات العمومية .إضـافة إلى خمسة مدراء من وزارة العمل في المناطق التي شملتها الدراسة .

هدفت الدراسة التعرف إلى واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية من خلال التعرف إلـى الخـدمات المختلفة، الاقتصادية والتسويقية والاجتماعية والإنتاجية وخدمات الإقـراض، التـي تقـدمها هـذه الجمعيات لجمهور الأعضاء المنتسبين ، كما هدفت التعرف إلى الواقع الإداري والتنظيمـي لهـذه الجمعيات ، ودور المؤسسات الأخرى ذات العلاقة بعمل الجمعيات التعاونية ومنها دائرة التعـاون في وزارة العمل.كما هدفت الدراسة التعرف إلى الفروق في واقع أداء جمعيات التسويق التعاونيـة تبعاً لمتغيرات الدراسة المستقلة

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي لإنجاز هذه الدراسة ،حيث استعان الباحث في جمـع البيانـات والمعلومات بالإستبانة و المقابلة و مراجعة الأدبيات السابقة ، حيـث وجهـت الإسـتبانة الأولـى لأعضاء الهيئات العمومية في جمعيات التسويق التعاونية ، في حين تم توجيـه المقابلـة لمـدراء التعاون التابعين لوزارة العمل الفلسطينية في المناطق التي شملتها الدراسة ، كـذلك تـم تحليـل مخرجات الإستبانة ومعالجتها إحصائياً وعرضها بواسطة حزمة spss ،و استخدم اختبار شـيفيه للمقارنات البعدية .

وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في مجـال تقـديم الخـدمات التسويقية والاقتصادية كان متوسطاً ولم يرتق للغرض المطلوب منها ، بينما أظهـرت أن مـستوى معرفة الأعضاء وأفراد المجتمع بمفاهيم العمل التعاوني والثقافة التعاونية كان جيـداً. وكـذلك أن اتجاهات المبحوثين كانت إيجابية نحو واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية فـي تحقيـق أهـدافها والأولويات بالنسبة للعضو و في المجال الإداري والتنظيمي والخدمات الاجتماعيـة وفـي مجـال الإقراض وخدمات الإنتاج ، ومساهمة دائرة التعاون في تطوير عمل الجمعيات التعاونية من الناحية الفنية والتنظيمية ،وتقييم لجان الإدارة ، في حين لم تكن هناك دالة إحصائية على الفقرات المتعلقـة بعمليات التدريب والتأهيل التي تقدمها الجمعيات التعاونية لأعضائها ، وأتضح من نتـائج الدراسـة وجود فروق معنوية في اتجاهات المبحوثين حول واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في مجـال

تقديم خدمات التسويق تعزى لمتغيرات التحصيل العلمي ، وعدد سنوات الانتساب للجمعية ، والمهنة وعدد سنوات العمل في الزراعة ، ونسبة مساهمة القطاع الزراعي في الدخل الشخصي .

كما أتضح أيضاً وجود فروق معنوية في اتجاهات المبحوثين حول واقـع أداء جمعيـات التـسويق التعاونية في مجال تعزيز مفاهيم العمل التعاوني لدى الأعضاء ، تعزى لمتغيرات التحصيل العلمي ،و عدد سنوات الانتساب للجمعية ، وعدد سنوات العمل في الزراعة ،و نسبة مساهمة الزراعة في الدخل الشخصي ، بينما لم تكن هناك فروق معنوية في الإجابات حول هذا المجال تعـزى لمتغيـر المهنة. كما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق معنوية حول واقع أداء جمعيات التسويق التعاونيـة في جميع المجالات ، تعزى لعدد سنوات العمل في الزراعة ،ونسبة مساهمة الزراعة فـي الـدخل الشخصي .

و خلصت الدراسة إلى ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والبحوث والمسوح الميدانية الهادفة إلى تشخيص أكثر وضوح للمشكلات والمعوقات التي تعترض العمل التعاوني ،وإلى تعزيز نشر الفكر التعاوني وتضمينه في المناهج المدرسية والجامعية . وفي وسائل الأعلام الرسمية ، إضـافة إلـى ضرورة عمل دائرة التعاون على تبني معايير أكثر وضوحا وواقعية في إنشاء وتأسيس الجمعيات التعاونية ، كما أوصت الدراسة بضرورة أن تعمل جمعيات التسويق التعاونيـة لتحقيـق أهـداف وأغراض أعضائها في مجال الخدمات التسويقية والاقتصادية بشكل أفـضل ،وأوصـت الدراسـة وزارة العمل ودائرة التعاون بالإسراع في اعتماد قانون التعاون الفلسطيني مـن خـلال الجهـات والمؤسسات التشريعية ، كما أوصت الدراسة لجان الإدارة المنتخبـة فـي الجمعيـات بـضرورة ممارسة النهج الديمقراطي ،وتطبيق مبادئ المساءلة والشفافية في عملها . كما أوصـت الجهـات المختصة والمعنية بقطاع التعاونيات إلى ضرورة إنشاء وتأسيس معهد متخصص بتقديم التـدريب والتأهيل لأعضاء التعاونيات المختلفة والعاملين فيها

Analytical study of the performance of the marketing cooperative societies in the northern West Bank

Abstract

This study was executed between March 2006 and April 2008. The target group was constituted from 610 members of general assemblies of marketing cooperatives working in the north of west bank; in addition to five managers in the Ministry of Labor in the area covered by the study.

This study aimed at realizing the performance of marketing cooperatives through inspecting their economical, marketing, social and productive services which they provide to members. Additionally, it aimed at recognizing the organizational and administrative situation of these cooperatives and the role of other relevant bodies – including the cooperation department at the Ministry of Labor – in developing the performance of these cooperatives. It also aimed at realizing the differences between the performance of marketing cooperatives following the independent variables of the study.

The researcher adopted the descriptive method to accomplish this study where he used a questionnaire and literature review to collect data. The first questionnaire was directed to members of general assemblies of marketing cooperatives and the second to the managers of the cooperation department at the Palestinian Ministry of Labor. The results of the questionnaires were statistically processed on SPSS and the use of Scheffé test.

The study came up with the following findings: the performance of marketing cooperatives in terms of economical and marketing services doesn't meet their purposes. Also, members and society have good knowledge of cooperative work culture. furthermore, the researched individuals showed positive attitudes toward the performance of marketing cooperative to achieve their objectives, toward priorities of members, organizational and administrative field, loaning, social and production services. Also they showed positive attitudes toward the contribution of the cooperation department in developing the work of cooperative. However, there wasn't any statistical significance on the paragraphs related to training provided by cooperatives to members.

Other differences are also found in the attitudes of researched individuals toward the role of marketing cooperatives in enhancing the concept of cooperative work for members. This is due to education level, the number of years of membership in the cooperatives, number of working years in agriculture and the percentage of personal income from the agricultural sector. However there were no differences in answers on this issue due to the profession variable. It was clear in the findings that there are statistical significant differences related to the performance of cooperatives in all fields. This is due to the number of working years in agriculture and the percentage of personal income from the agricultural sector.

The study was concluded with recommendations; most important of which are summarized hereafter: The importance of executing more researches and field studies to better diagnose the problems and obstacles hindering the cooperative work.

The importance to unite efforts to enhance the concept of cooperative work; and including it in the school and university curricula and media., The cooperation department should also adopt clear standards to establish cooperatives.

Marketing cooperatives should work on achieving the objectives of their members in terms of marketing and economical services. , The cooperative department at the Ministry of Agriculture should adopt the Palestinian cooperative law through the legislative bodies., The elected administrative committees in cooperatives should adopt democracy, accountability and transparency in work. , The parties concerned with the cooperative sector should establish an institute specialized in providing training for members and workers of cooperatives.

الفصل الأول

أساسيات الدراسة

يناقش الباحث في هذا الفصل مشكلة الدراسة ،و أهدافها،و مسوغاتها وأسئلتها

1.1 مقدمة

يعُد تفعيل دور الجمعيات التعاونية الزراعية من أهم السياسات التي تساهم في تحسين كفاءة إنتـاج الغذاء وزيادة القدرة التساومية "Bargaining Power " للمنتجين الزراعيين وخاصة فـي إطـار تزايد القوى السوقية للمشترين (Folwell et al.,1998), كما تمثـل دوراً بـارزاً فـي تخفـيض التكاليف الإنتاجية بما يفيد كل المتعاملين منتجين كانوا أم مستهلكين، فعن طريق الجمعيات التعاونية يمكن إتباع أحدث الوسائل الإنتاجية والتسويقية باعتبارها إطاراً مناسباً للتنسيق التـسويقي الأفقـي "Horizontal Marketing Coordination" (Caves, 1987).

ولكي تنجح الجمعيات التعاونية للتسويق الزراعي وبالتالي التسويق التعاوني في أداء رسالته يجب توفير الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة تدريباً كافياً في مجال التسويق الزراعي. فلا يمكـن بـأي حال من الأحوال تحسين أي نظام دون أن تتوافر القاعدة المعرفية المناسبة للقـائمين علـى هـذا النظام. كما يجب أن تكون الجمعيات التعاونية التسويقية متخصصة، فما يناسب سلعة زراعية معينة قد لا يناسب غيرها. هذا فضلا عن توفير البيئة التشريعية والقانونية المنظمة للممارسات التسويقية لإتاحة الفرص العادلة لجميع المتعاملين في الأنظمة التسويقية، والحفاظ علـى الحقـوق الخاصـة والعامة، إيجاد الوعي التعاوني الزراعي الكافي على جميع المستويات التنظيمية، حتى يمكن عمـل برنامج جاد وشامل لتوعية صغار المنتجين المزارعين بالتعاون وأهميته، وما يمكن أن يساهم بـه في التغلب على مشكلاتهم الإنتاجية والتسويقية وتحسين قوتهم السوقية. (إسماعيل ،2006)

وفي الواقع الفلسطيني فإن القطاع التعاوني و الذي يعد ركنا أساساً في عملية التنمية المحلية يواجـه العديد من التحديات التي حالت دون قيامه بدوره التنموي بالمستوى المطلوب، فالأداء التعاوني بقي مقتصرا على جمعيات يغلب فيها الكم على النوع ،(مقابلة مع مدير التعـاون فـي وزارة العمـل 1/21/ 2008) و يوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو 1394 تعاونية مسجلة لـدى دائـرة التعاون في وزارة العمل الفلسطينية ضمن تصنيف الجمعيات العاملة وغير العاملة منتـشرة فـي محافظات الوطن ، منها 531 تعاونية عاملة ونشيطة ويوجد في قطاع غزة من هذا التـصنيف 75 جمعية تعاونية عاملة فقط والباقي في الضفة الغربية ، ويبلغ عدد الجمعيات المجمدة والملغاة حسب تصنيف دائرة التعاون 531 تعاونية في كل من الضفة وغزة ، بينما هناك 332 تعاونية تعُد غيـر عاملة في الضفة وغزة ،وينحصر عمل التعاونيات الفلسطينية في خمسة قطاعات هـي الزراعـة ،الإسكان ،الاستهلاك، الخدمات ، التعاونيات الحرفية ويبلغ رأسمالها الاسمي نحو(50) مليون دينار تقريباً يستثنى من هذا الرقم الجمعيات التعاونية في قطاع غزة ومحافظة رام الله ،في حين بلغـت الموجودات الثابتة (36.215.034) دينار والموجودات المتداولـة (34.613.644) دينـار وهـذه الأرقام مرتبطة في الجمعيات التعاونية العاملة فقط وينتسب إليها (70000) عضو، نـسبتهم إلـى السكان (2%) في كلا التصنيفين العاملة وغير العاملة ،ويقدر عدد الأعضاء والمنتسبين للجمعيات العاملة بنحو (55) ألف عضو يمثلون حوالي ثلاثماية ألف نسمة (وحدة التنميـة التعاونيـة 2000) باعتبار متوسط عدد أفراد الأسرة الفلسطينية ستة أشخاص تقريباً (المركز الفلـسطيني للإحـصاء 2008) بينما يقدر عدد المنتسبين للجمعيات التعاونية غير العاملة بنحو (15) ألف عـضو، ممـا يشير إلى ضعف مفهوم العمل التعاوني في المجتمع المحلي . (وزارة العمل الفلسطينية 2008)

أما فيما يتعلق بالجمعيات التعاونية الزراعية بشكل خاص فإن نسبة منهـا تقـدر ب 75% تعُـد جمعيات غير عاملة وتحتاج إلى إجراءات قانونية معقدة ، وأن نسبة 52% مـن هـذه الجمعيـات عمرها أكثر من 40 عاماً إضافة إلى وفاة معظم أعضائها .(وزارة العمـل الفلـسطينية ، مـسودة مشروع قانون التعاون الفلسطيني ، 1997)

كما أن جمعيات التسويق الزراعي التعاونية تعاني من عدم القدرة على تحقيق الهدف الذي أنـشئت من أجله وهو تسويق المنتجات الزراعية وكان السبب الرئيس في ذلك ، هو ممارسـات الاحـتلال الإسرائيلي ، إضافة إلى أسباب تتعلق باختلافات في الأنظمة الداخلية بين جمعيات التسويق التعاونية كما أن حجم العمل التعاوني لجمعيات التسويق الزراعي كان ضئيلاً بحيث لم يكن له تـأثير علـى قيمة الناتج الإجمالي المحلي الزراعي بينما التأثير كان واضحاً على عدد الأعضاء فـي جمعيـات التسويق الزراعي بالإضافة إلى عدد العاملين فيها واستثماراتها.

إن الجمعيات التعاونية الزراعية التسويقية الفلسطينية تواجه مشاكل ومعوقات مختلفة أهمها صـغر الأسواق التي تتعامل معها هذه الجمعيات ، كما تعُد العملية التسويقية من أضعف حلقـات القطـاع الزراعي الفلسطيني من حيث ارتفاع التكاليف التسويقية إضافة إلى نقـص التـسهيلات التـسويقية المقدمة وقلتها (شويكة 1998) ، إضافة أيضا إلى أن قطاع التسويق الفلسطيني يفتقر إلـى بنيـة تحتية تسويقية ضرورية لعملية التسويق الزراعي سواء للأسواق الخارجيـة أم الداخليـة (قـرزم 1997) ونظراً لأهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني المحلي .

فإن تنمية هذا القطاع تعد هدفاً سياسياً واقتصادياً مهما وتعد الجمعيـات التعاونيـة إحـدى الأدوات المهمة في تطوير هذا القطاع وتنميته نتيجة لحجم الخدمات التي تقدمها هذه التعاونيات للمـزارع الفلسطيني .(شويكة 1998) وبالرغم من الدعم الكبير الذي تلقته التعاونيات الفلسطينية المختلفـة ومنها التعاونية الزراعية التسويقية من مصادر عديدة منها: المنظمة التعاونية الأردنية ، واللجنـة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود ، والوكالات الأجنبية العاملة في الوطن ، إضافة إلـى رأس المال الأسهمي ، إلا أنها لم تتمكن من تطوير أجهزتها الإدارية والمحاسبية إلى المستوى الذي يتناسب مع حجم العمل والعضوية التي وصلت إليها . ولعل السبب الكامن وراء ذلك هـو غيـاب التخطيط الصحيح والتقييم الدقيق لأوضاع التعاونيات الزراعية، وتشخيص وتحديد إمكانياتها وتقديم التوصيات المناسبة لها ، إضافة إلى غياب التنسيق ما بين الجمعيات التعاونية نفسها ، فهناك العديد من المشاريع التي أقامتها هذه الجمعيات ولم يكن يسودها التنسيق المـسبق وإلا لكانـت الفاعليـة الإنتاجية لها أفضل إضافة إلى الانخفاض الملموس في مستوى الخدمات المساعدة المتوافرة لهـذه الجمعيات ، وهذا راجع إلى التطور الكمي في إنشاء التعاونيات لم يصاحبه تطور نـوعي مماثـل (العملة،1989). وفي هذا الإطار تبرز ضرورة الاتجاه نحو تطوير التعاونيات من خـلال تعزيـز هويتها وتنفيذ مبادئها التي أقرتها المنظمات والهيئات الدولية، وهي العضوية المفتوحة والإشـراف الديمقراطي من جانب الأعضاء، والمشاركة الاقتصادية كذلك من جانبهم ، وتنفيذ بـرامج للتعلـيم والتدريب تستهدف كوادر هذه التعاونيات وإيجاد قنوات من خلال أجهزة الحكومة للتعاون والتنسيق بين هذه التعاونيات فيما يحقق الهدف المنشود من إنشائها والاهتمام بشئون المجتمع المحلي .

2.1 مشكلة الدراسة

تنحصر مشكلة الدراسة في التعرف إلى واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية والخدمات التي تقدمها إلى جمهور المزارعين الفلسطينيين وبالذات أعضائها المنتسبين ، فيما يتعلق بمـستوى الخـدمات

المساندة التي يحصلون عليها خاصة في مجالات الحصول على المدخلات الإنتاجيـة أو تـصريف منتجاتهم في الأسواق المحلية والخارجية ، وتتمثل المشكلة بشكل رئيس.بالسؤل الآتي: ما واقع أداء جمعيات التسويق الزراعية التعاونية في شمال الضفة الغربية .

3.1 مبررات الدراسة

يوجد للحركة التعاونية في فلسطين تاريخ طويل يمتد إلى أكثر من خمسين سـنة . وقـد شـهدت الحركة التعاونية في أعقاب وقوع الاحتلال الإسرائيلي في سنة 1967 جموداً تاماً ، إلى أن أقيمـت اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة في عام 1979 ، والتي قررت اللجوء إلى الجمعيات التعاونيـة الزراعية اللوائية وسيلة رئيسة لدعم المزارعين في المناطق الفلسطينية المحتلة . وبالفعل فقد أقيمت جمعية للتوريد والتسويق الزراعي في كل محافظة ، وقدمت الإمكانيات الماليـة والفنيـة اللازمـة لمزاولة عملها في مجال تزويد أعضائها من المزارعين بالمدخلات الإنتاجية مـن نوعيـة جيـدة وبأسعار معقولة . كما حاولت هذه الجمعيات تقديم خدمات تسويقية لأعـضائها ، خـصوصاً فيمـا يتعلق بشحن منتجاتهم إلى الأسواق الأردنية .ولكن بعد سنوات عديدة من التجربة والخطأ ، وصلت الجمعيات التعاونية الزراعية إلى حالة من شبه الجمود في خدماتها ، خاصة فيما يتعلق بالخـدمات التسويقية ، والتي تشكل المحور الرئيس في المهام الموكلة لها. ويثير هذا الوضع تساؤلات عديـدة لدى المعنيين بتنمية القطاع الزراعي ودعم صمود سكان المناطق الريفية في فلسطين . لـذا فـإن هناك اهتماما كبيراً لدى كثير من القيادات الفلسطينية بتقييم تجربة الجمعيات الزراعية على ضـوء الخبرة المكتسبة خلال المرحلة الماضية

4.1 أهداف الدراسة

تمثلت أهداف الدراسة فيما يأتي:

الهدف الأول: التعرف إلى واقع أداء جمعيات التسويق الزراعية التعاونية العاملة في منطقة شـمال الضفة الغربية وذلك في المجالات الآتية :

- تعزيز المعرفة بمفاهيم العمل التعاوني
- أهداف الجمعية والأولويات بالنسبة للعضو
- الخدمات الاجتماعية للجمعية

- خدمات التسويق للجمعية
- الخدمات الاقتصادية للجمعية
- خدمات الإنتاج للجمعية
- مجال خدمات الإقراض والتسليف للجمعية
- المجال التنظيمي والإداري
- مساهمة دائرة التعاون من الناحيتين المالية والإدارية للجمعية
- تقييم أداء لجان الإدارة للجمعية

الهدف الثاني : التعرف على الفروق في واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية العاملة في شمال الضفة الغربية تبعاً للمتغيرات المستقلة ، التحصيل العلمي،عدد سنوات الانتساب للجمعية ، المهنة ، عدد سنوات العمل الزراعي ،نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الدخل الشخصي
الهدف الثالث : التعرف على دور دائرة التعاون في وزارة العمل ومساهمتها في تطوير واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية العاملة في شمال الضفة الغربية وتحسينها .

5.1 أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي من وجهة نظر أعضاء جمعيات التسويق التعاونية "ما واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية ؟ "

كما تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الفرعية الآتية :

هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في إجابات المبحوثين حول واقع أداء جمعيات التسويق التعاوني تعزى لمتغيرات:

- التحصيل العلمي
- عدد سنوات الانتساب للجمعية
- المهنة
- عدد سنوات العمل في الزراعة
- نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الدخل الشخصي

6.1 حدود الدراسة

تم إجراء هذه الدراسة خلال الفترة الزمنية الممتدة من شباط العام 2006 حتى شهر نيـسان 2008 أما الحدود المكانية فهي محافظات شمال الضفة الغربية وهي الجمعية التعاونية للتسويق الزراعـي في محافظة نابلس والجمعية التعاونية للتسويق الزراعي في محافظة طولكرم والجمعيـة التعاونيـة للتسويق الزراعي في محافظة قلقيلية والجمعية التعاونية للتسويق الزراعي في محافظة جنين

7.1 وصف عام لجمعيات التسويق الزراعي التعاونية

يقدم الباحث وصفاً عاماً لجمعيات التسويق الزراعي التعاونية في شمال الضفة الغربية ، والتي يقوم الباحث بدراستها وهي الجمعية التعاونية للتسويق الزراعي والري في منطقة قلقيليـة ، والجمعيـة التعاونية للتسويق الزراعي في منطقة طولكرم. **و**الجمعية التعاونية للتسويق الزراعي فـي منطقـة جنين والجمعية التعاونية للتسويق الزراعي في منطقة نابلس . علماً بأنه تم الرجـوع إلـى وثـائق وملفات الجمعيات المذكورة . حيث تتشابه الجمعيات الأربع في النشاطات والمهمات المختلفة التـي تقوم بها خدمةً لجمهور أعضائها

1.7.1 الجمعية التعاونية للتسويق الزراعي والري في منطقة قلقيليه

تأسست الجمعية عام 1963 عملت الجمعية بنشاط حتى العام 1967 عقب الاحـتلال الإسـرائيلي لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ، حيث توقف نشاط الجمعية خلال هذه المـدة ، وفـي العـام 1979 أعيد تفعيل الجمعية وتنشيطها وباشرت بعملها منذ ذلك التاريخ حتى الآن . يتكـون طـاقم العاملين في الجمعية من أربعة عاملين بوظائف دائمة وتقوم الجمعية بعدد من النشاطات والأعمـال ومنها: عمليات التوريد (الشراء والبيع) وهو من أهم النشاطات والأعمال التي تقوم بها الجمعيـة والذي يتمثل في شراء جميع المستلزمات الزراعية مـن (أسـمدة وعلاجـات ، وبـذار ، أدوات والآلات ري ، نايلون ،وتقاوي) من خلال مركز التويد الذي تمتلكه الجمعية ، وتقوم الجمعية وكلما توفرت الإمكانات لها بعمليات الإرشاد الزراعي والتدريب لأعضاء الجمعية في مواضيع متعددة ، إضافة إلى عمليات الإقراض والتسليف للأعضاء ، يضاف إليها ما تقوم به الجمعية من عمليـات التسويق الزراعي لمنتجات الأعضاء الزراعية ، وتولي الجمعية اهتمام ملحوظاً لعمليات التنـسيق والتشبيك مع المؤسسات المحلية والأجنبية المختلفة بهدف تقوية وتعزيز خدماتها المقدمة للأعضاء.

2.7.1. الجمعية التعاونية للتسويق الزراعي في منطقة طولكرم:

تأسست الجمعية في عام 1980 وسجلت تحت رقـم 970 بتـاريخ 1980/11/22 فـي المنظمـة التعاونية الأردنية /عمان وتحت رقم 647 بتاريخ 1981/11/29 في الضفة الغربية، ويبلغ عـدد أعضاء الهيئة العامة الآن 1292 عضوا،وعدد أعضاء لجنة الإدارة مـن (9)أعـضاء منتخبـين. ويتكون طاقم العاملين فيها من ثلاثة عاملين ، وتقدم الجمعية العديد من الخدمات والنشاطات ومنها خدمات التسويق الزراعي لمنتجات الأعضاء ، وخدمات الإقراض والتسليف الزراعي ، إضافة إلى خدمات التدريب والإرشاد الزراعي والفني لجمهور الأعضاء ، قسم وخدمات التوريد حيث تستطيع الجمعية تقديم هذه الخدمات من خلال مركز التوريد الزراعي الذي تمتلكه الجمعية ويـستفيد مـن خدماته غالبية أعضاء الجمعية

3.7.1. الجمعية التعاونية للتسويق الزراعي في منطقة جنين:

تأسست الجمعية التعاونية للتسويق الزراعي في لواء جنين سنة 1979 و سجلت في الضفة الغربية تحت رقم 603 بتاريخ 1979/2/5 و سجلت في المنظمة التعاونية الأردنية تحت رقم 843 بتاريخ 1979/4/5 وكان عدد أعضائها عند التأسيس 130 عضوا و أما عدد الأعضاء الحالي فيبلـغ 540 عضو.يعمل في الجمعية ثمانية عاملين من بينهم مدير الجمعية ، وتقدم الجمعية خـدمات مختلفـة ومنها خدمات التسويق الزراعي المختلفة لمنتجات الأعـضاء ، وخـدمات التـدريب والإرشـاد الزراعي والفني من خلال التنسيق مع العديد من المؤسسات الإرشادية في المنطقة التي تعمل بهـا الجمعية ، يضاف إليها خدمات الإقراض والتسليف للأعضاء

4.7.1. الجمعية التعاونية للتسويق الزراعي في منطقة نابلس:

تأسست الجمعية التعاونية للتسويق الزراعي في منطقة نابلس سنة 1980 وسـجلت فـي الـضفة الغربية تحت رقم (611)وسجلت في المنظمة التعاونية الأردنية تحت رقم (412) ويبلـغ عـدد أعضائها 784 عضو ، لا يوجد عاملين لدى الجمعية وحسب تصنيفات وزارة العمل فأن الجمعيـة تعتبر من الجمعيات التعاونية المجمدة ، حيث أنها لا تمارس أية نشاطات مالية أو إدارية منذ أكثـر من 10 سنوات كما لا تمتلك الجمعية أية برامج تعمل على تنفيذها مستقبلا ، تمتلك الجمعية أراضي في بلدة بيتا القريبة من مدينة نابلس مقام عليها مخازن للتخزين تابعة للجمعية ، كما أن الجمعيـة كانت تعمل في مقرات مستأجرة في مدينة نابلس وليس لها مقرات مملوكة ، تسعى وزارة العمـل في الخطة المقبلة العمل على إعادة تنشيط عمل الجمعية

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مقدمة

التعاون الفطري قديم قدم الإنسان (سائر المخلوقات تتعاون غريزيا في بناء مجتمعاتها) وخصوصا عندما ظهرت الحاجة لتكامل جهود الأفراد لبناء المجتمع الأفضل والحصول على الحاجات الإنسانية بأقل جهد وأوفر كلفة ، وقد أخذ التعاون أشكالا عديدة مثل التعاون بين أفراد الأسرة أو القبيلة أو الأمة أو العالم حيث كان الإنسان دوما يسعى للأفضل ضمن مناخ الديمقراطية والحرية والمساواة في الحقوق والواجبات للوصول إلى علاقات اجتماعية عادلة من خلال مدارس فلسفية واجتماعية تطورت عبر العصور و منها القيم والمبادئ التعاونية .(صبحي 2005)

ويشمل النظام التعاوني العديد من أنماط النشاط الجماعي بين الأفراد المتمثل في العون والتضامن والمساعدة المتبادلة ، وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية لا يمكن أن تتحقق بالمجهود الفردي، وقد كان لتطور العلم والمعرفة واستخدام الإنسان لمعطيات العلم في تطوير وسائل الإنتاج واستخدام الآلة على نطاق واسع وزيادة الإنتاج الأثر الأكبر في ظهور التعاون المنظم كوسيلة وأداة أصلاحية وتصحيحية في المجتمع والذي برز بصورة واضحة في أعقاب الثورة الصناعية في أوروبا في منتصف القرن الثامن عشر كرد فعل للمساوئ الناجمة عن تراجع الرأسمالية، خاصة بالنسبة للفلاحين والطبقة العاملة، وتمثلت هذه الآثار السيئة للنظام الرأسمالي المتدهور في الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال، وانتشار البطالة، وانخفاض في مستوى المعيشة، واستغلال النساء والأطفال في الإنتاج الرأسمالي لانخفاض أجورهم ، وظهور كثير من الأمراض والعلل الاجتماعية الخطيرة، ويعد روبرت أوين 1771-1858 الأب الروحي للتعاون والذي حاول تطبيق أفكاره الإصلاحية عن طريق جمع جهود العمال تعاونياً، وعلى الرغم من الإخفاقات التي لازمت التجربة إلا أنها كانت

كافية لانطلاق التجربة التعاونية العالمية الرائدة لرواد روتشيديل، حيث اجتمع في 15 أغسطس 1843، 28 عاملاً من بينهم امرأة بمدينة روتشيديل الإنجليزية معلنين أول جمعية تعاونية في العالم.. ومن ثم انتقلت التجربة الناجحة إلى بقية المدن البريطانية وإلى بقية دول العالم.(أبو الخير1986)

ويمثل قطاع التعاونيات أحد الروافد الاقتصادية المهمة في المجتمعات الاقتصادية، حيث يساهم بشكل جزئي في إعادة توزيع الثروة، وخلق قوى إنتاجية ذات طابع مجتمعي. ورغم أهمية هذا القطاع في بناء مفهوم الاعتماد على الذات والعمل الجماعي الضروري للاستفادة من الطاقات، فإن مردوداته ما زالت دون المأمول اقتصاديا في بعض المجتمعات وخاصة في المنطقة العربية ، لا سيما في ظل انسحاب الدولة من قطاعات اقتصادية وخدمية.(الحيالي 2002)

ومن لفظه يتضح مفهومه، فالتعاون هو انضمام شخص لآخر لتحقيق مصلحة مشتركة فيما بينهما، أما إذا نقل هذا التعاون إلى الشكل الاقتصادي المنظم فهذا يعني تجمع القوى المالية البسيطة المتناثرة لمجموعة من الأفراد الذين تربط بينهم مصالح وروابط اجتماعية مشتركة، ويتم توحيد هذه القوى في منظمة تعاونية تدار بطريقة ذاتية ويتعاضد أفرادها، بشكل يحقق التكافل الاجتماعي بين القادرين من أعضاء المنظمة وغير القادرين.(الساعاتي 1970)

وينشأ التعاون بدافعين اثنين: يرتبط الدافع الأول بإقامة مجتمعات عادلة في توزيع الثروة من خلال توسيع ملكية المنشآت الاقتصادية وتوزيع عوائدها، أما الآخر فهو عملي يسعى إلى تحقيق منافع لمجموعة التعاونيين في عمليات إنتاجهم أو تسويق منتجاتهم أو تأمين مستلزماتهم وغيرها،من الفوائد ومن المنافع حيث يؤمن التعاون مزايا التجمع والحجم الكبير.

وثمة مبادئ أساسية تحكم عمل التعاونيات، منها: مشاركة الأعضاء في رأس المال، بحيث يحصلون على عائد من أسهمهم، بينما يبقى الهامش الأكبر من الربح لدعم نشاطاتها المختلفة، وأيضا تقوم التعاونية بالتعليم والتدريب لأعضائها وممثليها ومديريها والعاملين لديها.(صبحي 2005)

كما أن الإنسان التعاوني في سعيه لإنجاح جمعيته لا ينسى نفسه ولا ينسى الآخرين من حوله ولذلك يضع نصب عينه دائماً شعار التعاون: (الفرد في خدمة الجماعة والجماعة في خدمة الفرد). فضلا عن ذلك فالتعاونية تهدف أيضا إلى تقديم أفضل الإنتاج والخدمات بأعلى المواصفات وأقل

الأسعار، كما توظف جزءا من (الأرباح) لتحسين منطقة عمل التعاونيـة والإنفـاق علـى الثقافـة والتدريب.وهو ما بات يطلق عليه اليوم بالعائد على التعاون(البرعي 1983)

والنظام التعاوني في سعيه نحو تحقيق المستوى الاقتصادي والاجتماعي اللائق لجميع منتسبيه يجعل المساواة بينهم في الحقوق والواجبات من المسلمات والبديهيات التي يفخر بها كل تعاوني وتعززها الديمقراطية التعاونية وتحميها الرقابة الذاتية الفعالة من الـهيئات التعاونية المتخصصة.
والتعاون ليس شكلاً للنشاطات الحرفية والصغيرة فقط، أو شكلا خاصا بالقطاع الزراعي وحـسب، بل هو شكل يمكن أن يكون للمنشآت الصغيرة والكبيرة، حيث يضم الناس إمكانياتهم الصغيرة إلـى بعضها لتكون بمجموعها طاقة كبيرة تستثمر في الإنتاج السلعي أو الخدمات بأنواعها.

ومن هنا فلا بد من فهم أن التعاونية هي مؤسسة اقتصادية تعمل وفق مبادئ الربح والخسارة ضمن اقتصاد السوق، فهي ليست جمعية خيرية بأي شكل من الأشكال، وهي بذلك تتشابه في هذه الجوانب مع الشركات المساهمة والفردية، ولكن تختلف عنها في جوانب مهمة عديدة مثل الطابع الاجتماعي للملكية، وتوزيع العائد (الربح) والجانب الأخلاقي الذي يميز التعاون.(صبحي 2005)

2.2 تعريف التعاون

التعاون لغة يقصد به المساعدة المتبادلة أو العمل سوياً أو الاستعداد للمساعدة وجاء بقواميس اللغة " تعاون القوم أعان بعضهم بعضا" والتعاون ضمن هذا المفهوم يعنى أنه سـلوك بـشري فطـري عرف منذ أقدم العصور البشرية عهداً فلقد اعتاد الإنسان منذ الأزل توحيد الجهود والتضامن مـع أعضاء الجماعة من أجل تحقيق المصالح المشتركة ففي الجماعات البدائية يأخذ التعـاون الـصبغة الدينية وفي ظل التطور يبقى التعاون قائماً إما بفعل التقاليد والعادات أو نتيجة لوجود سلطة عليـا في الجماعة تعمل على تضافر الجهود الفردية من أجل مصلحة الجماعة، وبذلك يكـون التعـاون سلوكاً بشرياً يعكس التضامن الفطري للجماعة. ولقد حثت الأديان ودعت الكتـب الـسماوية إلـى التعاون فقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى :" وتعاونوا على البرى والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان " وقد جاء في الحديث النبوي الشريف " الله في عون العبد مادام العبد في عـون أخيـه" (البرعي 1983) .والتعاون لفظ قديم يقصد به العمل سوية والاستعداد للمساعدة " (شومان 1979)

كما يعرف التعاون على أنه نوع من أنواع التنظيم ترتبط فيه جماعة من الناس ارتباطـاً اختياريـاً بصفتهم الإنسانية على قدم المساواة لإعلاء شأن مصالحهم الاقتـصادية والاجتماعيـة (المؤسـسة

التعاونية الأردنية 2008) .وهناك تعريف آخر للتعاون يتمثل في أن التعاون هو عبارة عن نـوع من التنظيم ترتبط فيه فئة من الناس بصفتهم الإنسانية ارتباطا اختياريا وعلى قدم المساواة ، بغيـة تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية والحصول على منفعة أو منافع تكون فيها مصالحهم جميعا مشتركة ولا يمكنهم الحصول عليها فرادى.(أبو الرب ،زيتون 1983)

والتعاون نظام اقتصادي واجتماعي ديمقراطي يستهدف النهوض بالمجتمع الإنساني بتنظيم جهـود الفرد لصالح المجموع وجهود المجموع لصالح الفرد فيما يتعلق بشتى مظاهر النشاط الإنـساني ، ولذا فأن التعاون الاقتصادي بين الأفراد لن ينجح أو يستمر إلا إذا طبق مبدأ " من كل علـى قـدر طاقته ولكل على قدر مساهمته في ضمان نجاح العمل الذي يشترك فيه الفرد مع الآخرين (الفيـل 1981)

والتعاون بوصفة عملية اجتماعية يتخذ مظهرين ،أولهما المظهر التقليدي أو غير الرسمي ، ويسود هذا النوع من التعاون في نطاق الأسرة وبين أعضاء القبيلة وداخل القرية، وينتشر في المجتمعـات الأقل تقدما، ويغلب على أهدافه الطابع الاجتماعي .أما المظهر الثاني من التعـاون فهـو التعـاون الرسمي أو التعاقدي وقد انبثق هذا النوع من التعاون نتيجة للثـورة الـصناعية فـي المجتمعـات الأوروبية ، ثم انتشر إلى معظم المجتمعات في العالم ، مشكلا نظاما اقتصاديا واجتماعيا تكون فيه الجمعية التعاونية هي وحدة العمل (الربايعة 1988) يتفاعل الأعضاء داخلهـا لتحقيـق أهـداف مشتركة ، وتتفاعل هي بدورها داخل النظام التعاوني لتحقيق التقدم والتنمية في المجتمع أداةً للتغيير الاجتماعي (القطب 1968).ويرى الدسوقي أن التعاون سعي متبادل للوصول إلى هدف مشترك . (الدسوقي 1971).

في حين يعرف برتراند " Bertrand 1958 " أن التعاون هو أي شكل مـن أشـكال التفاعـل الاجتماعي يشمل شخصين أو أكثر أو مجموعة من الأفراد الذين يعملون معاً لتحقيق أهداف عامـة .ويعرف الخشاب ، التعاون بأنه عملية اجتماعية يرجع الفضل في ترويض الأفراد عليها للأسـرة أولا ثم البيئة الخارجية (الخشاب 1965)

3.2 الركائز الأساسية المشتركة في التعاريف السابقة للتعاون

- التعاون هو نوع من أنواع التنظيم : فهو يقوم على المشاركة المتبادلة والعمل معاً وهو وسـيلة لتحقيق غاية وليس غاية بحد ذاته

- الطوعية في العمل التعاوني حيث ترتبط فيه فئة من الناس ارتباطا اختياريا
- التركيز على الصفات الإنسانية للأعضاء ، الأمانة ، والجد والكد
- يكون الارتباط في الجمعيات التعاونية على قدم المساواة بين الأعضاء من خلال :
  - أن لكل عضو صوت واحد بغض النظر عن عدد الأسهم التي يمتلكها العضو
  - تحديد رأس المال ألأسهمي الذي يحق للعضو امتلاكه
  - اشتراك أعضاء بشكل متجانس ومتشابهه من حيث حاجاتهم لخدمات الجمعية التعاونية
  - التعليم والتثقيف للأعضاء حتى يتمكنوا من التعبير عن أرائهم بحرية

التركيز على النواحي الاقتصادية والاجتماعية المختلفة للأعضاء

العمل الديمقراطي لضمان نجاح العمل التعاوني (أبو الخير 1980)

4.2 نشأة الفكر التعاوني وتطوره

يعد التعاون سلوكاً إنسانياً فطرياً لتوحيد جهود الأفراد في نشاط جماعي من أجل تحقيـق مـصلحة مشتركة وهذا السلوك الإنساني الذي يعكس حاجة الفرد للجماعة شوهد في كل العصور ومـا زال يشاهد في عصرنا الحالي ويتبع هذا السلوك وتتضح صوره بصفة خاصة لدى الأوساط الاجتماعية الضعيفة اقتصاديا (البرعي 1983)

حيث نشأ التعاون الطبيعي (الفطري) مع ولادة الإنسان وشعوره بحاجته لأخيه الإنـسان وعمـل الأفراد في المشاعية البدائية بشكل مشترك ،وظهر العمل الجماعي والملكيـة المـشتركة لوسـائل الإنتاج ثم تطور مفهوم التعاون مع مرور الزمن ليصبح تنظيماً اقتصادياً واجتماعيـاً يهـدف إلـى حماية الفئات الضعيفة وصغار المنتجين والمستهلكين، والوقوف فـي وجـه عمليـات الاسـتغلال والتناقضات الاجتماعية والاقتصادية التي خلفها النظام الإقطاعي الرأسمالي . فالتعاون نـوع مـن السلوك الإنساني شوهد في مختلف عصور البشرية لجا إليه الإنسان في عملـه وفـي تـصرفاته الخاصة والعامة ، وقد كان في الماضي و لا يزال حتى الوقت الحاضر وسيلة للدفاع عن الحقوق، ويعد التعاون أيضاً وسيلة لتحسين واقع الأعضاء التعاونيين من الناحية الاقتصادية والاجتماعيـة ، وليس هو غاية في حد ذاته ، ولقد حقق التعاون نتائج إيجابية ملموسة وأثبـت جـدواه علـى مـر العصور وفي مختلف الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية في العالم (الكفري 1994)

وتعتمد فكرة التعاون أساس تطبيق مبدأ العدالة في التوزيع والاستغلال والاستفادة مـن الخبـرات المادية والمعنوية للجمعية التعاونية . لكي ينعم بها أعضاء الجمعية كافةً طبقاً لمعيار مساهمة كـل

عضو في عمل الجمعية ، وانسجاما مع مبادئ التعاون بعيداً، عن دور رأس المال في تحديد مـدى استفادة الأعضاء من تلك الخبرات (الحيالي 2002)

وعلى مر العصور ظهرت نظم اقتصادية عديدة ومختلفة وكلٌ من هذه النظم يقـوم علـى أسـس ومبادئ تجعل هناك أساساً للاختلاف والتميز فيما بينها ، فالنظام الرأسمالي يقوم على أسس احترام الملكية الخاصة وعلى اعتبار أن الفرد يعرف مصلحته أكثر من أي إنسان آخر ، ثم أن هذا الفـرد يسعى ويجتهد في أي عمل يؤدي به إلى تحقيق أكبر ربح ممكن وبأقل جهد ممكن .
وكذلك بالنسبة للنظام الاشتراكي حيث ي على مبادئ وأسس مفادها إلغاء الملكية الخاصة للإفـراد ووضع منهاج عام للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية وعمل على توجيه جهود الأفراد للعمـل فـي سبيل تأمين وتحقيق صالح المجموع .
وهنا يمتاز النظام التعاوني بأسس ومبادئ تميزه من غيره من هذه النظم ،حيث أنه يقوم على أساس حماية مصالح فئات المجتمع من أخطار الاستغلال الذي يسود في النظام الرأسمالي ،وليست الغايـة منه في الدرجة الأولى الجلب والتحقيق لأكبر ربح ممكن لهذه الفئات، بل تقديم خدمات عامة لهـم يصعب عليهم الحصول عليها بشكل فردي ، كما أن النظام التعاوني يقدر ويحترم الحرية الفرديـة وحق الملكية الخاصة ولكن ضمن ما يبعدها عن سوء الاستعمال في اسـتغلال جهـود الآخـرين فالحركة التعاونية منذ نشوئها بنيت وترعرعت على هذه المبادئ والأسس حتى أصبحت اليوم قـوة عالمية يحسب لها حساب حيث وضع التعاونيون الأوائل لأنفسهم مبادئ وقواعد تطبيقية لحماية هذه الأسس والتي قامت وتطورت عليها حركتهم الرائدة. (شومان 1979)

5.2 المبادئ العامة للتعاون

استنادا إلى الدور الكبير الذي جسدته وما زالت تجسده الجمعيات التعاونية والحركة التعاونية بشكل عام في العديد من البلدان والدول المختلفة ، في مختلف المجالات الاقتـصادية والاجتماعيـة ومـا حققته من نتائج إيجابية على هذين الصعيدين فقد تم تأسيس التحالف التعاوني الدولي بلنـدن عـام 1895 كمؤسسة ناظمة وداعمة لتوجهات العمل التعاوني على مـستوى العـالم ، و نتيجـة إلـى النجاحات التي حققتها الحركة التعاونية في العديد من المجتمعات والدول على المـستوى المحلـي والوطني.(الشيشكلي 2007)

ونتيجة لهذا النجاح دعت الضرورة إلى نقل الاهتمام بالحركة التعاونية من المستوى المحلـي إلـى المستوى الدولي والإقليمي حيث تم تأسيس التحالف التعاوني الدولي ، والذي احتفل في السادس من

تموز 1995 بمرور مائة عام على تأسيسه حيث تم ترسيخ تعريف التعاونية بأنهـا منظمـة ذاتيـة الإدارة تتكون من أشخاص يتحدون اختياريا لمواجهة احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافيـة وأمالهم من خلال مشروع ملكية مشتركة ويدار ديمقراطيا . كما أكدت مبادئ التحالف على شعبيته الحركة التعاونية على مر العصور وانتمائها لمصلحة الأفراد والجماعة لتحقيق أهدافها الاجتماعيـة والاقتصادية والثقافية وغيرها .ومن أهم هذه المبادئ : (شومان 1979)

- العضوية الاختيارية المفتوحة : التعاونيات منظمات مفتوحة لكل الأشخاص دون تمييز جنـسي أو اجتماعي أو عرقي أو سياسي أو ديني وتتمتع التعاونيات بالحياد تجاه الجميع .
- الإدارة الديمقراطية للتعاونيات : التعاونيات منظمات ديمقراطية يحكمها أعضاؤها ويـشاركون في سياساتها واتخاذ القرار عن طريق ممثليهم المنتخبين ديمقراطيا والممثلون مسؤولون أمـام ناخبيهم وللأعضاء حقوق تصويت متساوية عضو واحد صوت واحد وعلى المستويات الأعلـى تدار التعاونيات وتنظم بأسلوب ديمقراطي .
- مساهمة العضو الاقتصادية : يساهم الأعضاء بعدالة في رأس مال تعاونيتهم الذي يكون ملكيـة تعاونية , ويتلقى الأعضاء تعويضا عن رأس المال المسهم به ويمكن تخصيص الفائض لتطوير التعاونية و دعم الأنشطة الأخرى التي يوافق عليها الأعضاء ويوزع البـاقي علـى الأعـضاء بنسبة تعاملهم مع التعاونية .
- الإدارة الذاتية المستقلة :التعاونيات منظمات ذاتية الإدارة يديرها أعضاؤها ويؤمنـون تمويلهـا المالي ويمكن لهم التعاون مع منظمات أخرى أو مع الحكومات سواء بالإدارة أو التمويل شرط تأكيد الإدارة الديمقراطية لأعضائهم والمحافظة على التحكم الذاتي التعاوني .
- التعليم والتدريب والإعلام (الثقافة التعاونية): تقدم التعاونيات التـدريب والتعلـيم لأعـضائها ولقياداتها المنتخبة ومديرها وموظفيها ليستطيعوا أن يساهموا بفعالية لتنمية تعاونياتهم , وعليهم أن يعلموا الرأي العام عن طريق الإعلان والإعلام وخاصة الشباب وقادة الرأي عـن طبيعـة التعاون ومزاياه.
- التعاون بين التعاونيات : تخدم التعاونيات أعضاءها بكفاءة أكثر وتقوى الحركة التعاونية بالعمل سويا من خلال مؤسسات محلية وإقليمية ودولية
- الاهتمام بالمجتمع : تعمل التعاونيات من أجل التنمية المتواصلة لمجتمعاتها من خلال سياسـات يوافق عليها الأعضاء .(الشيشكلي2007)
- إضافة إلى ما يورده بعض الخبراء في مجال التعاون والذين يقدمون إضافة نوعية علـى هـذه المبادئ الأساسية التي يقوم عليها التعاون، ومنها الحياد الديني والـسياسي ، بحيـث لا تقبـل العضوية في الجمعيات التعاونية على أساس الانتماء السياسي أو الاعتناق الديني ، إضافة إلـى

مبدأ آخر وهو التعامل نقداً في معاملات الجمعية بين الأعضاء لأن التعامل غير النقدي سيؤدي إلى إضعاف الجمعية التعاونية من خلال إضعاف رأس مال الجمعية نتيجة للتعامل غير النقدي

(الحيالي 2002)

6.2 تعريف الجمعية التعاونية

التعاونيات تقوي الناس عبر تمكين أكثر الفئات السكانية فقراً من المشاركة في التقدم الاجتماعي، كما أنّها تخلق فرص العمل لأصحاب المهارات الذين يفتقرون إلى الرأسمال أو يملكون القليل منه، وتؤمن الحماية من خلال تنظيم المساعدة المتبادلة في المجتمعات المحلية (العتيبي 2006)

تتعدد التعاريف التي تشرح وتفسر مفهوم التعاونيات والجمعيات التعاونية لدى الكثيرين من المهتمين والمعنيين بأمر الجمعيات التعاونية، وهناك العديد ممن كان وما زال لهم دور بارز في قيادة ومتابعة عمل هذه المنظمات الاقتصادية ومن هذه التعريفات : أنها عبارة عن وحدة اقتصادية اجتماعية تنظم طوعياً من قبل مجموعة من الأفراد على أساس العمل المتكافئ والمساندة المتبادلة والمسئولة التضامنية ، لمزاولة نشاط زراعي أو صناعي أو تجاري أو خدمي وفق مبادئ التعاون ، في سبيل خدمة مصالح أعضائها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم خدمة للمجتمع الذي تعمل به بشكل عام .(الحيالي 2002)
كما تعرف الجمعية التعاونية بأنها عبارة عن عملية تنظيم أشكال عمل ونشاطات أعضائها في إحدى جوانب عملية الإنتاج أو من كل الجوانب المتعلقة بتلك العملية شريطة توافر التجانس والعلاقة المتبادلة بين أطراف العملية ذاتها (أبو عون 1994)
وأيضاً هي عبارة عن تنظيمات جماهيرية اقتصادية اجتماعية ، تنشأ بمبادرات طوعية من قبل مجموعة من الناس معتمدين على جهودهم المشتركة وتضامنهم التام من أجل تحقيق أهداف عامة ضمن مجال النشاط الذي تعنى به .ويمكن تعريفها على أنها تنظيم تطوعي مملوك بالكامل لأعضائه ويدار من أعضاء التنظيم وعلى أساس غير ربحي (عبيدات 2000)

ويضيف عدنان شومان مفهوماً آخر للجمعية التعاونية ويوضح أنها الجهاز التنفيذي المنظم للحركة التعاونية ، وهي جمعية تضم أشخاصاً لهم أهداف متجانسة يعملون سوية لتحقيقها، كما أنها مؤسسة شعبية ينضم إليها الأفراد بمحض إرادتهم وهي أيضاً وسيلة من وسائل إيصال خدمات الدولة إلى المواطنين وإسماع صوتهم إلى الجهات المسئولة للتعرف على مشاكلهم وتقديم المساعدة لهم من أجل حلها (شومان1979)

وتعرف أيضاً بأنها تنظيم يضم عدداً من الأشخاص الذين يواجهون نفس المشاكل الاقتصادية والذين يحاولون من خلال تجمعهم القائم على الاختيار الحر وعلى المساواة المطلقة في الحقوق والواجبات حل ما يواجهونه من مشاكل ،وذلك بتولي إدارة مشروع يتحملون جميع مخاطره ويعهدون إليه بكل أو بعض وظائفهم الاقتصادية في سبيل إشباع حاجاتهم المشتركة.(البرعي 1983)

في حين يشير الساعاتي (الساعاتي 1970) بأن العمل التعاوني هو عمل قديم قـدم المدنيـة لأن المدنية تعتمد على التعاون الاختياري لأفراد أية هيئة اجتماعية لرفع مستوى الأسـرة والجماعـة ، كالقبيلة والحلة ، أكثر من اعتمادها على التطاحن والتنافس اليومي من أجل البقاء والاستمرار.

والتعاونية منشأة يؤسسها ويديرها مجموعة من الأشخاص بعد أن ينقلوا إليها واحدة أو أكثـر مـن وظائفهم الاقتصادية كمنتجين أو مستهلكين وفقاً لما تقضي به طبيعة المشكلة الاقتصادية المـشتركة التي تواجههم ويسعون إلى حلها وفقاً للأسس المذكورة ، حيث أن ضمان استمرار حياة التعاونيـة وعملها هو وجود حاجة اقتصادية مشتركة ملحة إلى خدماتها وهذا غالباً ما يعني إمكانيـة تحقيـق كسب مادي لأعضائها وهو الهدف الرئيسي أو المباشر الذي تسعى إليه كافـة أنـواع الجمعيـات التعاونية (الفيل 1981)

وهناك مفهوم آخر يضيفه صلاح الشنواني ويعرفها بأنها عبارة عن رابطة بين عدد من الأشخاص يواجهون مشاكل مشتركة فيعملون على التغلب عليها على أساس من الحقوق والالتزامات المتساوية بما يحقق الصالح المشترك لهم .(الشنواني 1971)

وقد عرف لامبيرت (paul Lambert 1963) الجمعية التعاونية بأنها مشروع يشكل ويدار مـن قبل المشاركين فيه ، وتطبق داخله القواعد الديمقراطية ويهدف مباشرة لخدمـة أعـضائه وخدمـة المشروع كله)

وقد عرف التشريع الفلسطيني الجمعية التعاونية بأنها مؤسسة اقتصادية يرتبط أعـضاؤها طوعـاً بمساهمتهم الذاتية وملكيتهم المشتركة وإدارتهم ومراقبتهم الديمقراطية ، وتمارس نشاطها بـصفتها الاعتبارية لتلبية احتياجاتهم وطموحاتهم المشتركة في مجالات التوريد والإنتاج والتسويق والتصنيع والاستهلاك والسكن والتعليم والصحة والبيئة .(وزارة العمل 1997)

7.2 **المكونات الرئيسية للجمعية التعاونية**

الجمعية التعاونية منظمة عادلة ينشئها الأفراد لتبادل المساعدة بقصد رفـع مـستواهم الاقتـصادي والاجتماعي . فالتعاون هو اتحاد ، لبعض الأشخاص و تجميع وجهودهم بغرض تحقيق هدف مـا بأقل جهد ممكن وبأقل تكلفة ممكنة، وهذا الهدف ينتهي إلى رفع المستوي الاجتماعي للأعضاء عن طريق زيادة الدخل أو الاقتصاد في التكاليف. و السبيل إلى تحقيق هدف الأعضاء المتعاونين هـو

إنشاء منظمة اجتماعية تعمل بوسائل اقتصادية، يطلق عليها اسم الجمعيـة التعاونيـة والمنظمـة التعاونية ليس هدفها التخفيف من الموقف الذي خلقه الاقتصاد التجاري ، بل هو أكثر من ذلـك إذ يتلخص هدفها في ماهية تحرير أعضائها من السيطرة الاجتماعية والاستغلال الاقتـصادي اللـذين يتمتع بهما المسيطرون على المواقع الإستراتيجية التي خلقها الاقتصاد التجاري، وذلك لرفع مستوي معيشة أعضائها المتعاونين بزيادة دخولهم الحقيقية بمختلف الوسائل الإنتاجية والتسويقية الاقتصادية. ولذلك تتميز المنظمة التعاونية عن المنظمات الأخرى من حيث أهدافها ومن حيث الطـرق التـي تتبعها لتحقيق هذه الأهداف . وتحقيقا لهذه الأهداف يجب أن تقوم أية منظمة تعاونية علـي أسـاس عنصرين أساسيين أحدهما اجتماعي والثاني اقتصادي يفسران أن المنظمة التعاونية تتكون من:

- ترابط بين أشخاص أدركوا وما زالوا يدركون إن هناك تشابها بين بعض احتياجاتهم وان إشـباع هذه الحاجة بالأسلوب التعاوني وبتكوين منشأة تعاونية يكون أحسن بكثير من إشباع هذه الاحتياجات بالطرق الفردية.
- منشأة اقتصادية لها هدف مطابق تماما للحاجات التي يراد إشباعها وهكذا فإن هذه الروابط تـشكل أصل الفكرة التعاونية وهو السبب المباشر في وجود المنظمة التعاونية.(العتيبي 2006)

كما أن المبادئ العامة للإدارة التعاونية مقارنة بإدارة المؤسسات التجارية الخاصـة والمؤسـسات الحكومية تختلف اختلافا بينياً وواضحا. فبينما نجد أن المؤسسات التجارية الخاصة تعـد الحـصول على أكبر ربح هو المقياس السائد، فإن الجمعية التعاونية لها حافزان: الربح والخدمة. والفرق بـين الجمعية التعاونية والمؤسسة الحكومية قد يكون من الصعب تحديده، إذ أن للمؤسسة الحكومية أيضاً حوافز الربح والخدمة وأيضاً حافز التنمية. ولكن بينما نجد المؤسسات تدار من أعلى، فأن الجمعية التعاونية تتضمن عاملاً قوياً هو اشتراك أعضائها في إدارتها.(أبو الخير1978)

حيث أن مشاركة الأعضاء هي أهم سمات المؤسسة التي يجب أن يضعها في الاعتبار كل من يهتم بنشر الفكر التعاوني .ولقد فشلت الحركة التعاونية في كثير من الدول النامية لأن الفكر التعاوني قد فرض على الناس فرضاً، حيث نجد أن الأعضاء قد حصلوا على المـسئوليات الاقتـصادية ولـم يحصلوا على المشاركة الضرورية في صنع القرارات أو الشعور الضروري بالمسئولية التضامنية.

8.2 أنواع الجمعيات التعاونية

تتعدد الأسس التي يتم بموجبها تصنيف الجمعيات التعاونية ومن هذه الأسس:

- الاستناد إلى الغرض من قيام الجمعية التعاونية حيث يمكن تصنيف الجمعيات إلى جمعيات تعاونية وحيدة الغرض وجمعيات متعددة الأغراض
- بالاستناد إلى طريقة توزيع الأرباح ، التوزيع على أساس حجم المشتريات كما في الجمعيات الاستهلاكية أو التوزيع على أساس ما يقدمه العضو التعاوني من عمل كما هي الحال في الجمعية التعاونية الإنتاجية أو التوزيع على أساس حصة كل عضو من رأس المال والذي يكون في الجمعيات التعاونية المهنية .
- الاستناد إلى صفة الأعضاء التعاونيين ، وهو التصنيف الأساسي حيث يتم ذلك حسب صفة الأعضاء سواء أكانوا مستهلكين أم منتجين وعلى هذا الأساس تصنف الجمعيات التعاونية إلى الآتي:

أ. جمعيات تعاونية للمستهلكين

ب. جمعيات تعاونية للمنتجين

أ. الجمعيات التعاونية للمستهلكين : وهي الجمعيات التي تقدم لأعضائها سلعاً مصنوعة أو خدمات بطريقة أفضل مما لو حاول كل واحد منهم الحصول عليها بشكل منفرد وهنا يمكن تقسيم الجمعيات التعاونية للمستهلكين إلى قسمين رئيسيين :

- القسم الأول : ويضم الجمعيات التعاونية الاستهلاكية التي تقوم بتأمين السلع المصنوعة من الملابس والأثاث والأغذية وغيرها من السلع بأسعار رخيصة مع إلغاء دور السماسرة والوسطاء التجاريين والمحتكرين
- القسم الثاني : ويضم الجمعيات التعاونية التي تقدم الخدمات إلى المستهلكين ومنها أنواع متعددة وهي ، الجمعيات التعاونية السكنية ، الجمعيات التعاونية للنقل والمواصلات ، الجمعيات التعاونية للتأمين ، الجمعيات التعاونية للصحة ، الجمعيات التعاونية المدرسية وغيرها .

ب. الجمعيات التعاونية للمنتجين :

وهي الجمعيات التي يؤسسها أفراد تجمعهم مهنة واحدة أو مهن متجانسة وذلك بصفتهم منتجين . وهي تنقسم إلى قسمين :

- القسم الأول : الجمعيات التعاونية للمنتجين الزراعيين . ويؤسس هذا النوع من التعاونيات وينتسب إليها المنتجون الزراعيون ، ويقدم هذا النوع الخدمات لأعضائه ويكون كل الأعضاء متساوين في الحقوق والواجبات، حيث يتم توزيع العائد بمقدار تعامل العضو مع الجمعية ومن الأمثلة عليها ، جمعيات الاستثمار الزراعي ، جمعيات الائتمان الزراعي التعاوني ، الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض ، المزارع الجماعية ، وهناك أيضاً جمعيات الخدمات الزراعية

وتضم جمعيات شراء الحاجيات الزراعية وتوريدها ، جمعيـات بيـع وتـسويق المحاصـيل الزراعية ، جمعيات التأمين الزراعي ، جمعيات تصنيع المواد الزراعية وتمويلها.

- القسم الثاني : الجمعيات التعاونية الإنتاجية للعمال ومنها:

أ. الجمعيات التعاونية الصناعية : تختص في الإنتاج الصناعي

ب. جمعيات اليد العاملة التعاونية : ينتظم في هذه الجمعيات عدد من العمال من أجـل تنظـيم جهودهم وتقديم عمل محدد للغير ، وذلك بهدف التخلص من الوسطاء والتعاقد المباشر مع أرباب العمل وتوزيع العمل بين الأعضاء بالطريقة المناسـبة (الكفـري 1994) وبالنـسبة للجمعيـات التعاونية للتسويق الزراعي فيمكن أن تنقسم وتتنوع إلى ثلاثة أنواع وهي :

- الجمعيات التعاونية المحلية : وهي التي تضم مزارعين في منطقة محددة وينضم إليها الأعضاء باختيارهم ويصبحون أعضاء عن طريق المساهمة في رأس مالها أو دفع رسـوم العـضوية فـي الجمعية ، أو توقيع عقد تسويقي معها، ويتركز نشاطها عادة في نوع واحد من المنتجات الزراعية.
- الجمعيات التعاونية الاتحادية: يتكون هذا النوع من التعاونيات عن طريق الاتحاد بين الجمعيات التعاونية المحلية ويكون للجمعية الاتحادية سلطات تخولها لها الجمعيات المحلية والهدف مـن هـذا الاتجاه هو تسويق أكثر فعالية وكفاية لمنتجات الأعضاء

- الجمعيات التعاونية المركزية : ويهدف هذا النوع من الجمعيات إلى إعطاء الجمعية المركزيـة صلاحيات أكبر في مجال الإشراف والتحكم في منتجات الأعـضاء ، ويـستطيع المزارعـون أن يصبحوا أعضاء في هذه الجمعيات عن طريق شراء شهادات عضوية أو أسهم في رأس المـال أو توقيع عقد تسويق معها . (الشنواني 1971) .

والجمعيات التعاونية بجميع أنواعها تهدف إلى الدفاع عن العناصر الضعيفة اقتصادياً فالجماعة التي تشعر بأنها متضررة من أوضاع قائمة تتجمع لتشكل بينها جمعية تعاونية للدفاع عـن مـصالحها، فيجتمع المزارعون للدفاع عن مصالحهم الاقتصادية وتأمين احتياجاتهم ضد المستغلين من المرابين والتجار ، ويجتمع أرباب الحرف وصغار المنتجين لتأمين مصالحهم واحتياجاتهم ضد المحتكـرين والمستغلين من كبار رجال الأعمال كما يجتمع المستهلكون في جمعيات تعاونية لتأمين مـصالحهم ضد المحتكرين والمسيطرين على توزيع المواد الاستهلاكية ، فكأن النظام التعاوني وجـد لإعـادة الحق إلى أصحابة وإقامة التوازن بين المنتجين والمستهلكين وإزالة الاستغلال ، كما أن الجمعيـات التعاونية بجميع أنواعها لا تعمل بهدف تحقيق أكبر وفر ممكن فحسب بل تضع نصب عينيها دائماً القيام بخدمات معينة إلى أعضائها وإلى المجتمع ، إضافة إلى أن الجمعيـات التعاونيـة بـاختلاف

أنواعها لا تعمل في الميادين الاقتصادية فقط بل تعمل أيضاً فـي الميـدان الاجتمـاعي والمكمـل للميادين الاقتصادية وهي بذلك تعمل على إيجاد مجتمع جديد يؤمن بالحرية والديمقراطية وتنمي فيه روح الجماعة والاعتماد على النفس (شومان 1979)

9.2 الفرق بين الجمعية التعاونية والشركات الخاصة

يكاد يكون أهم ما يميز بين الجمعية التعاونية والشركات الخاصة أو المساهمة ما يلي :

- الجمعية مؤسسة مبنية على التعاون بين أشخاص ذوي مصالح مشتركة تهدف إلى رفـع مـستوى معيشتهم وتحسينه وأما الشركة فهي مبنية من أجل الربح لمنفعة أصحاب الأسهم وتهـدف لتحقيـق أقصى حد ممكن من الربح .
- أسهم العضو في الجمعية مسجلة باسم العضو شخصيا بينما في الشركة قد تكون بالإضـافة لـذلك مسجلة باسم حاملها
- في الجمعية لكل عضو صوت واحد بغض النظر عن عدد الأسهم التي يملكها بينما فـي الـشركة تحسب عدد الأصوات بنسبة المساهمة
- في الجمعية لا يجوز للعضو أن يمتلك أكثر من 20% من عدد أسهم الجمعية في حين في الشركات يحق له امتلاك ما يفوق 90% من عدد الأسهم .
- المسؤولية عن ديون الجمعية تكون إما بنفس قيمة المساهمة أو أضعافها حسبما ينص النظام الداخلي أما في الشركة فتكون بحدود الأسهم التي يمتلكها الشريك
- الجمعية تعفى وتحل بقرار من الأعضاء والشركة تحل بقرار من المحكمة .
- أسهم العضو في الجمعية غير خاضعة للحجز أو البيع بعكس الشركة (الزغموري 1991)

10.2 الفرق بين الجمعية التعاونية والجمعية الخيرية

تشترك الجمعية التعاونية مع الجمعية الخيرية في كونهما مؤسستين تكون العضوية فيهما اختياريـة وطوعية ، إضافة إلى كونهما من مؤسسات المجتمع المدني والتي تهـدف إلـى إحـداث التنميـة المنشودة في المجتمع ولكن وبرغم كل هذا التقارب بين النوعين إلا أن هناك مجموعة من الفوارق تتمثل في أن الجمعيات التعاونية تتكون من أشخاص أدركوا أهمية الجمعيـة فـي حـل مـشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهم حيث ترتبط بين أعضائها مصلحة مشتركة تؤديهـا الجمعيـة التعاونية ، وبالتالي فإن المنفعة المتوخاة من عملها تعود على الأعضاء فقـط ، إضـافة إلـى أن مصادر التمويل فيها محصورة في اشتراكات الأعضاء وأرباحها المتحققة ، بينما تتكون الجمعيـات

الخيرية من أشخاص جمعتهم عاطفة المحبة والخير ومساعدة الغير دون أن يكـون لهـم مـصلحة مشتركة سوى العمل معاً لخدمة المجتمع كله ، فالمنفعة المتحققة تعود بالأساس على عموم المجتمع وليس على الأعضاء،كما تعتمد الجمعيات الخيرية الهبات والمساعدات من أهل الخير في المجتمع وكذلك المساعدات والتمويل الخارجي مصدراً للتمويل .(أبو الخير 1978)

11.2 الفرق بين الجمعية التعاونية والنقابة العمالية

النقابة هي مؤسسة يشكلها العمال للدفاع عن مصالحهم فيما يتعلق بتحسين الأجور وشروط العمـل والأجازات وخلافاتهم مع أرباب العمل ، بينما الجمعية التعاونية هي عبارة عن مؤسسة اقتـصادية تقوم من أجل تحقيق مشروع اقتصادي .

وتعد الحركة النقابية لمختلف المهن صنواً للحركة التعاونية وملازمة لها ، ولكن لكل منهما شخصية مستقلة عن الأخرى وتختلف عنها كل الاختلاف ، حيث أن الغرض مـن تكـوين النقابـة للمهـن المختلفة هو الدفاع عن مطالب الأعضاء وحقوقهم قبل أصحاب العمل والمشغلين ، والنقابـة هـي الأداة التي يستعين بها العاملون في تقرير الحقوق والمطالب المختلفة ، ويكّـون العـاملون نقابـة بصفتهم عمالاً يحترفون مهنة معينة ولكنهم لا يكّونون النقابة بصفتهم مستهلكين أو منتجين كما هي الحال في الجمعيات التعاونية المختلفة ، وهذا يفيد أن النقابة لا تؤدي لأعضائها خدمات اسـتهلاكية أو خدمات إنتاجية كما هي الحال في الجمعية التعاونية ، كذلك قد تقوم النقابة بتقـديم المـساعدات المادية لأعضائها في حالة المرض أو العجز أو الوفاة. (أبو الرب وزيتون 1983)

12.2 أهداف الجمعيات التعاونية

للجمعيات التعاونية على اختلاف أنواعها أهداف اقتصادية واجتماعية تسعى لتحقيقها ومنها الآتية :

- زيادة الدخل الحقيقي للفرد ليتمكن من إشباع رغباته في الحصول علـى الـسلع الاسـتهلاكية والكمالية
- الحد من تضخم أسعار السلع لحماية الأفراد من الاستغلال وذلك عن طريق اتصال الجمعيـات التعاونية بالمنتجين للحصول على أثمان مجزية للسلع
- السعي إلى نشر الطمأنينة والسلام بين الناس عن طريق تقليل المنازعات التي تقع بين الأفـراد بسبب سوء حالاتهم الاقتصادية
- خلق الروح الجماعية عند الأفراد ومحاربة الفردية والأنانية والاتكالية في العمل

- الاستغناء عن الوسطاء التجاريين عن طريق قيام الجمعيات التعاونية بشراء السلع بالجملـة أو قيامها بإنتاج هذه السلع
- إيجاد ملكية مشتركة لمجموعة من الأفراد تمكنهم من القيام بأعمال يعجز الفرد الواحد عن القيام بها منفرداً
- تنمية الروح الديمقراطية الصحيحة عند الأعضاء
- النهوض بالمستوى التعليمي والصحي للأعضاء وأسرهم
- تشجيع الأعضاء على التعامل نقداً من أجل حمايتهم من المستغلين بسبب البيع الآجل (الحيالي 2002)

13.2 مصادر أموال الجمعيات التعاونية

تحتاج الجمعيات التعاونية كغيرها من المشروعات الاقتصادية المختلفة إلى مصادر تمويـل كـي تمارس نشاطاتها المختلفة ، فهي تحتاج إلى توافر رأس مـال ثابـت لـشراء المعـدات والآلات والأراضي الزراعية والمباني وغيرها إضافة إلى الحاجة إلى رأس مال لتغطية المصاريف الجارية لدفع الأجور ،ومصاريف الشحن ، والإيجار وغيرها من المصاريف التي تـدفعها الجمعيـة أثنـاء تأديتها للنشاطات المختلفة .

وتلجأ الجمعيات التعاونية إلى عدة وسائل ومصادر اقتصادية لمقابلة هذه الاحتياجات ،وتعـد هـذه المصادر أساسية وقد تكون هذه المصادر إما ذاتية (داخلية) أو مقترضة (خارجية) وهي:

- التمويل الذاتي (الداخلي) وينشأ هذا التمويل مما يأتي:
  - رأس المال :

يتكون رأس مال الجمعيات التعاونية من حصص صغيرة تسمى الأسهم ، وتعد هذه الوسيلة من أقدم الوسائل المستخدمة وتحدد كمية الأسهم المطلوب طرحها للبيع وقيمـة كـل سـهم علـى ضـوء الاحتياجات المالية وما هو مطلوب تغطيته من هذه الاحتياجات عن طريق بيع الأسهم، ويحق لكـل مواطن أن يصبح عضواً في جمعية تعاونية بشرط أن يكتتب على الأقل بسهم واحـد مـن أسـهم الجمعية. تدفع قيمة الأسهم المكتتب بها بالكامل مع جواز تقسيط قيمتها وفقاً لمـا يحـدده النظـام الداخلي للجمعية، تماشيا مع المركز المالي للمنتجين الزراعيين .وعندما تضع الجمعية التعاونية حداً أقصى للأسهم التي يمتلكها العضو فإنها تهدف بذلك إلى الآتي:

أ- منع تركيز الأسهم في أيدي شخص واحد أو عدد قليل من الأشخاص
ب- منع توزيع أوسع للأسهم
ت- منع استخدام الجمعية كوسيلة لاستثمار الأموال إذ أن الغرض الأساسي من قيامها هو أن تؤدي خدمات معينة لجميع الأعضاء

والهدف من بيع الأسهم العادية هو الحصول على كل أو جزء من رأس المال الثابت والعامل ، ففي الشركات الرأسمالية يطلق على العوائد التي توزع على الأسهم العادية " أنصبة" وتدفع إما سنوياً أو كل ستة شهور ، وتختلف الأنصبة المدفوعة حسب أرباح الشركة والتزاماتها وما تقوم به من تخصيصات لأغراض مختلفة ، أما في الجمعيات التعاونية فإن الأعضاء يحصلون على " أنصبة تعامل " بمقدار تعاملهم مع الجمعية وليس على أساس عدد ما يمتلكونه من أسهم .(الحيالي 2002)

- الاحتياطيات :

وهي جزء من أرباح الجمعيات التعاونية التي تستقطع سنوياً ويتم تخصيصها لأغراض معينة كالاحتياطي القانوني والذي يمثل نسبة (20%) من الأرباح الصافية السنوية للجمعية، ويختلف الموقف القانوني من الاحتياطي القانوني في الجمعيات التعاونية عنه في المشاريع الرأسمالية ، حيث أنه يعامل في المشاريع الرأسمالية على أنه جزء من حقوق الملكية يعود للمالكين عند التصفية . بينما في الجمعيات التعاونية لا يعد من حقوق الملكية عند التصفية ، بل يعود للحركة التعاونية أو المجتمع .

- المصادر التي تعد بحكم الاحتياطي القانوني وأموال خاصة ومنها :

رسوم العضوية غير القابلة للاسترداد . تتمكن الجمعية عن طريق رسوم العضوية من الحصول على ما تحتاج إليه من أموال ولكن في الغالب تكون لأموال المحصلة قليلة ، وفي حالة بعض الجمعيات التي تشكل على مستوى محلي تكون أموال رسوم العضوية كافية لبدء الجمعية في نشاطها

- التمويل الخارجي .

في كثير من الأحيان تكون الأموال الذاتية في الجمعيات التعاونية غير كافيـة لتغطيـة احتياجاتهـا المالية ، مما يدفع بالجمعية لتغطية النقص الحاصل في أموالها الذاتية عن طريق الاقتـراض مـن خارج الجمعية وعادة ما تلجأ الجمعيات التعاونية إلى الدولة أو البنوك والمؤسسات الرسمية الأخرى وبنوك التسليف الزراعي التعاوني، إضافة إلى ما يندرج ضمن هذا المـصدر مـا تحـصل عليـه الجمعيات التعاونية من أموال الهبات والوصايا بحيث لا تتعارض مع أهداف وأغراض الجمعيـة ، سواء أكان نقداً أم عينياً .

وهناك ثلاثة أنواع من القروض التي تلجأ إليها الجمعيات التعاونية ومنها :

- قروض رأس المال العامل : بغرض تزويد الأموال اللازمة للعمليات الجارية
- قروض رأس المال الثابت: بغرض التمويل الشراء والتأجير وإنشاء المباني وغيرهـا مـن الممتلكات الرأسمالية اللازمة .
- قروض السلع : وتمنح للجمعيات التسويقية بغرض تمكينها من دفع مبالغ مقدمة للأعـضاء عند تسليم سلعهم للجمعية وكذلك لتغطية تكاليف التسويق .(الشنواني 1971)

14.2 مفهوم السوق

تتعدد التعاريف التي تتناول مفهوم السوق من مختلف المجالات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية حيث يمكن تعريفه من الناحية الاقتصادية ، بأنه المكان أو التنظيم الذي يمكن البائعين والمـشترين لسلعة معينة من الاتصال الدائم ببعضهم البعض والإحاطة بجميع المعلومات المتعلقة بهذه الـسلعة (الشنواني 1971)

وهو المكان أو الحيز الذي يتم فيه تحويل ملكية السلع ،وهو المكان الذي فيه يمكن أن تعمل القـوى المحددة للأسعار ، والتي يتم فيها تبادل السلع سواء في البضاعة الحاضرة أم العقود .(عبد الفتـاح 1973)

كما يعرف بأنه المكان أو المنطقة الجغرافية التي يتم فيها بيع وتصريف السلعة إمـا عـن طريـق المنتج مباشرة أو عن طريق الوسطاء وقنوات التوزيع المعروفة ، للمستهلكين المحتملين الذين مـن المتوقع أن تكون لديهم حاجة أو رغبة يسعون لإشباعها عن طريق شراء السلعة (عقيلي والعبـدلي والغدير 1994)

والسوق هو أفراد لديهم حاجات تتطلب الإشباع ونقود للإنفاق ورغبة في الإنفـاق ويوضـح هـذا التعريف ركائز أساسية مهمة في مضمون السوق، وهي وجود أفراد لهم حاجات وتتوافر لديهم قوة شرائية ،وسلوك في عملية الشراء ، والمدة الزمنية التي تتحدد فيها الأسعار(الشنواني 1971)

ويعرف السوق على أنه القوى المتفاعلة بين البائعين والمشترين الذين التقوا بالصدفة في مكان مـا وزمن ما واتفقوا فيما بينهم على سعر السلعة الذي سرعان ما ينتقل بسهولة وسرعة إلى كل المنطقة التي تتداول فيها السلعة .أما الأسواق التعاونية فتعرف بأنها الأسواق التي يتم فيها تقـديم الـسلع الزراعية لأعضائها أو لغير الأعضاء أحياناً وتتميز هذه الأسواق بسيادة سعر التكلفة لبيع الـسلعة فيها ، أو بالأسعار السائدة وبشكل عام تكون الأسعار في هذه الأسواق أقل من نظيراتها في الأسواق الأخرى .(زكي والمقري 1998)

15.2 التسويق الزراعي التعاوني

يعد التسويق التعاوني نظاماً اقتصادياً الغرض منه تصريف حاصلات المزارعين المنتجـين عـن طريق جمعياتهم التعاونية كما ويرتبط التسويق التعاوني بأداء سلسلة من الخدمات الفنية والتسويقية والتمويلية والإدارية، تبدأ قبل الزراعة وتنتهي بتصريف المحصول بالأسعار المناسبة مـع العمـل على تقليل التكلفة الإنتاجية والتسويقية، ويهدف أيضاً للحصول على إنتاج ضمن مواصفات مقبولـة تمكنه من الصمود أمام المنافسة التجارية في الأسواق المحلية والخارجية .

ويعد التسويق الزراعي من أهم مجالات التسويق المعاصـر لأهميتـه الاقتـصادية والاجتماعيـة والسياسية حيث أن نظام التسويق التعاوني المأمول يجب أن يتماشـى مـع المثـل الديمقراطيـة التعاونية بكل معانيها وأن يتماشى كذلك مع أسلوب الإنتاج الحديث بما فيه من مشروعات كبرى ، وأن ينجح في القضاء على مساوئ الرأسمالية، وسيطرة رأس المال على الحكم، وأن يخدم المجتمع كوحدة ولا يقتصر على خدمة فريق أو طائفة أو طبقة معينة
كما يجب أن يتماشى مع الروح الديمقراطية في القضاء على النفوذ الطبقي الرأسـمالي وتخطـيط الإنتاج على أسس تحقق الرفاهية للمجتمع عامة ، لا لطبقة خاصة أو عائلـة معينـة أي التنظـيم الاقتصادي الشامل للمجتمع على أسس ديمقراطية تعاونية (أبو الخير، 1978)
ويمكن تعريف التسويق الزراعي بأنه ذلك النظام المرن الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعيـة والخدمات المرتبطة بها من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها بالأوضاع والأسـعار والنوعيـات المناسبة والمقبولة من جميع أطراف العملية الزراعية (عبيدات 2000)

وهو أيضاً عملية انسياب السلع والخدمات من مراحل إنتاجها إلى أسواق استهلاكها من خلال هياكل وقنوات تصمم بأسلوب علمي يتفق مع فلسفة التعاون ونظمه ومبادئه ويؤكـد الاسـتغلال الأمثـل للطاقات الإنتاجية بحيث تعود بأكبر قدر من المنفعة على أصحابها فـي إطـار النظـرة الـشاملة لاقتصاديات المجتمع وأخلاقياته (أبو الخير 1980)

كما يعرف التسويق الزراعي بأنه عبارة عن جميع الأنشطة المتعلقة بنقل السلع الزراعية من المنتج إلى المستهلك ، بحيث يضاف إليها المنافع المطلوبة في المكان والزمان والشكل الذي يرغـب فيـه المستهلك (قاسم ،مزهر ، الصرايرة 2004)

وبمفهوم آخر فإن التسويق الزراعي يعني سائر الأنشطة والأعمال المرتبطة بعملية انسياب الـسلع والخدمات منذ نقطة البداية عند المزرعة حتى وصولها إلى أيدي المستهلكين ، لأن الناتج النهائي لا يجب أن يتم إنتاجه إلا إذا كان من الممكن تصريفه .
وبالإجمال فإن السوق التعاونية هي التي يتم فيها تقديم السلع الزراعية لأعضائها أو لغير الأعضاء أحياناً حيث تتميز هذه السوق بسيادة سعر التكلفة لبيع السلعة فيها ، أو بالأسعار الـسائدة وعمومـاً تكون الأسعار في مثل هذه الأسواق أقل من نظيرتها في الأسواق الأخرى.(زكي والمقري 1998)

16.2 أهداف التسويق الزراعي

هناك العديد من الأهداف التي يسعى التسويق الزراعي لتحقيقها وتتعدد هذه الأهداف بتعدد الطوائف التي تعمل في الجهاز التسويقي والتي تنحصر في ثلاث طوائف أساسـية وهـي : المنتجـون ،و الوسطاء والمستهلكين، وبالتالي هناك تباين في الأهداف لكل من الطوائـف الـثلاث ، فـالمنتجين يحاولون بلوغ نظام تسويقي يتيح لهم الحصول على أعلى مستويات سعريه لمنتجاتهم ، كما تهـدف طائف المستهلكين إلى بلوغ نظام تسويقي يحقق لها الحصول على حاجاتهم مـن الـسلع بـالجودة المناسبة وفي الوقت المناسب والمكان المناسبين وبأقل ما يمكن من المستويات الـسعريه ، وكـذلك الحال بالنسبة إلى طائفة الوسطاء فهم يحاولون الحصول على فروقات سعريه مناسبة أو أكبر قـدر ممكن من العائد مقابل ما يقدمونه من خدمات تسويقية . وبشكل عام يمكن إدراج أهداف التـسويق الزراعي كما يأتي : (الفيل 1981)

- الاهتمام بجودة السلعة بحيث تلبي رغبات المستهلكين وحاجاتهم وبما يساعد على تصريفها بأقصى سرعة ممكنة
- الاختيار الجيد للمراكز التسويقية الجيدة والفاعلة من حيث الموقع والمدة الزمنية

- تحديد الوقت المناسب لعملية التسويق من خلال الدراسات والأبحاث التسويقية
- تحديد السعر المناسب الذي يحقق الربح المطلوب
- السعي دائماً من أجل تخفيض تكاليف عملية التسويق
- العمل باستمرار على تلبية رغبات المستهلكين من خلال تقديم سـلع مناسـبة مـن حيـث المواصفات والجودة والأسعار

ويساعد التسويق الزراعي على توفير متطلبات المزرعة من السلع ووسائل الإنتاج الـضرورية لعملية الإنتاج الزراعي مثل التقاوي ، والبذور ، والأسمدة وغيرها وبأسعار مناسـبة .(زكـي والمقري 1998)

17.2 تعريف جمعيات التسويق الزراعي

يعمل هذا النوع من الجمعيات على تجميع محاصيل الأعضاء وإيجاد الأسواق المناسبة لها من أجل بيعها بيعاً تعاونياً ، حيث يمكن أن تكون هذه الجمعيات وحيدة الغـرض لبيـع محـصول واحـد كجمعيات بيع الحمضيات أو جمعيات بيع الحبوب مثلاً ، أو قد تكون متعددة الأغراض لبيع جميـع المحاصيل التي ينتجها الأعضاء ، ويمكن لهذا النوع من الجمعيات أن يؤسس على مستوى محلـي في البدء ثم يحدث الانضمام إلى جمعيات أخرى بنفس المجـال لتؤسـس معـاً اتحـادات نوعيـة وجمعيات مشتركة تقدم خدماتها لجميع الأعضاء على مستوى الأقاليم والنواحي الجغرافية.(شومان 1979)

وتعرف على أنها جمعيات تقوم بدور ملحوظ في إطار الوظيفة التسويقية حيث تبذل جهداً للتوفيـق بين الإنتاج والاستهلاك وطبقا لفلسفة التعاون وأهدافه فإن الجمعيات التعاونية عليها ألا تكون بـديلا للتاجر فحسب ، بل عليها أن تقدم خدمات أكثر كفاية وتحقق مجتمعاً أكثر تضامنا وترابطا من أجل صالح المجتمع كله وصالح الجموع التي تتطلع إليها كدعامة أساسية لتحقيق كفاية الإنتاج وعدالـة التوزيع (أبو الخير 1980)

كما يعرفها صلاح الشنواني ، بأنها عبارة عن جماعة من المزارعين الذين ينتظمون كوحدة بغرض تسويق منتجاتهم وهدفهم النهائي الحصول على أعلى سعر ممكن لمنتجاتهم وبالتالي تحقيق أقـصى عائد ممكن. (الشنواني1971)

ويقوم هذا النوع من التعاونيات ببيع البذار وغير ذلك للمزارعين بنوعيات وأسعار معقولة ، كمـا أنها تقوم بشراء المحاصيل من المزارعين بأسعار مربحة . وقد تقوم هذه الجمعيات التعاونية بجمع

المحاصيل من الأعضاء وبيعها بطريقتها بالإضافة إلى إمكانية قيامها بعمليات التصنيف والتـدرج ومهام الترويج والنقل (عبيدات 2000)

18.2 فوائد التسويق التعاوني للمزارعين والأعضاء

- تحسين جودة المنتجات : حيث تتكفل الجمعيات التعاونية بأن تحصل لكـل مـزارع علـى الأسعار السوقية التي تتناسب مع جودة السلع التي ينتجها ،حيث تقوم بشراء وبيع المنتجات على أساس درجة الجودة فيحصل العضو على زيادة في السعر إذا كانت درجـة الجـودة الإنتاجية أعلى من الدرجة الموضوعة كأساس للتعامل .
- الحصول على أسعار أعلى لمنتجات الأعضاء: حيث تحاول الجمعيات التعاونية أن تحصل لأعضائها على أسعار أعلى لمنتجاتهم عند البيـع فمـن الواضـح أن المركـز التعـاملي للمزارعين يزداد قوة وتأثيراً بفعل تكتلهم في جمعيات تعاونية مما يساعدهم في الحـصول على أسعار مجزية .
- تخفيض تكاليف التسويق : تستطيع الجمعيات التعاونية أن تحقق فوائد للأعضاء في مجـال تخفيض تكاليف عمليات التسويق التي تقوم بها والأمر مرتبط بمدى توافر إدارة على درجة كافية من الخبرة والكفاءة ، للجمعية إضافة إلى توافر جانب مهم وهو تعـاون المتعـاونين الصادق مع الجمعية وإدارتها ، هذه الأسس من شأنها أن تحقق وفرات مهمة مـن خـلال تخفيض تكاليف عملية التسويق .
- موازنة العرض والطلب : تحاول الجمعيات التعاونية موازنة الكميات المنتجة مـن الـسلع الزراعية مع الطلب عليها، وفي سبيل تحقيق ذلك تعتمد الجمعية التعاونية وسائل عديدة منها القيام بدراسة لظروف السوق، وكذلك دراسة الطلب المتوقع على سلعة معينة ،وكذلك طبيعة الأسعار المتوقعة لهذه السلعة، والأسواق المتوافرة والمحتملة .(الشنواني1971)

19.2 المعيقات والمشاكل التي تواجهها عمل جمعيات التسويق التعاونية

هناك أسباب متعددة تؤدي إلى إخفاق عمل جمعيات التسويق التعاونية وإعاقة عملها وقـد أجمعـت معظم الدراسات على أن نقص الكفاية الإدارية والصعوبات المالية وعدم كفاية حجم العمل وضعف المركز التنافسي وعدم توافر القناعة والوعي بأهمية العمل التعاوني ، من الأسباب المهمـة التـي تقف وراء تقهقر وضعف أداء هذا النوع من الجمعيات التعاونية

إذ تظهر بوادر الإخفاق في أداء الجمعية التعاونية من بداية التكوين، إذ لا يكون هنـاك مبـررات وحاجة ضرورية لوجودها ، إضافة إلى قيادة الجمعية من قبل عناصر غير محترفة وغير مؤمنـة بالفكرة التعاونية وغير أمينة على مصالح المزارعين ، وهي بذلك تتعرض لجميع أسباب الإخفـاق التي يتعرض لها أي مشروع تجاري آخر . غير أن للجمعيات التعاونية مشاكل خاصة بها تتمثـل في الأتي:

- مشاكل داخلية ومنها:
  - مشاكل تتعلق بالعضوية

إذ يعد إخفاق أي مشروع تعاوني مرتبط بعدم توافر العدد الكافي من الأعـضاء، وبالتـالي عدم الحصول على الحجم الكافي من العمل الذي يمكن الجمعية من القيام بأعبائهـا علـى أساس اقتصادي سليم إضافة إلى عدم توفير الأموال اللازمة لتنفيـذ الأعمـال المطلوبـة ، وكذلك عدم توافر الولاء والإخلاص لدى الأعضاء، والذي يؤدي بدوره إلى ميل الأعـضاء إلى ترك الجمعية والتعامل مع المنافسين لها في حالة حصولهم على امتيازات أفـضل مـن قبل المنافسين .

  - مشاكل تتعلق بالجوانب الإدارية والتنظيمية

تعد الإدارة في الجمعيات التعاونية من أهم العوامل لنجاح أو إخفاق الجمعيـة وقـد تتعثـر الجمعية نتيجة كون القائمين ليسوا بمستوى كفاءة القائمين بإدارة المشاريع التجارية الأخرى ، أو أن عملية اختيارهم للعمل لدى الجمعية لم تتم بالطرق المهنية التي تحقق أعلى كفـاءة في العمل. إضافة إلى أن إدارة الجمعية التعاونية تدار بالتقاسم بين الأعضاء ومجلس الإدارة والمدير التنفيذي الذي يعين من قبل مجلس الإدارة ،ويحدث سوء الإدارة في ظـل عـدم توافر الوقت الكافي لدى مجموع الأعضاء للمتابعة والرقابة أو الخبرة الكافيـة للمـشاركة الفاعلة في إدارة الجمعية وذلك بسبب انشغالهم بأمور أخرى.

- مشاكل خارجية ومنها:
  - المنافسة

من الصعوبات التي تقابل كل جمعية تعاونية هي منافسة الوسطاء المستغلين إذ يعمل هؤلاء الوسطاء على الاحتفاظ بالأعمال التي تحاول الجمعية التعاونية السيطرة عليها ، وقد يلجـأ الوسطاء إلى وسائل غير عادية من شأنها أن تعمل على زعزعة الثقة بالجمعية مـن قبـل الأعضاء ومن قبل جمهور المستهلكين ، الأمر الذي يجعل إدارة الجمعية ملزمة بالتعامل مع هؤلاء الوسطاء جنباً إلى جنب من أجل تقديم خدمات أحسن بأسعار أقل .

  - مشاكل تسويقية

تهدف الجمعية التعاونية إلى بيع منتجات أعضائها بعد تجميعها بكميات كبيرة حتى تحقـق وفرات البيع على نطاق واسع ، ولكن تتدخل بعض العوامل في طريق تحقيق هذا الهـدف حيث أن طبيعة الإنتاج الزراعي لا يمكن التحكم به، فقد يتأثر حجم الإنتاج نتيجـة بعـض العوامل الطبيعية الطارئة ، إضافة إلى عدم إيفاء الأعضاء بالتزاماتهم نحو الجمعية فيتخلى بعضهم عنها الأمر الذي يؤثر على حجم المبيعات ، لذا يكون من الصعب على الجمعية أن تقوم بتخطيط فعال أو ترسم برامج تسويقية لمدة طويلة ، كما أنها تجد صعوبة في الاحتفاظ بأسواق سبق أن كانت تتعامل معها (عبد الفتاح 1963)

20.2 عوامل نجاح جمعيات التسويق التعاونية

تتمثل العناصر والعوامل والتي تظهر مواطن القوة والنجاح في عمل جمعيات التـسويق التعاونيـة وذلك بما يأتي :

- توافر الحاجة الحقيقية لقيام الجمعية التعاونية
- توافر مصادر التمويل الكافية من أجل قيام الجمعية بوظائفها المختلفة
- توافر الإخلاص لدى الأعضاء في انتمائهم للجمعية وأن يتوفر لديهم الاستعداد لتأييـدها باستمرار وبصفة خاصة فيما يقابلها من صعاب .
- توافر الخبرة الكافية لدى إدارة الجمعية ،وأن تتبع في تحقيق أهداف الجمعية وسـائل سليمة وواضحة وذات فعالية (الشنواني 1971)

21.2 الحركة التعاونية الفلسطينية

يعود تاريخ نشوء الحركة التعاونية الفلسطينية إلى بداية العشرينيات من القرن الماضـي ، إذ تعـد فلسطين من أوائل الدول العربية المحيطة بها مقارنة مع كل من سوريا والأردن ولبنان ، وكـذلك معظم الدول العربية الأخرى باستثناء مصر ، وليبيا ، وتونس ،والجزائر ، حيث نـشأت الحركـة التعاونية فيها في العقد الأول ومنتصف العقد الثاني من القرن الماضي.

جدول 1.2: تاريخ نشوء الحركة التعاونية في فلسطين والدول العربية

اسم البلد	تاريخ التجربة الأولى	تاريخ صدور القانون الأول	تاريخ تأسيس أول اتحاد تعاوني
فلسطين	1918	1920	1923
الجزائر	1901	1893	-
تونس	1905	1907	1937
مصر	1908	1914	-
ليبيا	1915	1956	-
الأردن	1922	1952	1959
المغرب	1922	1922	1930
العراق	1930	1944	-
لبنان	1937	1941	1968
سوريا	1943	1950	1967
السودان	1947	1948	1967
اليمن الجنوبي	1959	1961	1968
السعودية	1961	1962	-
الكويت	1961	1962	-
اليمن الشمالي	1965	1971	-

(الزغموري 1991)

22.2 الحركة التعاونية اليهودية

يعود تاريخ ظهور الحركة التعاونية في الوسط اليهودي إلى ما قبل الانتداب البريطاني على فلسطين ، حيث أنشئ العديد من التنظيمات الجماعية اليهودية لتسويق المنتجات الزراعية وكذلك جمعيات للتسليف وعدد آخر من الجمعيات الاستهلاكية والصناعية والمائية بمبادرة مؤسستين

مركزيتين هما الشركة الانجليزية الفلسطينية ، والتي كانت مصدرا ماليـا للحركـة الـصهيونية ، وكذلك مؤسسة استعمار فلسطين " بيكا" والتي كانت بمثابة الجهة المنفذة لاستعمار فلسطين .

حيث شكلت الحركة التعاونية اليهودية أساساً للاستيطان اليهودي في فلسطين ، وقد نشطت الحركة التعاونية اليهودية بفضل الدعم المالي والسياسي من قبل سلطات الانتداب البريطاني والمؤسـسات الصهيونية العالمية ، فقد أرتفع عدد التعاونيات اليهودية من 13 جمعية في العام 1921 إلى حوالي 871 جمعية عام 1937 وبالتالي أرتفع عدد الأعضاء فيها من 796 عضواً في العام 1921 ليصل العدد إلى 243327 عضواً في العام 1937 ،وبذلك شكلت التعاونيات اليهودية ما نسبته 87% مـن مجموع التعاونيات العاملة في فلسطين والبالغة 1006 جمعية تعاونية في مختلف المجالات آنذاك ، وتصنف الجمعيات التعاونية اليهودية كما يأتي :

- استحوذت جمعيات الإسكان على اهتمام المؤسسات الصهيونية الداعمة لها وذلك بـالنظر إلـى أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين ، حيث قامت 20 جمعية للمستوطنات الجماعية إضافة إلى 34 جمعية للإسكان الريفي أي ما مجموعة 54 جمعية من مجموع الجمعيات البالغ 163 جمعية في العام 1934 أي ما نسبته 23.4%
- في حين كانت نسبة الجمعيات للأغراض الزراعية 32.4%
- جمعيات التسليف والإقراض شكلت نسبة 21.3 %
- جمعيات المنتجين الصناعيين والعمال والخدمات 16.4%
- جمعيات الاستهلاك شكلت نسبة 4.5%
- جمعيات متعددة الأغراض شكلت ما نسبته 1.7% (الزغموري ، ص 21، 1991)

23.2 الحركة التعاونية العربية

يرجع تاريخ إنشاء أول تعاونية عربية في فلسطين إلى العام 1924 ،حيث أنشئت جمعية لمنتجـي التبغ في عكا والتي تم تصفيتها بعد ثلاث سنوات في العام 1927 .كما أنشئت جمعية تعاونية أخرى عام 1930 في مدينة يافا تابعة لمنتجي الحمضيات ولكنها صفيت و توقفت عن العمل بعد عام مـن إنشائها في العام 1931 ، لقد توالى إنشاء الجمعيات التعاونية العربية خلال تلك المـدة التاريخيـة وأستطاع بعضها الاستمرار والعمل لكن الجزء الآخر من الجمعيات كان مصيره الإخفاق والتوقف عن العمل بفعل ظروف فرضتها حالة الانتداب والاستعمار البريطاني لفلسطين، ومن هذه الظروف ظهور الخلافات البينية بين الأعضاء والنزعات العائلية ،وعدم توافر الموارد الماليـة ، وضـعف

الشعور بجدوى الحركة التعاونية وعدم توافر الوعي لدى الأعضاء بمبادئ العمل التعاوني ومفاهيمه إضافة إلى قلة الدعم الفني والإداري لهذه التعاونيات من قبل سلطات الانتداب البريطاني .
وبرغم هذه الظروف التي واكبت إنشاء الجمعيات التعاونية العربية في فلسطين ،فقد ارتفع عدد التعاونيات من جمعية واحدة عام 1924 إلى حوالي 127 جمعية في العام 1927 ، وحتى العام 1937 فقد شكلت التعاونيات العربية حوالي 13% فقط من مجموع التعاونيات في فلسطين وانتشرت التعاونيات العربية في مختلف التجمعات السكانية العربية وقامت بنشاطات وأغراض متعددة ومختلفة . وفي قبيل حرب 1948 وبالتحديد عام 1946 بلغ عدد الجمعيات التعاونية العربية 244 جمعية تعاونية والتي يمكن تصنيفها كما يلي :

- لقدت استحوذت جمعيات التسليف والتوفير الريفي والمدني على النسبة الأكبر من مجموع التعاونيات العربية حيث بلغ مجموعها 150 جمعية أي ما نسبته 64%
- في حين بلغ عدد جمعيات الاستهلاك 25 جمعية وتشكل نسبة 10%
- جمعيات زراعية متعددة الأغراض 23 جمعية وتشكل نسبة 9%
- جمعيات نقل عمالي وخدمات 21 جمعية بنسبة 9%
- جمعيات التسويق الزراعي حيث بلغ عددها 18 وشكلت ما نسبته 7%
- جمعيات لأغراض مختلفة 7 بنسبة 2%

أما عضوية هذه الجمعيات فقد بلغ عدد أعضائها 40 عضواً عام 1924 وأرتفع إلى 5466 عضواً في العام 1937 ، ووصل العدد إلى 12571 عام 1946 .(الزغموري ، ص 25، 1991)

جدول 2.2 : يوضح عدد الجمعيات التعاونية العربية وعدد أعضائها من العام (1924- 1946)

السنة	عدد الجمعيات المسجلة	عدد الأعضاء	رأس المال المكتتب جنيه فلسطيني
1924	1	40	7479
1925	1	39	13753
1926	1	37	14479
1927	-	-	-
1928	-	-	-
1929	-	43	17189
1930	1	54	21373
1931	1	94	22980
1932	3	95	22979
1933	26	509	39129
1934	50	1409	46922
1935	74	2751	45424
1936	74	3501	45214
1937	127	5261	7064
1938	123	4923	4400
1946	244	12571	85500

(أبو عون 1994)

جدول 3.2 : مقارنة بين عدد الجمعيات العربية واليهودية وعدد أعضائها من العام (1921 -1937)

السنة	يهودية	عربية	أخرى	عدد الأعضاء
1921	13	-	-	796
1922	33	-	-	6735
1923	42	-	1	8569
1924	65	1	1	14781
1925	122	1	1	40460
1926	145	1	1	52541
1927	171	-	1	56034
1928	198	-	1	62624
1929	221	-	2	276965
1930	261	1	3	75413
1931	303	1	4	81929
1932	376	3	4	93540
1933	474	26	4	120490
1934	543	50	7	149860
1935	692	74	7	197437
1936	770	74	8	223796
1937	871	127	8	248793

(الزغموري 1991)

24.2 المراحل التاريخية لتطور الحركة التعاونية الفلسطينية

مرت الحركة التعاونية الفلسطينية بمراحل ومحطات تاريخية مهمة ، كان لها تأثير كبير على تطور هذه الحركة واستمرارها وذلك كما يأتي :

1.24.2 المرحلة الأولى : من النشوء حتى العام 1948

في مطلع العشرينيات من القرن الماضي ، صدر أول قانون للتعاون في فلسطين رقم 53، من قبل سلطات الانتداب البريطاني باعتبار هذه السلطة الجهـة الوحيـدة المخولـة بإصـدار القـوانين

والتشريعات الناظمة لمختلف جوانب الحياة ومنها الجمعيات التعاونية ، وتجمع مختلـف المـصادر والمراجع بأن جمعية تعاون القرى التي تم تأسيسها في أوائل تمـوز عـام 1924 ، تعـد رائـدة المنظمات الريفية في فلسطين والتي تضم ممثلين عن خمس عشرة قرية فلـسطينية والتـي كانـت تهدف إلى تحسين أوضاع الفلاح الفلسطيني إضافة إلى العمل على فتح بنك زراعي وتعديل قـانون الغابات وإلغاء الضريبة العشرية ، وفي العام نفسه تم إنشاء جمعية تعاونية عربية لمنتجـي التبـغ والتي تمت تصفيتها عام 1927 بسبب غياب مصادر التمويل كما ذكر سابقاً، تلاها في العام 1930 إنشاء جمعية لمنتجي الحمضيات في مدينة يافا والتي تمت تصفيتها أيضاً بعد عام من تأسيسها في العام 1931 كما ذكر سابقاً.(الزغموري1991)

توالت تجربة إنشاء الجمعيات التعاونية حيث أنشت جمعيتان في مـدينتي الرملـة ويافـا لمنتجـي الحمضيات في العام 1931 استمر عملها حتى العام 1932 . وفي العام نفسه تم إنـشاء جمعيـة تعاونية للنقل في مدينة يافا أيضاً .وفي عام 1933 تم إنشاء ثمانية جمعيات تعاونية لخدمات النقـل وجمعية أخرى لتصدير الحمضيات.

لقد استمر تأسيس الجمعيات التعاونية العربية وازداد عددها حتى وصل عام 1934 إلى خمـسين جمعية تعاونية مختلفة الأنواع والأغراض غلبت على معظمها جمعيات التسليف والتوفير الريفـي والمدني. ووصل عدد الجمعيات التعاونية عام 1937 إلى 127 تعاونية، والسبب الرئيس الذي أدى إلى زيادة ملحوظة في عدد الجمعيات التعاونية العربية المشكلة هو التعديلات التي أدخلتها سـلطات الانتداب البريطاني على قانون التعاون حيث أصدر قانون التعاون الفلسطيني والـذي وفـر الحـد الأدنى من الحماية للجمعيات التعاونية وأتاح لها فرصة التقدم والتطور .(أبوعون 1994)

الأمر الذي أدى إلى زيادة عددها وانتشارها في مختلف التجمعات السكانية ،حيث وصل عددها عام 1948 إلى 244 جمعية تعاونية في مختلف المجالات ،وتشير بعض المصادر إلى أن ذروة نمو هذه الجمعيات كانت بين عامي 1946و عام 1948 أثناء انشغال بريطانيا في الحرب العالميـة الثانيـة حيث اتبعت سياسة تقضي بعدم إثاره شعوب المستعمرات وتحريـك دوافـع المناهـضة ضـدها. ومحاولة منها لإقامة هيئات اجتماعية جماعية ليسهل التعامل معها بدلاً من التعامل مع الأفراد ، إذ عمدت سلطات الانتداب البريطانية إلى تقديم القروض و الدعم المالي لهذه الجمعيات حيث وصـلت قيمة القروض الممنوحة للجمعيات التعاونية 84% من رأس المال الإجمالي للجمعيات فـي العـام 1945 (الزغموري1991)

يتضح أن الحركة التعاونية الفلسطينية برغم ما أصابها من انتكاسات وتحديات كبيرة في بداية الأمر إلا أنها أخذت بالتزايد والانتشار مع توافر التنوع في طبيعة عملها ومهامها ووظائفها ، وبشكل عام اتسمت هذه الحركة بالضعف وعدم امتلاكها القدرة على تحقيق نجاحات فعلية في عملها من أجـل تثبيت كيانها وجد دوراً مؤثراً في الحياة الاجتماعية و الحياة الاقتصادية .
ويمكن إدراج العوامل التي أدت إلى ضعف الحركة التعاونية الفلسطينية خلال هذه المدة وهي كمـا يأتي :

- السياسات المتبعة من قبل سلطات الانتداب البريطاني والمتعلقة بوضع القوانين واللوائح التـي تضمن بشكل أساس تقديم الدعم السياسي والمالي للحركة اليهودية ، و دعم المنتجات اليهودية سواء في الأسواق المحلية أم الخارجية
- ضعف القناعة بجدوى الحركة التعاونية وأهميتها بين المواطنين العرب وخاصة فـي بدايـة الأمر حيث تمثل التعاونيات شكلاً جديدا من أشكال التنظيم والإنتاج وهو أمر لم يعتده الفـلاح والمواطن الفلسطيني من قبل
- قلة الوعي بالمفاهيم والمبادئ التعاونية
- عدم توافر الدعم الرسمي من سلطات الانتداب البريطاني
- ارتفاع تكلفة تمويل الجمعيات التعاونية ، حيث وصلت نسبة الفائدة على التمويل الممنوح لهذه الجمعيات 9% وكذلك نسبة الفائدة على القروض (العملة 1989)

2.24.2 المرحلة الثانية : الممتدة بين العام 1948 وحتى العام 1967

لقد تأثرت الحركة التعاونية الفلسطينية كثيراً بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديـدة والناتجة عن أحداث النكبة وما تبعها من تقسيم جغرافي للأراضي الفلسطينية ، حيث وقع الجـزء الأكبر من أراضي فلسطين تحت الاحتلال الصهيوني وتم إقامة (دولة إسـرائيل) عليـه والجـزء الآخر من الأراضي الفلسطينية أصبح يتبع لإدارة الحكومة المصرية في قطاع غزة والضفة الغربية أصبحت جزأء من المملكة الأردنية الهاشمية .الأمر الذي ترك آثاراً سلبية على أوضـاع الحركـة التعاونية بشكل عام .(العملة، 1989)

3.24.2 الحركة التعاونية في الضفة الغربية

لقد ورثت الأوضاع الجديدة في الضفة الغربية جمعيات تعاونية مجمدة بعـد عـام 1948 و لـيس بإمكانها ممارسة نشاطاتها المختلفة ، حيث بلغ عدد الجمعيات التعاونية المسجلة عـام 1948 فـي مناطق الضفة الغربية 42 جمعية غلب على معظمها جمعيات التسليف والتوفير الريفية ، وفي هـذه المرحلة توقف تطور التعاونيات الفلسطينية حتى العام 1950 وبعد سنتين في العـام 1952 صـدر قانون الجمعيات التعاونية الأردني رقم 39 ، والذي هدف إلى تنشيط الحركة التعاونية كأحد الـسبل الرئيسية لإعادة تنشيط الزراعة، فبدأت الحركة التعاونية الفلسطينية في الضفة الغربية خلال هـذه المرحلة بالنشاط وتأسست جمعيات تعاونية مختلفة أصبحت تؤدي وظائفها في مختلف القطاعـات الاقتصادية والاجتماعية، وأخذت الجمعيات خلال الخمسينيات تتطور كما ونوعـاً علـى طريـق التكامل والشمول .

ومن أجل تصويب عمل الجمعيات وتعزيز دورها في المجتمع .ووضع الأسس لنموها وتطويرها ، صدر القانون(17) لسنة 1956 ، إذ عمدت الحكومة الأردنية إلى تأسيس بعض الأجهزة المركزية الحاضنة والراعية والمتخصصة بهدف تقديم الخدمات الأساسية المختلفة لهذه الحركة ومـن هـذه الأجهزة : (أبو عون 1994)

- دائرة الإنشاء التعاوني أنشئت سنة 1953 . لتقديم الإرشـاد وتـسجيل الجمعيـات التعاونيـة وتصفية الجمعيات غير العاملة والتحقيق والتحكيم
- الاتحاد التعاوني المركزي الأردني أنشئ سنة 1959 . وذلك بهدف تقديم التمويـل للجمعيـات التعاونية وتجسيد الدور الأهلي في بناء الحركة التعاونية وكذلك خدمات الإشراف والتخطيط
- المعهد التعاوني أنشئ سنة 1963 . وذلك بهدف تقديم خدمات التـدريب و التأهيـل للكـوادر التطوعية والقيادات التعاونية إضافة إلى تقديم خدمات التـدريب الإداري والمـالي لأعـضاء الجمعيات التعاونية
- اتحاد مراقبة الحسابات التعاوني أنشئ سنة 1964. لتدقيق حسابات الجمعيات التعاونية وإعـداد الدورات التدريبية للأمور المحاسبية ومسك الدفاتر والمطبوعات (العملة، 1989،)

عشية حرب حزيران عام 1967 بلغ إجمالي عدد الجمعيات التعاونية (238) جمعية تعاونية مسجلة رسمياً منها(176) جمعية زراعية و(62) جمعية غير زراعية في الضفة الغربية بالإضافة إلى(17) جمعية تعاونية في قطاع غزة عدد أعضائها (1166) عضواً ، عدا الجمعيات التعاونية المدرسية في

كل من الضفة وغزة (الذيب 1997) وبلغ عدد أعضاء الجمعيات التعاونيـة الزراعيـة (8951) وبلغ مقدار رأس المال الأسهمي لها (10205) دينار وبلغ مقدار القروض للجمعيـات (333804) دينارا بينما بلغ مقدار القروض للأعضاء (457283)دينارا، وكانت جمعيات التـسليف والتـوفير أكثر الأنواع انتشاراً إذ بلغ عددها (143) جمعية أي ما نسبته 81% من إجمالي الجمعيـات فـي حين بلغت عضويتها (6431) أي ما نسبته 71.8% من إجمالي الأعضاء (العملـة1989) .ومـن الأسباب التي دعت إلى اهتمام دائرة الإنشاء التعاوني بتأسيس جمعيات التسليف والتوفير ما يأتي:

- الرغبة في تخليص المزارعين من جشع المرابين والتجار وأراضيهم من الرهن
- التوجه لزيادة وتحسين الإنتاج الذي شكل أكثر من نصف الدخل القومي في تلك المرحلة
- المساهمة في تعليم وتثقيف الأعضاء الأصول التنظيمية والديمقراطية والإرشادية
- ارتفاع نسبة المشتغلين بالزراعة إذ كانت تشكل نسبتهم 60% من عدد السكان (الذيب 1997)

واستمرت أوضاع التعاونيات الفلسطينية على هذه الحالة حتى العام 1974 والتـي تتـصف هـذه الفترة بالركود لنشاط الحركة التعاونية الفلسطينية ، حيث واجهت هذه الحركة تحديات وصعوبات كبيرة تمثلت بسياسات سلطة الاحتلال الإسرائيلي والتي عمدت إلى تجميد فعلـي لنـشاط معظـم الجمعيات التعاونية ولم تسمح إلا بوجود شكلي لبعض التعاونيات والتي كانت أصلا نشيطة وفاعلـة إضافة إلى كونها تضم أعضاء آمنوا بمبادئ ومفاهيم العمل التعاوني،إضافة إلى فـروع الاتحـاد التعاوني في المقار القديمة في مدينة نابلس ورام الله والخليل وأبقت على تقديم خـدمات تنظيميـة وإرشادية على نطاق محدود من قبل هذه المقار.

إضافة إلى ذلك عملت على قطع الأسواق الزراعية والصناعية في العالم العربي عن هذه الجمعيات ولم يبق أمامها سوى المزاحمة على الأسواق المحلية والتي غمرتها بالسلع والمنتجات الإسـرائيلية المصنعة بأحدث الآلات ، وبذلك تقلصت الخدمات الأساسية للجمعيات والمتعلقة بخدمات التـدريب والتثقيف التعاوني ، إضافة أيضاً إلى الهجرة القسرية لأعداد كبيرة من الأيدي الفنية العاملـة فـي الضفة الغربية إلى الأردن ودول الخليج العربي.

والتحدي الآخر الذي واجهته هذه الحركة هو قيام المنظمة التعاونية الأردنية باتخاذ قرار مهم فـي عام 1968 والذي قضى بتجميد العمل مع التعاونيات في الضفة الغربية حيث تم تجميد أرصـدتها وأموالها الموجودة في الأردن، وتم أيضاً تجميد المساعدات والتمويل المقدم لها الأمر الـذي تـرك آثاراً سلبية على مجمل الحركة التعاونية الفلسطينية.(أبو عون 1994)

4.24.2 المرحلة الثالثة : من العام 1975 حتى منتصف الثمانينات

خلال هذه المدة والتي تعد بداية النهوض للحركة التعاونيـة الفلـسطينية والتـي تمثلـت بـسياسة وممارسات جديدة لسلطات الاحتلال الإسرائيلي فقد أولت هذه السلطات بعض الاهتمـام بأوضـاع بعض الجمعيات وسمحت بتسجيل البعض الآخر وتفيد بعـض المـصادر أن سـلطات الاحـتلال الإسرائيلي سمحت بتسجيل 15 جمعية تعاونية فقط ، من أصل 35 جمعية تقدمت للحـصول علـى التراخيص اللازمة لممارسة عملها كان معظمها جمعيات تعاونية غير زراعية ، وكانت تهدف من وراء ذلك خلق بديل للمجالس البلدية والقروية من أجل تمرير سياساتها القاضية بإيجـاد قيـادات فلسطينية بديلة تستطيع التعامل معها إلا أن أهدافها على هذا الصعيد لم تتحقق .

وأهم ما يميز هذه المرحلة هو إدراك المنظمة التعاونية الأردنية لخطورة هذه الأوضاع على الحركة التعاونية الفلسطينية وإدراكها للنتائج السلبية التي ترتبت على قرارها عام 1968، بتجميد نشاطاتها في الضفة الغربية ومنع التعامل مع الجمعيات التعاونية العاملة في الضفة الغربية بعد احتلال عـام 1967، حيث اتخذت عام 1979 قراراً بإعادة التمويل والمساعدة للتعاونيات في الضفة الغربيـة ، حيث قدمت المنظمة التعاونية الأردنية فور هذا القرار مساعدات مالية بلغت (1,191,000) دينارا أردني حيث استفادت منها 37 جمعية تعاونية زراعية آنذاك. (أبو عون 1994)
إضافة إلى انه خلال هذه المدة تم تشكيل اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الـشعب الفلسطيني في الوطن المحتل ، ونظراً لعدم وجود أجهزة وهيئات مهنية متخصصة لمـساعدة هـذه اللجنة لإيصال الاستثمارات الاقتصادية داخل الوطن المحتل ، فقد لجأت اللجنـة المـشتركة إلـى الجمعيات التعاونية باعتبارها مفتاح التقدم وسلاح الصمود والعمود الاقتصادي والسياسي في وجـه الاحتلال الصهيوني .
وفي أواخر السبعينيات ومنتصف الثمانينيات قامت عدة مؤسسات تمويلية دولية وأجنبيه تعمل فـي الضفة الغربية بممارسة عملها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث عملت هـذه المؤسـسات على تقديم الدعم والمساعدة للجمعيات التعاونية الفلسطينية ومنها مشروع التنمية التابع للأمم المتحدة (UNDP) ومؤسسة (أنيره) ، وجمعية إنقاذ الطفل ، وجمعية الإغاثة الكاثوليكية ، والكـويكرز ، والاتحاد اللوثري العالمي ،والمشروع الإنمائي التعاوني ، وغيرها من المؤسسات الأجنبية والعربية وقد أثرت هذه التطورات على إعادة هيكلة الجمعيات التعاونية وتنشيطها في الضفة الغربية والعمل كذلك على تشكيل جمعيات جديدة.وتشير بعض المصادر إلى أن عدد الجمعيات التعاونية المـسجلة في الضفة الغربية بتاريخ 1987/12/31 بلغ (295) جمعية منها (119) سجلتها الحكومة الأردنية

بعد احتلال عام 1967 ، موزعة على محافظات الضفة الغربية كما يأتي : نابلس (132) جمعية ، رام الله والقدس (74) ، بيت لحم (15) جمعية ، الخليل (73) جمعية .

جدول 4.2: أنواع الجمعيات التعاونية ومناطق عملها وحجم العضوية فيها حتى تاريخ 1987/12/31

نوع الجمعية	نابلس		رام الله والقدس		بيت لحم		الخليل	
	العدد	العضوية	العدد	العضوية	العدد	العضوية	العدد	العضوية
تسليف وتوفير	59	2301	43	1681	6	523	28	1689
إنتاج واستصلاح	7	219	10	397	4	531	28	724
ري	5	213	-	-	-	-	-	-
ثروة حيوانية	23	785	11	485	3	77	7	128
تصنيع زراعي	27	1506	4	679	1	672	1	1372
متعددة الأغراض	3	48	3	16	1	33	7	241
تسويق زراعي	9	2061	3	1512	-	-	2	497
المجموع	133	7133	74	4770	15	1836	73	4651
المجموع الكلي لعدد الجمعيات في مختلف المحافظات 295 جمعية			المجموع الكلي للأعضاء فيها 18390 عضو					

(العملة 1989)

وتفيد المصادر نفسها إلى أن عدد الجمعيات التعاونية الزراعية العاملة فعلاً لا تزيد عن 35 جمعية حتى نهاية العام 1987 والتي يمكن تصنيفها كما يأتي : 13 جمعية مركزية موزعة على ألوية

الضفة الغربية ومنها الجمعيات موضع الدراسة .إضافة إلى 14 جمعية تعاونية صغيرة ومحـدودة النشاط ، إضافة أيضاً إلى 8 جمعيات ناشئة .(العملة 1989)

5.24.2 المرحلة الرابعة : مرحلة قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية

تعد من المراحل المهمة التي نمت وتطورت فيها مختلف الجمعيات التعاونية في الضفة الغربيـة، حيث أخذت القاعدة التعاونية في الاتساع والتنوع بشكل لم تشهده من قبـل الأراضـي الفلـسطينية المحتلة. إذ أخذ دور التعاونيات بالتعاظم في مختلف المجالات الاقتـصادية والاجتماعيـة ، وبعـد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية أصبحت الجمعيات التعاونية تتبع لدائرة التعاون في وزارة العمل وتشير النتائج الأولية إلى وجود 169 تعاونية زراعية عاملة و309 تعاونية غير زراعيـة غيـر عاملة بعضوية بلغت 33757عضوا ومجوداتها الدفترية تبلغ أكثر من 18 مليون دينار.
وتشكل نسبة الجمعيات التعاونية الزراعية العاملة قياساً بإجمالي عدد هذه التعاونيات 35% ،وتدني هذه النسبة يعود إلى أسباب عدة منها وجود 150 جمعية تعاونية للتسليف والتوفير معطلة ولم تعـد تعاونيات عاملة إضافة إلى وجود 50 جمعية تعاونية سجلت ولم تعمل .
كما حملت هذه المدة رياح التجديد والتغيير في الأنظمة والقوانين الناظمة للتعاونيات حيـث بـدأت لجان متخصصة بوضع مسودة قانون التعاون الفلسطيني والذي لم يقر من قبل المجلس التـشريعي الفلسطيني حتى هذا اليوم . (الذيب 1997)

25.2 التوزيع الجغرافي للتعاونيات

تنتشر الجمعيات التعاونية في مختلف مناطق الضفة الغربية وحتى العـام 1991 يتركـز معظـم الجمعيات التعاونية في مناطق الجنوب وبالتحديد في منطقتي الخليل وبيت لحم حيث يتواجـد فيهـا 294 جمعية في مختلف الأنواع وتشكل نسبة 39 % من مجموع التعاونيات في الضفة الغربيـة ، وتأتي في الترتيب الثاني مناطق الشمال وهي مناطق نابلس وطولكرم وجنين وقلقيليه ، إذ تضم هذه المناطق 289 تعاونية وتشكل نسبة 38% من مجموع الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية وتأتي مناطق الوسط والتي تضم رام الله وأريحا والقدس ويتواجد فيها 166 تعاونية وتشكل نـسبة 22% من المجموع الكلي للجمعيات التعاونية حتى العام 1991 ، في حين يبلغ عدد جمعيـات التـسويق الزراعي في مناطق الشمال موضع الدراسة 21 جمعية تعاونية متخصـصة بالتـسويق الزراعـي والري موزعة على مناطق طولكرم ونابلس وقلقيليه وجنين بما فيها جمعيات التسويق المركزيـة اللوائية التي تتبع المناطق . ويبلغ عدد جمعيات التسويق في باقي مناطق الضفة الغربية ومنها رام

الله والخليل وأريحا وبيت لحم والقدس 85 جمعية تعاونية متخصصة بالتسويق الزراعـي يتركـز معظمها في منطقة الخليل إذ يبلغ عددها في منطق الخليل وحدها 64 جمعية للتسويق الزراعي .

- التوزيع حسب تاريخ التأسيس

لقد كان لسلطات الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية تأثيره الـسلبي علـى نـشاط الحركـة التعاونية الفلسطينية، إذ مارست هذه السلطات ضغوطاً كبيرة على هذه الجمعيات من خلال التـأثير في صلاحياتها الممنوحة لها من القانون التعاوني الأردني وحاولت التدخل في العديد من المرات في إدارتها وعطلت في أحيان كثيرة إجراءات تسجيلها واعتمادها ، كما مارست سلطات الاحتلال قيوداً على مصادر التمويل والهبات التي كانت تتلقاها هذه الجمعيات من مصادر خارجية .إضـافة إلـى منعها من القيام بأي مشروعات إلا بعد الحصول على إذن مسبق من مكاتب الإدارة المدنيـة فـي الضفة الغربية

وخلال الخمسة والعشرين عاماً الأولى من عمر الاحتلال تقدمت مئات الطلبـات للحـصول علـى التسجيلات والتراخيص الخاصة بإقامة جمعيات تعاونية حيث كان معظم هذه الطلبات يرفض ولـم تحصل على التسجيل اللازمة لممارسة العمل ، إذ كانت هذه الجمعيات تكتفي بإجراءات التـسجيل في الأردن وبشكل عام كان نشاط الجمعيات التعاونية مجمد بفعل هذه السياسات حتى العـام 1975 حيث استأنفت الجمعيات عملها ويبلغ عدد الجمعيات التي تأسست في عهد الاحـتلال 177 جمعيـة زراعية و120 جمعية غير زراعية وخصوصاً جمعيات التنوير الكهربائي والإسكان حيـث بلغـت 59 جمعية .(الزغموري 1991)

26.2 أنواع الجمعيات التعاونية في الضفة الغربية

يمكن تقسيم الجمعيات التعاونية العاملة منها وغير العاملة في الضفة الغربية إلى ثلاثة أنواع ومنها

1.26.2 الجمعيات التعاونية الزراعية

بلغ عدد الجمعيات التعاونية الزراعية في الأراضي المحتلة عام 1967 ما مجموعه (406) جمعية مسجلة رسمياً منها (166)جمعية عاملة منها (159) جمعية في الضفة الغربيـة و(7)جمعيـات تعاونية في قطاع غزة وبلغ عدد أعضاء الجمعيات التعاونيـة العاملـة (15186) عـضواً مـنهم (14025) في الضفة الغربية و(1161) عضواً في قطاع غزة .في حين أشارت التقارير التي تـم الرجوع إليها من دائرة التعاون في وزارة العمل الفلسطينية ، بأن عدد الجمعيات المـسجلة وصـل

إلى 1394 جمعية تعاونية منها 531 جمعية عاملة في مختلف التخصصات والمجالات وفي كل من الضفة وغزة ، في حين كان عدد الجمعيات غير العاملة هو 332 جمعية ، وأن الأعـداد الأخـرى المتبقية هي جمعيات ملغاة(مجمدة) من قبل دائرة التعاون أو أن دائرة التعاون قامت بشطبها مـن السجلات الرسمية وذلك بسبب عدم فاعليتها ونشاطها ، حيث وصل عددها إلى 531 جمعية تعاونية (وزارة العمل 2008)

وتشمل الجمعيات الزراعية عدداً من الجمعيات الزراعية التخصصية في مختلف الفروع الزراعيـة وذات العلاقة بالعملية الإنتاجية حيث تشمل الآتية :

- جمعيات التسويق الزراعية التعاونية

تحتل جمعيات التسويق الزراعية التعاونية أهمية كبيرة خاصة في عمليات الإنتاج والتسويق حيـث أنها تنتشر في جميع مناطق ومحافظات الضفة الغربية بلا استثناء وهي موزعـة حـسب التقـسيم الإداري لمناطق الضفة الغربية ، ويعمل كل منها وفق نظام داخلي يوضح طبيعة عملهـا والمهـام المناطة بها ويوضح كذلك الأهداف التي أنشئت الجمعية من أجلها ، والمتمثلة في بث روح التعاون بين المواطنين وتوسيع القاعدة الجماهيرية للحركة التعاونية من خـلال اسـتقطاب أعـضاء جـدد للجمعيات ، إضافة إلى تقديم خدمات عديدة ومتنوعة لجمهور الأعضاء والمواطنين وفـق مبـادئ وأسس التعاون .وإلى جانب مهماتها الأساسية المتعلقة بعمليات التسويق للإنتاج الزراعي في شقيه الحيواني والنباتي فهي إضافة إلى ذلك تقوم بعمليات الإعمار والاستصلاح للأراضـي الزراعيـة وتقديم مختلف الخدمات المساندة لعمليات التسويق من جمع للمحاصيل وفرزها وتخزينهـا ونقلهـا وتزويد الأعضاء بجميع احتياجاتهم من المواد الزراعية كالبذور والتقـاوي والأسـمدة والأدوات والآلات الزراعية ، إضافة أيضاً إلى تقديم خدمات الإرشاد للمزارعين لاستخدام الأساليب الحديثـة في الري والمبيدات واستخدام التكنولوجيا الزراعية المتقدمة .

وباعتبار أن هذه الجمعيات تمثل دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني فقد عمد إلـى تـشكيل الاتحـاد التعاوني الزراعي في الضفة الغربية بتاريخ 1987/6/14 ومقره الدائم مدينة نابلس ، حيـث تـم تشكيله من قبل جمعيات التسويق الزراعية اللوائية من مختلف محافظات الضفة الغربيـة ، ومـن جمعيات التسويق الزراعية التعاونية اللوائية ومن ضمنها جمعيات موضع الدراسة هي:

- جمعية التسويق الزراعي التعاونية في لواء نابلس
- جمعية التسويق الزراعي التعاونية في منطقة طولكرم
- جمعية التسويق الزراعي التعاونية في منطقة قلقيليه

- جمعية التسويق الزراعي التعاونية في لواء حنين
- جمعية التسويق الزراعي التعاونية في منطقة سلفيت
- جمعية أريحا التعاونية لتسويق الحاصلات الزراعية
- جمعية لواء رام الله التعاونية لتسويق الحاصلات الزراعية

الجمعية التعاونية للتسويق والتصنيع في محافظة الخليل.(أبو عون 1994)

أما الأهداف التي يعمل الاتحاد على تحقيها وكما هي مدونة في وثائقه وأنظمته الداخلية فهـي كمـا يأتي :

- التنسيق للبرامج والعمليات التسويقية بين الأعضاء
- تنظيم الموارد المالية وخدمات الإقراض وتخصيص المشاريع
- تحسين نوعية المنتجات الزراعية وإنشاء سوق مواز في الضفة الغربية
- تقديم خدمات الإرشاد والتدريب للمزارعين في مجالات الإنتاج والوقاية
- العمل على فتح الأسواق الخارجية للمنتجات الزراعية للأعضاء
- تعزيز وتدعيم الحركة التعاونية الفلسطينية
- إضافة إلى تقديم المساعدة للمزارعين في مجال توفير الأشتال والتقاوي وغيرها للمزارعين

o جمعيات التصنيع الزراعي التعاونية .

تنتشر المصانع التابعة لهذا النوع من الجمعيات التعاونية في غالبية مناطق الضفة الغربية ومنها ، معاصر عصر الزيتون ، واتحاد تسويق الزيت علاوة على قيام هذه الجمعيـات بتقـديم خـدمات التوريد والتسويق وعصر الزيتون للأعضاء وغير الأعضاء وتمثلت أهدافها بما يأتي :

- العمل على زيادة رقعة الأراضي الزراعية وخاصة المزروعة بأشجار الزيتون
- استخدام الطرق الحديث في عمليات العصر
- تعليب الزيت في عبوات مناسبة للسوق والمستهلكين
- العمل على توفير أشتال الزيتون من خلال إنشاء مشاتل خاصة بذلك

oالجمعيات التعاونية للثروة الحيوانية .

تقوم هذه الجمعيات بتزويد المواطنين باللحوم ومشتقات الألبان المختلفة بأسعار مناسبة وجودة عالية ومعظم هذه الجمعيات يمتلك مصانع خاصة لتصنيع منتجاتها المختلفة ، وقد بلغ عدد هذا النوع من الجمعيات 48 جمعية تعاونية وبعضوية 1696 عضواً حتى هذا التاريخ .(العملة 1989)

2.26.2 الجمعيات التعاونية غير الزراعية .

وصل عدد هذا النوع من الجمعيات حتى نهاية العام 1991 (319) جمعية تعاونية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وبعدد أعضاء (68948) عضواً منها (277) جمعية في الضفة الغربية وبعضوية (25454) عضواً أما في قطاع غزة فقط وصل عددها إلى(42) جمعية فقط وبعدد أعضاء (43494) عضواً . وبلغ عدد الجمعيات التعاونية العاملة ضمن هذا النوع من الجمعيات (162) فقط وبعدد أعضاء (25145) منها (160) جمعية في الضفة وعدد أعضائها (17782) في حين كان في قطاع غزة جمعيتان فقط وبعدد أعضاء (7463) فقط (أبو عون 1994)

وأشارت تقارير وزارة العمل الفلسطينية والتي تم الرجوع إليها بأن عدد الجمعيات التعاونية العاملة من هذا النوع حتى تاريخ 2008/1/21 هو(396) جمعية في كل من الضفة وغزة
ويندرج ضمن هذا النوع جمعيات الإسكان التعاونية ، والجمعيات الحرفية ، والجمعيات الخدمية ومنها ، التنوير الكهربائي ، وجمعيات مياه الشرب ، وتعاونيات التعليم العالي ،و تعاونيات الضمان الصحي ،و جمعيات النقل والمواصلات ،و تعاونيات المنفعة المتبادلة . (وزارة العمل 2008)

3.26.2 الجمعيات التعاونية المدرسية

لم يشهد هذا النوع من التعاونيات أي تطور ملحوظ ويتناسب مع حجم المدارس في الضفة الغربية فحتى العام 1967 كان عدد هذا النوع من الجمعيات (158)جمعية فقط ووصل هذا الرقم إلى(219) جمعية في العام 1990 ، في حين كان عدد المدرس في المدة نفسها وحسب إحصاءات دائرة التربية والتعليم في منظمة التحرير الفلسطينية (1658) مدرسة . وهذه الأرقام تدلل على حرمان نسبة كبيرة من المدارس في الضفة الغربية من هذا النوع من الجمعيات . (أبو عون 1994)

27.2 الدراسات والأدبيات السابقة

فيما يأتي يورد الباحث أهم الدراسات والأدبيات السابقة والتي تمت معينتها والرجوع إليهـا والتـي درست الجمعيات التعاونية بشكل عام وجمعيات التسويق التعاونية الزراعية بشكل خاصة في العديد من البلدان والمجتمعات ، حيث كان منها دراسات عربية ، ودراسات أجنبية ، ودراسات محلية .

1.27.2 الدراسات المحلية

دراسة أعدها المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار "بكـدار" (2008) .حـول القطـاع الزراعي الفلسطيني ومظاهر التهميش والتشويه التي تعتريه .حيث أوضحت الدراسة أنه ومنذ قـدم السلطة الوطنية فقد طغت الاحتياجات والقضايا السياسية والأمور الحياتية والخدماتية العامة علـى الاهتمام بالقطاع الزراعي وبالمؤسـسات العاملـة فيـه، ويتمثـل ذلـك بمحدوديـة الموازنـات والمخصصات التي تضعها السلطة الوطنية للزراعة حيث لم تتجـاوز موازنـة وزارة الزراعـة (0.65) من مجموع موازنة السلطة خلال السنوات السابقة ومحدودية الـدعم الـداخلي لمـدخلات ومخرجات الإنتاج الزراعي وضعفه إن لم يكن غياب مؤسسات الإقـراض والتمويـل وصـناديق التأمين والتعويض في حالة الكوارث ، كما أشارت الدراسة على المعوقات والمشكلات التي تواجه الزراعة الفلسطينية ومن أهمها :الحد من حرية حركة السلع والخدمات بين المناطق الفلسطينية من جهة وبين العالم الخارجي من جهة أخرى . إضافة أيضاً إلى القيـود المفروضـة علـى التجـارة الخارجية مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج والتسويق الزراعي وانخفاض في أسعار السوق المحلية للإنتاج . إضافة إلى المعوقات الفنية التي تواجهه القطاع الزراعي ووفق الدراسة فأن أهم المعوقات الفنية تتمثل في ضعف البنية التحتية للبحوث الزراعية وعدم تأهيل محطات التجارب بدرجة كافيـة قلة إمكانيات جهاز الإرشاد ووقاية النبات والخدمات البيطرية ، ضـعف النيـة التحتيـة الخاصـة بالتسويق الزراعي والغذائي وقلة المعلومات المتوفرة وتضاربها في أغلب الأحيان .

أما المشكلات ذات الطابع الاجتماعي فهي، صغر وتشتت الحيازات الزراعية وشيوع ملكيتها ممـا قلل الكفاءة الإنتاجية الأمر الذي أدى إلى تقليل العائد من الزراعة وارتفاع عنصر المخاطرة ممـا أدى إلى عزوف الكثيرين عن العمل في الزراعة ، وكذلك ضعف العمل الجماعي والتعـاوني فـي مجال الزراعة ،كما أوضحت الدراسة إلى المعوقات المؤسسية والتشريعية. والتي تتمثل في عـدم موائمة القوانين والتشريعات الزراعية ، ومن أهم النتائج والتوصيات التي خلصت إليها هذه الدراسة ما يلي : إعادة النظر في السياسات الوطنية والكلية بما يعكـس الواقـع والحاجـات والأولويـات

الفلسطينية .،وتطوير عمل الجمعيات والمؤسسات العاملة في القطاع الزراعي وتقديم الدعم الفني الضروري لها وكذلك عمليات الإرشاد والبحوث الزراعية وغيرها .

وفي دراسة قامت بها وحدة التنمية التعاونية بالتعاون مع وزارة العمل الفلسطينية (2000) بعنوان أوضاع وأولويات الجمعيات التعاونية العاملة في فلسطين. وقد هدفت هذه الدراسة إلى بناء قاعدة بيانات ومعلومات حول أوضاع وأولويات الجمعيات التعاونية العاملة في فلسطين للاستفادة منها في أغراض التخطيط لتنمية طاقات وقدرات المنتسبين والعاملين في الجمعيات التعاونية ، بالإضافة إلى العمل على تطوير الحركة التعاونية الفلسطينية . وقد اشتملت عينة الدراسة على (222) تعاونية عاملة حسب تصنيف الإدارة العامة للتعاون ، وقد استثنت هذه الدراسة الجمعيات التعاونية للإسكان والمسجلة في الضفة الغربية .

وقد أظهرت هذه الدراسة مجموعة من الاستنتاجات من أهمهما يلي : يعتمد نجاح التعاونيات واستمرارية على نوعية العضوية فيها وعلى درجة وعي الأعضاء بالقيم والمبادئ التعاونية والتزامهم نحو جمعياتهم وولائهم لها ، إضافة إلى اعتماد نجاح التعاونيات على نوعية وحجم الخدمة المقدمة من قبل الجمعية لأعضائها.، وجود ضعف في نسبة الاتصال والتواصل بين أعضاء الهيئات العمومية ومجالس الإدارة للجمعيات التعاونية ، إضافة إلى غياب السياسة الحكومية الداعمة والمراقبة للجمعيات التعاونية والعمل التعاوني .، كما أشارت نتائج الدراسة أيضاً بان الدوافع الأساسية لعملية انتساب الأعضاء للجمعيات التعاونية هي مادية من خلال الحصول على قروض ماليه ، وكذلك الحصول على الخدمات التسويقية ويليها الحصول على خدمات توفير مستلزمات الإنتاج. وأوصت الدراسة إلى ضرورة نشر الفكر والمبادئ التعاونية ليس بين الأعضاء فقط ، بل وعلى مستوى المجتمعات المحلية بشكل عام ونشره بين الأجيال الصاعدة بشكل خاص

دراسة (شويكة 1998).دراسة حول مساهمة الحركة التعاونية الزراعية التسويقية في تحقيق التنمية الزراعية في المحافظات الشمالية لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. حيث تمثلت مشكلة الدراسة في أن الجمعيات الزراعية التسويقية تواجه مشاكل ومعوقات مختلفة أهمها صغر الأسواق التي تتعامل معها هذه الجمعيات ، كما تعتبر العملية التسويقية من أضعف حلقات القطاع الزراعي الفلسطيني من حيث ارتفاع التكاليف التسويقية وضعف التسهيلات التسويقية ، كما هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على مساهمة الحركة التعاونية الزراعية التسويقية في التنمية الزراعية في المحافظات الشمالية لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة 1980- 1993 إضافة إلى مجموعة من الأهداف الفرعية الأخرى منها

- دراسة المعايير الاقتصادية والتنظيمية وتأثيرها على العمل التعاوني الزراعي الفلسطيني
- دراسة مساهمة الجمعيات التعاونية الزراعية التسويقية في تسويق المنتجات الزراعية
- دراسة المشاكل والمعوقات التي تواجه جمعيات التسويق الزراعي

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: تدني مستوى الثقافة والوعي التعاوني لدى المزارعين والذي عزز بدوره القناعات لديهم بعدم جدوى الجمعيات التعاونية إضافة إلى أن هناك مجموعة من المشكلات التي أعاقت عمل الجمعيات التعاونية ومنها ممارسات الاحتلال الإسـرائيلي على الأرض الفلسطينية وإعاقة تطوير عمل هذه الجمعيات في أكثر من مناسبة ، وأيضاً عدم تسديد القروض من قبل الأعضاء حيث أعتبر دور الجمعيات من قبل أعضائها بأنها مؤسـسات لتقـديم المنح والهبات للمزارعين وليست قائمة على التعاون والتشارك بين الأعضاء بهدف خدمتهم .إضافة إلى عدم توفر التمويل الكافي أمام هذه الجمعيات لبناء البنية التحتية لعمليات الإنتاج والتسويق والتي تحتاجها التعاونيات ، إضافة إلى تسييس العمل التعاوني الفلسطيني حيث تحولـت الجمعيـات إلـى مواقع للصراع السياسي وتسابق بين الكتل السياسية لإثبات الوجود التنظيمي والسياسي لها والـذي يتنافى مع الفكر والمبادئ العامة للتعاون .

كما أظهرت النتائج أمراً هام تعاني منه الجمعيات التعاونية وهو نقص وقلة الكوادر البشرية المؤهلة فنياً ومهنياً وخاص في المجال التسويقي داخل هذه الجمعيات إضـافة أيـضاً إلـى أن الجمعيـات التعاونية الفلسطينية تعاني من نقص وغياب مؤسسات الخدمات المساندة مثل التدريب والإقـراض والتي كان من المفترض أن يوفرها القطاع العام لهذه الجمعيات وخرجت الدراسة بمجموعـة مـن التوصيات من أهمها : ضرورة تفعيل النشاط التسويقي للجمعيات التعاونية للتسويق الزراعي مـن خلال إيجاد تمويل لإنشاء مراكز تسويقية تعاونية متكاملة في منـاطق مختلفـة ، وإيجـاد وحـدة دراسات وأبحاث للأسواق الداخلية والخارجية واحتياجاتهـا بهـدف تـوفير المعلومـات اللازمـة للجمعيات التعاونية في مجال التسويق .كما أوصت الدراسة إلى تحديث وتوحيد الأنظمة والقـوانين الداخلية لجمعيات التسويق التعاونية وذلك من أجل سد الفجوات فيها ، إنشاء مؤسـسات الإقـراض الزراعي من أجل تخفيف العبْ عن الجمعيات والتركيز على العمل الذي أنشئت من أجله .وأخيـراً أوصت هذه الدراسة إلى إنشاء وإقامة مؤسسات خدمات مساندة للعمل التعـاوني التـسويقي مثـل مؤسسات الإرشاد والتدريب لرفع وتنمية الوعي لدى المزارع الفلسطيني وخلق الحافز والقناعة لدية بجدوى وأهمية العمل التعاوني .

2.27.2 الدراسات العربية

ود وآخرون (2007).دراسة بعنوان هل فشلت الحركة التعاونية في البحرين ؟. ومن أهم الأهداف التي حاولت هذه الدراسة التعرف عليها هي التالية:التعرف على نوعية وجودة الخدمات التي تقدمها الجمعيات التعاونية ، وكذلك التعرف على المعوقات والعقبات التي تواجه عمل الجمعيات التعاونية . وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من المشكلات التي تعاني منها الحركة التعاونية في البحرين والتي تتمثل فيما يأتي : حاجة قانون الجمعيات التعاونية إلى التطوير ، ونقص الدعم الإداري والتنظيمي من قبل وزارة الاختصاص، وعدم وجود تنسيق وتعاون بين مختلف مؤسسات القطاع العام وبين الجمعيات التعاونية ، عدم توافر الدعم المالي المقدم للجمعيات التعاونية سواء من خلال مؤسسات أهلية محلية أو أجنبية أو من خلال مؤسسات القطاع العام ،غياب الأشراف الإداري والمتابعة للأمور المحاسبية لهذه الجمعيات . إضافة إلى قلة الوعي لدى الجمهور بأهمية العمل التعاوني ، وغياب التثقيف التعاوني ،افتقار معظم الجمعيات التعاونية إلى مقار وأراضي خاصة بها

وفي دراسة بعنوان تحليل الأداء الاقتصادي للجمعية التعاونية الزراعية في البطين بمنطقة القصيم(النفيسة 2006)، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في تعدد المؤشرات والمعايير التي يمكن استخدامها في عملية التحليل للأداء المالي أو الاقتصادي للجمعية التعاونية الزراعية في البطين بمنطقة القصيم،حيث هدفت الدراسة إلى تقييم أداء الجمعية التعاونية الزراعية في البطين بمنطقة القصيم من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- استعراض واقع وأنشطة الجمعية.
- قياس أهم المؤشرات المالية للجمعية، مع دراسة العوامل المحددة لمعدل فائضها الاقتصادي.
- الوقوف على أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه الجمعية، ومقترحات التغلب عليها.

وأوضحت الدراسة أن أهم المعوقات التي تواجه عمل الجمعية التعاونية الزراعية ،هي عدم توفر السعات التخزينية الكافية وخاصة المخازن المبردة والمجمدة، وعدم توفر تسهيلات لتقديم خدمات تسويقية، وعدم توفر تسهيلات لدخول الجمعية في مجال التصنيع الريفي، وعدم توفر تسهيلات مالية لتقديم خدمات تمويلية، وقلة الآلات الزراعية التي تمتلكها الجمعية، وعدم وجود جهاز فني لإرشاد أعضاء الجمعية، وقلة مقدار العائد من المعاملات.إضافة إلى التضارب في استخدام المعايير والمؤشرات المناسبة للحكم على الأداء الجيد للجمعية التعاونية في منطقة القصيم ، وكذلك معوقات تعاني منها الجمعيات التعاونية في المملكة العربية السعودية والمتمثلة في ضعف وعدم مناسبة البنية التحتية لعمليات التسويق لمنتجات الأعضاء والتكاليف الباهظة التي تتكبدها الجمعية من أجل تسويق المنتجات الزراعية ، إضافة إلى قلة التدريب المقدم لأعضاء الجمعية وخاصة فيما يتعلق بالأمور

المالية ، واحتساب العائد على التعاون لقياس الأداء الاجتماعي للجمعيـات التعاونيـة ، وأوصـت الدراسة إلى ضرورة الحد وتقليل هذه النواقص من أجل تطوير أداء الجمعية في الأمـور الماليـة والاقتصادية الأخرى وأن تعمل الحكومة على تقديم الدعم الفني والإرشادي لهذه الجمعيـة ،سـيما وأن هذه الجمعية تعتبر من كبرى الجمعيات التعاونية في المملكة العربية السعودية .

دراسة الوابلي وآخرون (2004). حيث تناولت هذه الدراسة الوضـع الحـالي لجهـاز التـسويق الزراعي في المملكة العربية السعودية حيث أوضحت الدراسة ، افتقار جهاز التسويق الزراعي في المملكة إلى البنى التحتية الضرورية للمهام التسويقية، واعتماد المزارع على الدلال فـي تـسويق منتجاته بأسعار زهيدة وخاصة في مواسم الإنتاج، وندرة الكوادر الفنيـة المتخصـصة بالتـسويق الزراعي، وضآلة الدعم الحكومي المقدم لهذا المجال، وعدم وعي المنتجين بأهمية تقنية مـا بعـد الحصاد، وغياب العمل التعاوني الزراعي التسويقي الفعال، وندرة الدعم الحكومي للعمل التعـاوني الزراعي التسويقي، وعدم الاهتمام بدور الدعاية والترويج للمنتجات الزراعية المحليـة، وغيـاب التوعية الإعلامية عن أهمية العمل التعاوني الزراعي.

دراسة قام بها بشر (2003).بعنوان تقويم كفاءة أداء الجمعيات التعاونية الزراعية في الجمهوريـة اليمنية ، دراسة تطبيقية على الجمعية التعاونية العامة للمستلزمات الزراعية حيـث هـدفت هـذه الدراسة إلى قياس وتقويم كفاءة أداء الجمعية في مجالات القدرة علـى تـوفير مـدخلات الإنتـاج الزراعي المناسبة ، وتقويم مصادر التمويل واستثماراتها،وكذلك مجـال الأداء الإداري للجمعيـة ، ومجال تحقيق العائد الاقتصادي (العائد على التعاون) ، ومجال كفاءة استخدام وتـشغيل المـوارد المتاحة ، إضافة إلى قياس الجانب الاجتماعي ، وقد استخدم الباحث أسلوب التحليـل الاقتـصادي الوصفي والتحليل الاقتصادي القياسي ، باستخدام التحليل المالي بالنسب المالية وتحليل الاتجاه العام بالحساب الزمني باستخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط ، والمتعدد. وقد توصـل الباحـث إلـى مجموعة من النتائج من أهمها .انخفاض مستويات كفاءة أداء الإدارة التعاونية بـشكل عـام ،وقـد توصل الباحث إلى العديد من التوصيات من أهمها ضرورة التفريق بين الالتزام بالمبادئ التعاونية العامة (كمبدأ الإدارة الديمقراطية) وبين ضرورة وجود أجهزة إداريـة مؤهلـة ومدربـة لإدارة التعاونيات الزراعية مثلها مثل الوحدات الاقتصادية الأخرى.

دراسة القحطاني وآخرون (2003) بعنوان التسويق الزراعي في المملكة العربية السعودية "الواقـع والصعوبات والحلول" حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على واقـع التـسويق الزراعـي لـبعض الخضار والفاكهة وتحديد معوقات تسويقها وكفاءتها التسويقية إضافة إلى وضع الحلـول العمليـة

وآليات التطبيق من أجل رفع كفاءة أنظمة تسويق المنتجات الزراعية من الخضار والفاكهة .وتمثل مجتمع الدراسة على كافة أطراف نظام تسوق الخضار والفاكهة في مختلفة مناطق المملكـة وهـم المزارعون ومنتجو التمور وتجار الجملة والمستوردون وتجـار التجزئـة والـشركات الزراعيـة المساهمة وشركات النقل وثلاجات تبريد الخضار والفاكهة ، وأعتمد الباحث فـي عمليـة تحليـل البيانات على طرق التحليل الوصفي والكمي وتضمنت الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها ، العمل على تحسين كفاءة نظم تسويق الخضار والفاكهة ،من خلال تنظـيم الإنتـاج فـي المنـاطق والعرض في الأسواق لإيجاد التوازن المكاني والزماني والسعري بين مختلف الأسواق، ضـرورة الاهتمام بإعداد الخضار والفاكهة وتجهيزها للتسويق في حقول الإنتاج من خلال عمليـات الفـرز والتدرج والتعبئة والتبريد الأولي والتخزين والشحن للأسواق ، تحسين البنية الأساسـية للأسـواق المركزية للخضار والفاكهة ، كما أوصت الدراسة إلى تفعيل دور البلديات ومراقبة المزادات التـي تباع بها الخضار ،وتوفير قاعدة للبيانات والمعلومات التسويقية تستفيد منها جميع أطراف النظـام التسويقي في المملكة ، إضافة إلى تنظيم العمالة الزراعية الإنتاجية والتسويقية مع ضرورة تأهيـل وتدريب الكوادر الوطنية في هذا المجال .كما أوصت الدراسة إلى ضرورة تقديم الدعم للجمعيـات التعاونية وتعزيز دورها من أجل رفع كفاءة التسويق الزراعي .

وأوضح عيسى (2003) في دراسة حول دور التسويق الزراعي الكفؤ في مواجهة سلبيات العولمة، حيث أوصت الدراسة بضرورة إجراء بعض الإصلاحات لجهاز التسويق الزراعي بالمملكة العربية السعودية و ذلك من خلال إقناع المزارعين بالتكتل في جمعيات تعاونية زراعية تسويقية، و إنـشاء لجنة متخصصة لدراسة الوضع الحالي لأسواق الجملة بالمملكة ، و إيجاد الحلول المناسبة لتنظـيم الأسواق من جميع النواحي، و التركيز على موضوع الحراج بالأسواق لبحث إمكانية تحديد السعر الأول الذي يبدأ به الحراج على المنتجات الزراعية بحيث يكون أعلى بقليل مـن تكلفـة الإنتـاج لضمان استمرار المزارعين في النشاط الزراعي.

دراسة فودة (2003) تحليل وتقييم خدمات الجمعيات التعاونية الزراعية للأعضاء المنتسبين ، وقـد هدفت الدراسة إلى التعرف على الخدمات المختلفة التي تقدمها الجمعيات التعاونية لأعضائها وكذلك التعرف على دور التعاونيات في تقديم خدمات التسويق للمنتجات الزراعية وتـوفير المـستلزمات الزراعية ، إضافة إلى التعرف على مدى قدرة التعاونيات على منافسة القطاع الخاص ودورها في تنمية المجتمع المحلي ، وقد خلصت الدراسة إلى وجود ضعف وتدهور فـي أوضـاع الجمعيـات التعاونية من خلال قصورها في أداء دورها لخدمة الأعضاء ، وعدم قيامها بدورها في مجـالات التسويق للمنتجات الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج وكذلك ضعف هذه التعاونيـات فـي تقـديم

التمويل للعمليات الزراعية المختلفة ، بالإضافة إلى عدم قدرة معظم التعاونيات على منافسة القطاع الخاص وضعف مركزها المالي فضلا عن محدودية دورها في تنمية المجتمع الريفـي .وأرجعـت الدراسة ضعف التعاونيات إلي عدة أسباب أهمها عدم تحديد دورها من قبل الدولة في خطط التنمية، بالإضافة إلى تواضع دور الدولة في مساندة التعاونيات مـن حيـث تقـديم المزايـا والتيـسيرات والإعفاءات مثلما يحث مع القطاع الخاص، كذلك عدم توافر التمويل الـذاتي الـلازم لـدى هـذه التعاونيات من أجل مزاولة أنشطة تستهدف خدمة الأعضاء.

كما أكدت الدراسة على صعوبة الحصول على القروض بشروط ميسرة وضعف الجهاز الـوظيفي وعدم الاستفادة من الكوادر البشرية المتاحة بالتعاونيات وضعف البنية الأساسية والأصول المملوكة للتعاونيات، من حيث عدم توافر المقار المناسبة أو المخازن فـضلا عـن تـدهور حالـة الآلات والمعدات في معظم الجمعيات الزراعية حتى في حالة وجودها مما أدى إلى عدم قدرة التعاونيـات علي منافسة القطاع الخاص في تقديم خدمات الميكنة لأعضائها. وأوضحت الدراسـة أن ضـعف الوعي والثقافة التعاونية لدى الأعضاء كانت من الأسباب الرئيسية لتدهور وضعف دور الجمعيات التعاونية ، وأوصت الدراسة إلى ضرورة العمل على تقديم بـرامج التـدريب والتعلـيم التعـاوني للأعضاء المنتسبين ، كما أوصت الدراسة إلى ضرورة تقديم خدمات وتسهيلات للتعاونيات من قبل الدول من أجل دعم وتقوية جهودها في خدمة أعضائها وخدمة المجتمع الريفي .

دراسة (أبو العز2001) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور الجمعيات التعاونية الزراعية في التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية ، حيث تم اختيار جمعية الخرج التعاونية الزراعيـة كحالـة دراسة حيث كشفت الدراسة إلى أن أعضاء الجمعية غير راضين عن أداء الجمعية بالنسبة لتدريب المزارعين، ومنح القروض، ومساعدة الأعضاء للقيام بمشاريع جديـدة. كـذلك أوضـحت نتـائج الدراسة أن الجمعية لا تقدم أي خدمات لأعضائها في مجال تسويق المنتجات الزراعيـة، وأن 50٪ من الأعضاء يشعرون أنهم استفادوا استفادة جزئية من الجمعية، بينما النصف الأخر يشعرون أنهم لم يستفيدوا أي شيء. وكشفت نتائج الدراسة أهم المشكلات التي تواجه الجمعية وهي: نقص سـعة التخزين المبرد، وانعدام خدمات التسويق والتمويل للأعضاء، وصعوبة الحـصول علـى قـروض لتمويل ودعم أنشطة الجمعية. وقد خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات منهـا ضـرورة تنويـع نشاطات وخدمات الجمعية، وإعادة النظر في أهدافها بما يتوافق مع احتياجات الأعضاء والإمكانات المتوفرة، والاستفادة من الدعم الحكومي لتحسين المركز المالي الاقتصادي للجمعية، وفتح قنـوات تسويقية لتصريف منتجات الأعضاء الزراعية.

دراسة (عفر، 1998).استهدفت هذه الدراسة عملية التبرير لتقديم المساعدات التسهيلية للجمعيـات التعاونية حيث توصلت هذه الدراسة إلى أنه يمكن النظر إلى التعاونيات على أنها تجسد دوراً مهماً في آلية التسويق الزراعي، وهو تخفيف التوترات الاجتماعية في الوقت الذي تحدث فيه التغيـرات الهيكلية. وهي تحقق ذلك بتقديمها كصمام أمان يتمثل في عمل مباشر ومشاركة، كما أنه من الممكن أن تشارك في التفريج طويل الأجل للتوترات بتقديمها معلومات أفضل عن ظروف السوق. وهـي تظل في كثير من النواحي مجرد طريقة مبتكرة للتحكم، بينما تتكيف أحجام المزارع وفقاً للأحجـام الاقتصادية ويتم استيعاب التغيرات في عمليات السوق. ولا يجب النظر إلى التعاونيات كحل كامـل لمثل تلك الصعوبات الهيكلية، بل يمكن لها فقط أن تكون بمثابة دعامة مكملة للـسياسات الهيكليـة الأخرى في أوقات التغير السريع. ولذلك يمكن تبرير السماح بالعمل التعاوني على أساس اقتـصاد الرفاهية. إن المناقشة التي قدمت في هذه الدراسة ذات معان ضمنية عديـدة، فـالجهود النـشيطة للتعاونيات في المساومة لا تعود إلا بعائد مالي قليل في المدى الطويل، وتأقلم الزراع مع النمـاذج المتغيرة للسوق قد يؤدي إلى ثبات أو نقص في النشاط التعاوني في المستقبل.

دراسة (الحيدري وآخرون 1992) .قدمت هذه الدراسة دراسة تحليلية عن الميكنة الزراعية فـي المملكة العربية السعودية والتي أظهرت أن اتجاه سياسة الحكومة نحو ترشـيد الـدعم الحكـومي للمزارعين عاماً بعد آخر وتوقع تزايد هذا الاتجاه مستقبلياً ينبغي أن يواكبه تزايد متـزامن لـدور التعاونيات الزراعية، فالتعاونيات يمكن أن تمثل دوراً رئيساً وفعالاً خاصة فيما يتعلق بفئات صغار المزارعين، وبعض الفئات المتوسطة منهم في مجال إمدادهم بمستلزمات الإنتاج والقروض والآلات الزراعية وتسويق الكثير من منتجاتهم الزراعية ومقاومة الآفات والإرشاد الزراعي وغيرهـا مـن المجالات المهمة شريطة اختيار الشكل التعاوني المناسـب للظـروف الاقتـصادية والاجتماعيـة والزراعية بالمملكة وأن تدعم الدولة هذه التعاونيات بالنصح والإرشاد والتوجيه والتمويل.

دراسة ياسين (1992). بعنوان تقييم دور لجان المراقبة في الجمعيات التعاونية الأردنية في قطـاع الإسكان واشتملت الدراسة على عينة من الجمعيات التعاونية للإسكان بلغت 86 جمعيـة تعاونيـة موزعة على جميع محافظات الأردن، وتمثلت مشكلة الدراسة في التأكد من أن لجنة المراقبة فـي الجمعيات التعاونية تقوم بالدور الذي أوكلته وفوضته لها الهيئة العامة للأعضاء ، وأن تقـوم بهـذه المهمة كما تفرضها القوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات ، وقد هدفت الدراسة إلى فحص فعاليـة أنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة في الجمعيات التعاونية في قطـاع الإسـكان وعلاقـة المـدقق الخارجي بهذه الأنظمة ، إضافة إلى دراسة إجراءات الرقابة الداخلية وأهمية هـذه الإجـراءات ، والتعرف على مدى اهتمام الجمعيات التعاونية بالجوانب الإدارية للرقابة الداخلية ، والتعرف علـى مدى التزام لجنة المراقبة بقانون التعاون .وقد أوصت هذه الدراسة ما يأتي :

ضرورة تنمية روح التعاون بين أعضاء الجمعيات التعاونية، وضرورة وجود جهاز تفتيش ومتابعة بصورة مركزية من أجل متابعة اللجان ودورية انعقادها ، من أجل وضع حد أدنى لعدد اجتماعاتها وضرورة تدوين جلسات تلك الاجتماعات في المحاضر الخاصة بذلك ، وكذلك حفظ التقارير التـي تصدر من هذه اللجان . كما أوصت الدراسة بضرورة عقد الدورات التثقيفيـة لأعـضاء اللجـان المختلفة وللأعضاء المنتفعين تشرح فيها عن القانون و النظام الداخلي ومبادئ التعاون إضافة إلـى ضرورة عقد دورات تدريب لأعضاء لجان الرقابة خاصة في المجال الإداري والمالي والمحاسبي ، ومراقبة القروض الممنوحة إلى الأعضاء وخاصة أعضاء لجان الإدارة ، كما أوصت الدراسة إلى تفعيل دور لجان الرقابة للجمعيات التعاونية بما يتفق مع النظام والقانون أو إلغائها .

دراسة الكايد (1992) بعنوان الجمعيات التعاونية ودورها في التغير الاجتماعي في الريف "دراسـة ميدانية في محافظة البلقاء". وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على الخصائص السكانية والاجتماعيـة والاقتصادية لأعضاء الحركة التعاونية في مجتمع الدراسة ، إضافة إلى التعرف على تأثير الحركة التعاونية في المركز الاجتماعي في الريف ، كما هدفت الدراسة إلى التعرف علـى أثـر الحركـة التعاونية في زيادة قيمة الأرض داخل المجتمع الريفي ودورها في زيادة التماسك الاجتماعي لسكان الريف الأردني ، وأخيرا هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى تحقيق الجمعيات التعاونية لأهدافها ومعرفة المعوقات التي تقف في وجه تحقيقها .وقد أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج من أهمها ، أن الجمعيات التعاونية عملت على إحداث تغيرات في المركز الاجتماعي في المجتمع الريفي ، كما أدت إلى زيادة التماسك الاجتماعي في مجتمع القرية وأن الجمعية التعاونية تعد عاملاً مهماً في دعم قيمة الأرض وزيادة الإنتاج الاقتصادي في المجتمع الريفي ، كما أظهرت نتائج الدراسـة وجـود تفاوت في مستوى الخدمات بين الجمعيات التعاونية ، كما أظهرت النتائج أيضاً تـدني المـستوى التعليمي وانتشار الأمية بين أعضائها . وكان من توصيات الدراسة ضرورة العمل على إيجاد إطار تكاملي بين الجمعيات التعاونية والمؤسسات الأخرى في المجتمع الريفي ،وضرورة الاهتمام بمجال نشر الفكر والتثقيف التعاوني وتبيان أهميته بالنسبة للفرد والمجتمع عن طريـق وسـائل الإعـلام الرسمية ، كما أوصت الدراسة إلى ضرورة التنسيق بين المنظمة التعاونية الأردنيـة والمؤسـسات المعنية الأخرى من أجل حل مشكلة الأمية في المجتمع الريفي وخاصة أعضاء التعاونيات ، إضافة إلى تقديم القروض اللازمة لأعضاء الجمعيات ، وضرورة توفير التخطيط الكافي لدى لجان الإدارة في عمل التعاونيات.

دراسة (التركي 1990) .هدفت هذه الدراسة إلى دراسة والتعرف على العوامل المؤثرة في نجـاح الجمعيات التعاونية الزراعية في منطقة القصيم بالمملكة العربية السعودية ، حيـث أظهـرت هـذه

الدراسة بأن هناك علاقة طردية بين متغيرات الحالة العملية ، والدخل الشهري للأسـرة، وحجـم الحيازة المزرعية ، ونوع الحيازة، وكذلك متغيـرات الإدراك التعـاوني، والتماسـك التعـاوني، والمشاركة التعاونية، والوعي التعاوني للأعضاء، وكذلك متغيرات الرضا عن الخدمات الزراعيـة، والرضا عن أداء موظفي الجمعية، والرضا عن الخدمات العامة وكفاءة الجمعية التعاونية الزراعية. وأوصت الدراسة إلى إجراء المزيد من الدراسات والبحوث والمسوح الميدانية الهادفة إلى تشخيص مشاكل ومعوقات العمل التعاوني، وضرورة تضافر الجهود لنشر الفكر التعاوني، وضرورة التنسيق بين مختلف الجمعيات التعاونية.

دراسة العزب (1990).بعنوان تقييم أداء الجمعيات التعاونية الزراعية من الناحية التمويليـة فـي الأردن : دراسة تطبيقية على الجمعيات التعاونية الزراعية في الأردن .واشتملت الدراسة على عينة من الجمعيات التعاونية الزراعية بلغت 40 تعاونية ، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القضايا المالية في الجمعيات التعاونية من وجهة نظر أعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية واختبار فاعليـة دور لجان الرقابة في الجمعيات ، وقياس مدى قدرة أعضاء لجـان الإدارة للـسعي نحـو تحقيـق الأهداف المالية للجمعيات التعاونية وتحديد مستوى كفاءتها وفاعليتها . وقد توصلت هذه الدراسـة إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة محاور وأقسام وهي التالية:

- أن الأسباب التي تقف وراء عملية انتساب الأعضاء للجمعيات التعاونية هي بالأساس أسباب مادية وذلك من خلال الحصول على القروض المادية بالدرجة الأولى وأن الاهتمـام والرغبـة بالعمـل التعاوني يأتي في آخر الاعتبارات بالنسبة لعضوية هذه الجمعيات ، كما أظهر النتائج أن من أهـم أسباب ضعف الجمعيات التعاونية هو ضعف لجان الإدارة ولجان الرقابة ، وتَّدخل الناحية العائليـة والعشائرية في عمل الجمعيات ، إضافة إلى قلة عدد أعضاء لجان الإدارة و عدم المشاركة الفاعلة من قبل الأعضاء والاهتمام بأمور الجمعية المختلفة
- بينت النتائج الخاصة بلجان الرقابة ،أن الغالبية العظمى من الأعضاء مؤهلهم التعليمي هو شـهادة المرحلة الإعدادية وما دون ، وأن أساليب الرقابة المتوفرة تتميز بضعف فعاليتها من جهة ، إضافة إلى عزوف و انخفاض مستوى مشاركة أعضاء لجان الرقابة في دورات التدريب الخاص بذلك من جهة أخرى .
- أما فيما يتعلق بأعضاء لجان الإدارة ، فقد أوضحت النتائج أن هناك عدد قليل من الجمعيات التـي تهتم وتصرف على عملية التدريب والتعليم لأعضائها بهدف تأهيلهم ، حيث أشارت النتائج إلـى أن معظم أعضاء لجان الإدارة مؤهلهم التعليمي من المرحلة الإعدادية وما دون . وبالنسبة للقـروض أظهرت النتائج أنه لا توجد قروض معدومة وإنما تتم عملية الجدولة لها .

دراسة خلاف (1990) بعنوان دور الجمعيات التعاونية الزراعية في تنمية البيئة المحلية بمركز كوم حمادة محافظة البحيرة .والتي هدفت بشكل عام إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة على دور الجمعيات الزراعية التعاونية متعددة الأغراض والمتخصصة في الثروة الحيوانية والميكنة الزراعية في التنمية الريفية في المجالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية ،كما هدفت الدراسة إلى التعرف على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للتعاونيات الزراعية متعددة الأغراض ووحيدة الغرض ، إضافة إلى التعرف على الإمكانيات المادية والبشرية في التعاونيات وطبيعة المهام والوظائف التي تؤديها هذه التعاونيات ، وهدفت أيضاً إلى التعرف على مدى إدراك الأعضاء لأهداف الجمعيات التعاونية ومدى اعتمادية التعاونيات على الذات في إنجاز بعض العمليات الاجتماعية والاقتصادية مثل ، الإدارة والقيادة والتمويل والتسويق وغيرها . وتمثل مجتمع الدراسة في الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض ووحيدة الغرض في مركز كوم حمادة في محافظة البحيرة ، وكانت عينة الدراسة تتضمن واحد وخمسين مدير تعاونية ورئيس مجلس إدارة تعاونية زراعية يمثلون 56.7% من جملة التعاونيات بمركز كوم حمادة وتضم هذه العينة خمسة وثلاثين تعاونية زراعية محلية متعددة الأغراض ، وخمسة عشرة تعاونية زراعية متخصصة في الثروة الحيوانية ، إضافة إلى تعاونية واحدة للميكنة الزراعية بمركز كوم حمادة .وقد توصلت الدراسة إلى أنه يوجد عدة متغيرات مستقلة هامة تؤثر تأثيراً كبيرا وجوهريا على الدور الذي تقوم الجمعيات الزراعية التعاونية المحلية، في مجال تنمية البيئة المحلية في مركز كوم حمادة وخاصة في مجال حماية البيئة ، وأشارت الدراسة إلى أنه يوجد عدة متغيرات تابعة ومنها الدرجة الكلية للاعتمادية الذاتية للتعاونية ، والدرجة الكلية للتنسيق المنظمي والدرجة الكلية للتخطيط والتنفيذ وغيرها من المتغيرات الفنية ذات العلاقة بالدراسة ، من حيث الدور الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للجمعيات الزراعية التعاونية ، وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة ترشيد العمالة الفنية والإدارية والرقابية بالتعاونيات الزراعية مع تحديد وظائف محددة لكل من يعمل بالتعاونية وبضرورة الاهتمام بقواعد وأنظمة العمل التعاوني بصورة جيدة على أن تدار التعاونية من قبل الجهاز الوظيفي أو مجالس الإدارة بالطرق الإدارية الحديثة وتقديم التدريب لأعضاء التعاونيات في هذا المجال كما أوصت الدراسة إلى أنه ينبغي على التعاونية المحلية تأدية دورها كمنظمة للمساعدة الذاتية من خلال تنفيذ المشاريع التي تزيد من دخول الأعضاء فيها ، إضافة إلى ضرورة قيام التعاونية بدورها لكي تكون وسيلة لتعليم الإدارة والديمقراطية وخاصة في الاجتماعات لمجالس الإدارة والهيئات العمومية

دراسة الشاذلي (1988).هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المشاكل والمعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية الزراعية، فقد أوضحت الدراسة أن الجمعيات التعاونية الزراعية واجهتها بعض المشاكل والصعوبات والتي من أهمها النقص في التنسيق والتكامل فيما بينها، وقوة المنافسة التي تواجهها هذه الجمعيات ، إضافة إلى صعوبات اقتصادية ومحلية.تواجه عملها.

دراسة العولقي وآخرون (1986) دراسة حول الآفاق المستقبلية لدور التعاونيـات الزراعيـة فـي الجمهورية العربية اليمنية، وتوصلت الدراسة إلى أنه و بالرغم من الانجازات العديدة التي حققتهـا الجمعيات التعاونية الزراعية في اليمن، فإنها لم تستطع تحقيق جميع الأهداف المرجوة منها علـى الوجه الأكمل، نظراً لمواجهتها للكثير من الصعاب والتي لعلى من أهمها ضعف الموارد المادية من جهة مع عدم توفر الكوادر التعاونية المتخصصة في العديد من المناطق الزراعية من جهة أخرى، بالإضافة إلى قيام العديد من الجمعيات بطريقة مرتجلة دون دراسة للاعتبارات الأساسية التي يجب توفرها قبل البت في إمكانية إنشائها، وعدم توفر مقر لبعض من هذه الجمعيات مما أعاقهـا عـن ممارسة أنشطتها الموكلة لها.

3.27.2 الدراسات الأجنبية

دراسة (Garrido 2007) لماذا فشلت معظم التعاونيات ؟ الأسبانية للتعاون الزراعي في أوائل القرن العشرين لقد بدأت التعاونيات المساهمة في تحديث الزراعة في أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر . حيث أنشأ العديد من الجمعيات التعاونية في اسبانيا قبل 1936، خلال فترة الحرب الأهلية وأوضحت نتائج الدراسة بأن اختلاف معايير العمل للجمعيات التعاونية تختلف بـاختلاف البلـدان والمنـاطق ، والمحاصيل.الزراعية ،. كما أوضحت النتائج بأن مفتاح النجاح أو الفشل للعمـل التعـاوني يرتكـز بصفة خاصة على الدور الذي تقوم به الدولة وعلى الموقف الذي تبديه مختلف القطاعات الاقتـصادية نحو المزارعين والتعاونيات بشكل عام

دراسة (Andri 2006) دراسة تحليلية لأداء جمعيات الألبان التعاونية في منطقة شرق جـاوة فـي اندونيسيا ، مثلت عينة الدراسة ثلاثة من الجمعيات التعاونية متخصصة في تسويق الألبان في منطقـة شرق جاوة في اندونيسيا ، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف وتحليل الخـصائص والـسمات الخاصـة بالجمعيات التعاونية المتخصصة في تسويق الألبان في شرق جاوة في اندونيسيا ، إضافة إلى إجراء تقييم وتحليل لأدائها في مجال التسويق. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الجمعيات التعاونيات للألبـان والتي تمت دراستها وعددها ثلاثة جمعيات تقدم تسهيلات مختلفة للمزارعين كما أظهرت النتائج أنهـا تتيح فرص أكثر للمزارعين من اجل تنفيذ الأعمال التجارية الصغيرة الخاصة بهم وتسهم في تحـسين أداء هذه الأعمال . الأمر الذي يعتبر محاولة جيدة من قبل الجمعيات التعاونية لتطوير مزارع الألبان وتحويلها إلى مشاريع ناجحة اقتصاديا.في المستقبل ، و أظهرت النتائج أيضا أن عدم تـوفر مـصدر للتعاونية `لزيادة رأس المال المستثمر فيها لمقابلة الزيادة في حجم الحليب المنتج لا يمكـن لهـا أن تكون جمعيات جاهزة للعمل التعاوني بكفاءة وذلك بسبب تأثير زيادة عدد المزارع ومنتجات الألبـان

وأعداد الماشية. ، لذا فإن نجاح زيادة رأس المال المستثمر في الإنتاج وفي الجمعيات سوف يحمـل فائدة للأعضاء بشكل أفضل من أشكال الدعم والخدمات.الأخرى،وبالمقابل لم تشر نتائج الدراسة إلـى وجود ارتباط وعلاقة بين النجاح في أداء التعاونية وتحسين 'ومنتجات الألبان

دراسة (Kocturk 2006) بعنوان تسويق العنب و وتنظـيم المزارعـون فـي تركيـا (محافظـة AlaOehir دراسة حالة ، في السنوات الأخيرة ، ظهرت أهمية لتسويق زبيب العنب والذي أصبح محصولاً مهماً في هذه المحافظة وذلك بسبب زيادة الغلة وحوافز التصدير. ، ولم يستطع نسبة 50% من المزارعين المنتجين لزبيب العنب من تنظيم أنفسهم على نحو فعال في تسويق العنب.وقد أظهرت النتائج أن سبعة وثمانون في المئة من المزارعين يتم بيع منتجاتهم إلى تجار الجملة والسماسرة دون أي ضمان للدفع. مما دفع المزارعين إلى تأسيس جمعيات تعاونيـة تـسهم فـي التنميـة الزراعيـة للمزارعين المنتجين لزبيب العب في محافظة AlaOehir والقرى المحيطة بها عام 2000 ، وذلـك بهدف تسويق منتجاتهم . وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هذه الجمعيات التي تم تأسيسها لا يمكن تفعيل دورها وزيادة تأثيرها في خدمة جمهور المزارعين وذلك بسبب ،عدم وجود مصلحة للأعـضاء فـي عضويتها ، كما أظهرت نتائج الدراسة بأن الجمعيات التعاونية التي تم تأسيسها لم تحقق الهدف منهـا وهو تنظيم المزارعين كما أنها لم تأخذ دورها الحقيقي في تحقيق التنمية الريفية في منطقة الدراسة ، كما أظهرت النتائج حاجة هذه الجمعيات إلى الإدارة المهنية والحاجة إلى الـدعم والرعايـة الماليـة لجعلها مؤسسات ناجحة تقدم خدماتها لجمهور المزارعين بشكل أفضل .

دراسة (Miran 2005) بعنوان دراسة مواقف المزارعين تجاه عملية التخطيط للمحاصيل الزراعية في تركيا ، تشكل الزراعة واحدة من أهم القطاعات في الاقتصاد التركي. ومع ذلك ، فـإن القطـاع الزراعي يعاني الكثير والعديد من المشاكل. تجعل المزارعين يتخـذون القـرارات بـشأن إنتـاج المحاصيل في ظروف غير مؤكدة.، ومن الطبيعي أن تكون المحاصيل هـي أداة تخطـيط ناجحـة لاستخدام الموارد الزراعية على نحو فعال ، ولكن المزارعين في تركيا يتعمدون في اتخاذ قرار بشأن اختيار المحاصيل بالاعتماد على التجارب الماضية.، إضافة إلى اعتمادهم على توجيهـات الخبـراء بشأن المحاصيل الزراعية المناسبة في هذه الدراسة والتي تبين مواقف المـزارعين تجـاه عمليـة التخطيط للمحاصيل بتوجيه من الخبراء على اختيار مزيج من المحاصيل ،وقد مثل مجتمع الدراسـة مائة وعشرين من المحاصيل الزراعية المنتجة من قبل المزارعين في حين كانت عينة الدراسة تتمثل في محصولين أثنين فقط على الأقل من المحاصيل وقد استخدمت المقابلة كأداة لجمع البيانـات مـن المزارعين واستخدم نموذج لتحديد المتغيرات التي تؤثر في قبول التوجيه بشأن التخطيط للمحاصـيل من قبل المزارعين ،وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المزارعين كبار السن ، و سعر المحصول لم يكن

لها تأثير ودور في اختيار نوع المحصول والمشاريع حيث كانت الدالة ذات صلة سلبية في عملية التخطيط ، في حين أظهرت النتائج تأثير ودور للمستوى التعليمي للمزارعين ، وعضوية المزارعين في التعاونيات الزراعية ، والصعوبات التي واجهها المزارعون في اختيار المحاصيل ، و حيازة الأراضي وغيرها كان لها تأثيرها المباشر في تحديد واختيار نوع المحصول الزراعي وكان الدالة ذات صلة إيجابية

وفي دراسة بعنوان التسويق التعاوني في الأسواق المختلطة (Tennbakk, 1995) تم تحليل السوق الذي يتنافس فيه العملاء مع مؤسسات أخرى. وأوضحت الدراسة أن القطاع الحكومي يمكنه أن يختار مساندة التسويق التعاوني عن طريق مجموعة من المزارعين أو عن طريق تأسيس شركة عامه للتسويق لكي يكون السوق الناتج عن ذلك التكوين خليطاً بين سوق تعاوني وتاجر جملة خاص.كما أوضحت الدراسة أيضاً أن الاستهلاك الزائد عن الحد والمنح المقدمة تكون بشكل عام أكثر في الشركات العامة منها في الجمعيات التعاونية.

وفي دراسة (Viane and Gellynck,1995) حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن هيكل السوق يتأثر بالعديد من العوامل ذات الصلة بالعرض والطلب، وأن سلوك المنشآت داخل السوق يرتبط بإستراتيجياتها التنافسية، ويتأثر إلى حد كبير بالجوانب التنظيمية، وأن الأداء الجيد يجب أن يحقق الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج، والربحية المعقولة، واستقرار الأسعار، ويضمن مستوى جيد من النمو. ويرتبط الأداء الجيد للسوق بالهيكل والسلوك. وبينت الدراسة أن أهم معايير تحديد هيكل السوق هو نسب التركزConcentration Ratio، وأن القوة السوقية تمكن بعض المنشآت من كسب أرباح متزايدة. وتعتمد هذه القوة على عاملين هما درجة تركز البائعين في السوق، وارتفاع معوقات الدخل للسوق.

دراسة (Johannes and Stroffregen 1975) بعنوان كيفية قياس كفاءة التعاونيات الزراعية في البلدان النامية ، دراسة حالة كينيا ، حيث تم دراسة ثلاثة جمعيات زراعية مختلفة في كينيا والمقارنة ما بين نشاطاتها ونتائجها، وقد وجد الباحثان بأن هناك أربعة عوامل مهمة تؤثر على الجمعيات التعاونية الزراعية وهي ، عدد أعضاء الجمعية ، والإدارة فيها ، والمنظمة التعاونية الراعية لعمل الجمعيات التعاونية ، وكذلك المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية التي تخضع لها الجمعيات الزراعية

4.27.2 التعقيب على الدراسات السابقة

لاحظ الباحث من خلال استعراض العديد من الدراسات السابقة والتي كان معظمها دراسات حديثة ، أنها تنوعت من حيث الموضوعات التي عالجت الجمعيات التعاونية ، فمنها ما تتطرق إلى موضوع تحليل وتقييم اداء الجمعيات التعاونية بشكل عام ، ، ومنها دراسة ود وآخـرون ودراسـة ياسـين ودراسة الكايد ،ودراسة Samuel Garrido ودراسة وحدة التنمية التعاونية وهي دراسـة محليـة هذه الدراسات كان موضوعها الجمعيات التعاونية من مختلف القطاعات وكان تستهدف في معظمها عملية تقييم وتحليل لتجربة الجمعيات التعاونية من النواحي الاجتماعية والاقتـصادية والتنظيميـة والإدارية ومدى تحقيق الجمعيات التعاونية للأهداف التي أنشئت من أجلها في عـدد مـن البلـدان والمجتمعات .

هناك قسم آخر من الجمعيات التي استعرضها الباحث ، ركزت في موضوعها حول دراسة السوق بشكل عام ومن ضمنها سوق المنتجات الزراعية ومنها دراسة الوابلي ، دراسة القحطاني وآخرون وكذلك دراسة عيسى ، دراسة Viane and Gellynck، دراسة ،Tennbakk ، وقد أعطت هذه الدراسات الباحث فرصة للتعرف على آليات السوق بشكل عام وسوق المنتجات الزراعيـة بـشكل خاص وما هي الظروف المناسبة للنجاح في تسويق منتجات المزارعين بكفاءة عاليـة .لكنهـا لـم ترتبط مع الدراسة من حيث الأهداف والنتائج التي توصلت إليها

معظم الدراسات التي استعرضها الباحث هي دراسات متخصصة في المجال الزراعي وبالتحديد في مجال تسويق المنتجات الزراعية : ومنها دراسة بشر ، ودراسة فودة ، ودراسة دراسة أبو العـز ، دراسة عفر ، دراسة الحيدري ، دراسة التركي ، دراسة العزب ، دراسة خلاف ، دراسة الشاذلي ، دراسة العولقي ، دراسة بكدار وهي دراسة محليـة ، دراسـة Boga Andri ،دراسـة Murat Kocturk، دراسة Bulent Miran، دراسة kuhn and stroffregen. هدفت هذه الدراسات إلى تقييم دور واداء الجمعيات التعاونية الزراعية في مجال تسويق المنتجات الزراعية في العديـد مـن البلدان والمجتمعات ، كان موضوعها قريب إلى حدا ما من موضوع الدراسة من حيـث المجـال معظم هذه الدراسات والتي استعرضها الباحث وبعناية كبيرة ارتبطت نتائجها بالنتائج التي توصلت إليها الدراسة وفي معظم الحالات والجوانب التي غطتها الدراسة .

لكن الملفت للنظر هو قلت الدراسات المحلية التي عالجت موضوع جمعيات التـسويق الزراعـي التعاونية المحلية وحتى الجمعيات المتخصصة في المجالات الأخرى، والدراسـة الوحيـدة التـي

استطاع الباحث التوصل إليها والتي ركزت في موضوعها علـى تقيـيم اداء جمعيـات التـسويق الزراعية التعاونية المحلية هي دراسة شويكة عام 1998 . والتي تعتبر من أحدث الدراسات التـي درست موضوع الجمعيات التعاونية المحلية

وهذا ما ميز الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة ، إضافة إلى أن الدراسات التي تم الرجـوع إليها استطاع الباحث الاستفادة من منها من خلال بناء وإثراء الإطار النظري وفي تصميم الأستبانة والمقابلة التي اعتمدهما الباحث كأدوات لجمع البيانات ، إضافة أيضا إلى إجراء المقارنة بين نتائج هذه الدراسات مع نتائج هذه الدراسة .

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

ستناول الباحث في هذا الفصل المنهج الوصفي ،ومجتمع وعينة الدراسة وإجراءاتها ، وأدواتها

1.3 منهج الدراسة

اعتمد الباحث في هذه الدراسة، التي أجريت بين شهر شباط 2006 وشهر نيسان من العام 2008 ، المنهج الوصفي الذي يستند إلى وصف الظاهرة موضع الدراسة ، وذلك لأن هذا المنهج هو الأنسب حيث يناسب هذا النوع من العلوم ، و تم الاستعانة بالأستبانة كأداة لجمع البيانـات مـن أعـضاء جمعيات التسويق التعاونية إضافة إلى إجراء مقابلة مع مدراء دائرة التعـاون فـي وزارة العمـل الفلسطينية

2.3 مجتمع الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة أعضاء الهيئات العامة لجمعيات التسويق التعاونية في المحافظـات الـشمالية للضفة الغربية والمتمثلة في جمعية طولكرم ، جمعية جنين ، جمعية نابلس ، جمعية قلقيليـه.ومـن الجدير بالذكر بأن المناطق التي تعمل فيها هذه الجمعيات تشكل القاعدة الرئيسية للزراعة التجاريـة في الضفة الغربية ، ويبلغ عدد الأعضاء في هذه الجمعيات (3400)عضو وقد تم اختيار ما نسبته 20% من مجتمع الدراسة كعينة للدراسة والتي بلغت(610)من أعضاء الجمعيات موضع الدراسة وقد غطت هذه الدراسة جمعيات التسويق التعاونية اللوائية منذ العام 1979 وحتـى العـام 2008 باستثناء الجمعية التعاونية في محافظة جنين والتي كان من المفترض أن توزع على أعضائها 110 استمارات ، إضافة إلى (5) مدراء من دائرة التعاون في وزارة العمل في المناطق التـي اشـتملت عليها الدراسة بما فيهم مدير عام التعاون في الوزارة

3.3 عينة الدراسة

تم توزيع (500) إستبانة على عينة عشوائية منتظمة أخذت من أعضاء الهيئات العامة لجمعيـات التسويق التعاونية اللوائية في محافظات نابلس وطولكرم وقلقيلية فقـط، وقـد اسـتثنيت الجمعيـة التعاونية في محافظة جنين وذلك بسبب رفض رئيس مجلس الإدارة التعاون مع الباحث مـن أجـل مراجعة ملفات الجمعية وخاصة بالنسبة لقوائم العضوية وقد أسترجع(324) إستبانة من المحافظات الثلاثة المتبقية والتي غطتها الدراسة .ويعود النقص في عدد الإستبانات المسترجعة إلى عدم اهتمام من قبل أعضاء الجمعيات في تعبئة الإستبانة والذي يرجع إلى ضعف قدرات الكتابة والقراءة عندهم إضافة إلى انشغال بعضهم في أعمالهم الخاصة ، إضافة أيضا إلى ضعف القناعة لـديهم بإمكانيـة تطوير وتحسين أوضاع الجمعيات التعاونية من خلال هذه الدراسة أو غيرها من الجهود التي تبذل لإعادة توفيق أوضاع الجمعيات التعاونية وتنشيطها ، كما أن اتساع المنطقة الجغرافية والتي غطتها الدراسة إضافة إلى بعد الباحث عن معظم مناطق الدراسة احدث شيء من عد الالتزام والتواصـل من قبل المبحوثين في إرسال الإستبانة المعبئة للباحث .

4.3 أدوات الدراسة

تم الاعتماد بشكل رئيسي في جمع البيانات على الأستبانة ، علماً بأنه تم الرجوع والاعتمـاد علـى المراجعة الأدبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة ، إضافة إلى استخدام المقابلة الشخصية(ملحق1.4) مع الأشخاص أصحاب العلاقة بموضوع الدراسة وهم مدراء التعاون في المناطق التي اسـتهدفتها الدراسة ومن ضمنهما مدير عام التعاون في وزارة العمل . حيث جاءت الاسـتبانة (ملحـق 1.3) مكونة من شقين: الأول ويتكون من 6 فقرات تتناول معلومات عامة عن أعضاء الجمعيات التعاونية موضع الدراسة ، والثاني يحتوي على عشرة محاور رئيسية تتكون من 101 فقرة تتناول وجهـة نظر وتقييم أعضاء الجمعيات التعاونية للتسويق الزراعي . ولقد تم اعتماد سلم الإجابات من ثلاثـة درجات حسب سلم لكرت وهي : موافق (3 درجات)، محايد (2 درجة) ، غير موافق (1 درجة)

5.3 صدق الأداة (تحكيم الاستبانة)

للارتقاء بمستوى استمارة الاستبانة ولضمان تحقيقها للهدف الذي وضعت من أجلة، تـم عرضـها على خمسة عشرة من الأكاديميين والمتخصصين والخبراء فـي العمـل التعـاوني إضـافة إلـى إحصائيين ذو خبرة ، حيث تمت مراجعتها وتحكيمها من قبل هؤلاء المتخصصين وكان لملاحظاتهم وآرائهم أثر واضح في تطوير وتدعيم الاستبانة ووضعها في صورتها النهائية.

6.3 ثبات أداة الدراسة

لقد قام الباحث بالتحقق من ثبات الأداة، من خلال اختيار عينة مصغرة مـن أعـضاء الجمعيـات التعاونية وعددهم 25 عضو ، حيث و وزعت عليهم الأستبانة للإجابة عليها من قـبلهم ، وبعـد عشرة أيام تم إعادة توزيع الأستبانة من جديد على 50% من نفس العينة المصغرة . وبعد ذلك تـم احتساب معامل كرونباخ ألفا لفحص الاتساق الداخلي للفقـرات وبلغـت قيمتـه 0.85 ، وبالتـالي أصبحت الأداة جاهزة ومهيئة ليتم توزيعها على كامل عينة الدراسة .

7.3 محاور الدراسة

من أجل تسهيل التعامل مع البيانات التي سيتم جمعها من عينة الدراسة ، تم تقسيم الأسـتبانة إلـى مجموعة من المحاور وذلك كما تظهر في جدول أدناه (1.3) .

جدول 1.3: محاور وأسئلة إستبانة الدراسة

الرقم	المحور	عدد الأسئلة
الجزء الأول		
خصائص عينة الدراسة		**6**
الجزء الثاني		
1	**المعرفة بمفاهيم العمل التعاوني**	**6**
2	**أهداف الجمعية والأولويات بالنسبة للعضو**	**13**
3	**الخدمات الاجتماعية**	**9**
4	**خدمات التسويق**	**13**
5	**الخدمات الاقتصادية**	**7**
6	**خدمات الإنتاج**	**7**
7	**خدمات الإقراض والتسليف**	**4**
8	**التنظيمي والإداري والمالي**	**20**
9	**مساهمة دائرة التعاون مالي وإداري**	**11**
10	**تقييم أداء لجان الإدارة**	**11**
المجموع الكلي لعدد الأسئلة		**101**

8.3 خصائص عينة الدراسة

يتضح من نتائج تحليل الأستبانة شكل (1.3) أدناه بأن معظم المبحـوثين مـن أعـضاء جمعيـات التسويق التعاونية تحصيلهم العلمي هو في مستوى التوجيهي وأقل ، حيث أشارت النتائج بأن عـدد هؤلاء الأعضاء يبلغ 186 عضو ممن كانوا ضمن عينة الدراسة وبلغت نسبتهم 57.4%، و جـاء في المرتبة الثانية الأعضاء الحاصلين على درجة الدبلوم المتوسط حيث بلـغ عـددهم 68 عـضو ونسبتهم 21% ، بينما بلغ عدد الأعضاء الحاصلين على درجة البكالوريوس 54 عـضو ونـسبتهم 16.7% ، في حين آخر شكل الأعضاء الحاصلين على درجات علمية عليا " ماجـستير ودبلـوم عالي ، ودرجة الدكتوراه " ما نسبته 4.9% وكان عددهم 16 عضو من مجموع عينـة الدراسـة. ويستدل من هذه النتائج إلى أن أعضاء جمعيات التسويق التعاونية هم من المـزارعين الحقيقيـين والذين يرتبطون بعضوية الجمعيات التعاونية بناء على الحاجة

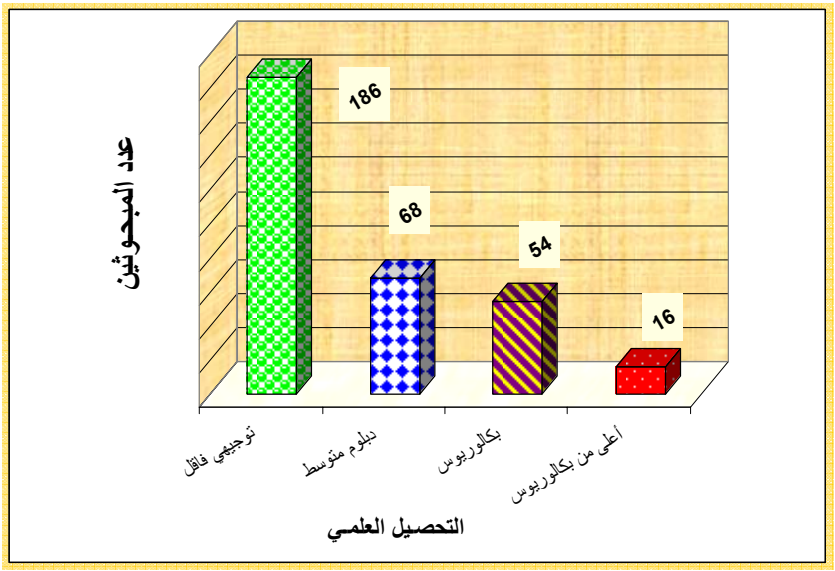

شكل 1.3 : التحصيل العلمي للمبحوثين

يتبين من نتائج الدراسة شكل (2.3) أدناه ، بأن معظم المبحوثين من أعضاء جمعيـات التـسويق التعاونية ، قد مر على انتسابهم للجمعيات التعاونية ،بين 13-18 عام ،حيث أشارت النتـائج بـأن عدد هؤلاء الأعضاء بلغ 106 عضو وبلغت نسبتهم 32.7 % من حجم عينة الدراسة ، وجاء فـي المرتبة الثانية الأعضاء الذين مر على انتسابهم 19 عام فأكثر وبلغت نسبتهم من حجم العينة 23.8 %، في حين كان عدد من مر على انتسابهم للجمعيات التعاونية من 7-12 سنة 74 عضوا وبلغت نسبتهم 22.8% ، وكان عدد الأعضاء المنتسبين حديثاً للجمعيات من 1-6 سـنوات 67 عـضوا وبلغت نسبتهم من حجم العينة 20.7 % .

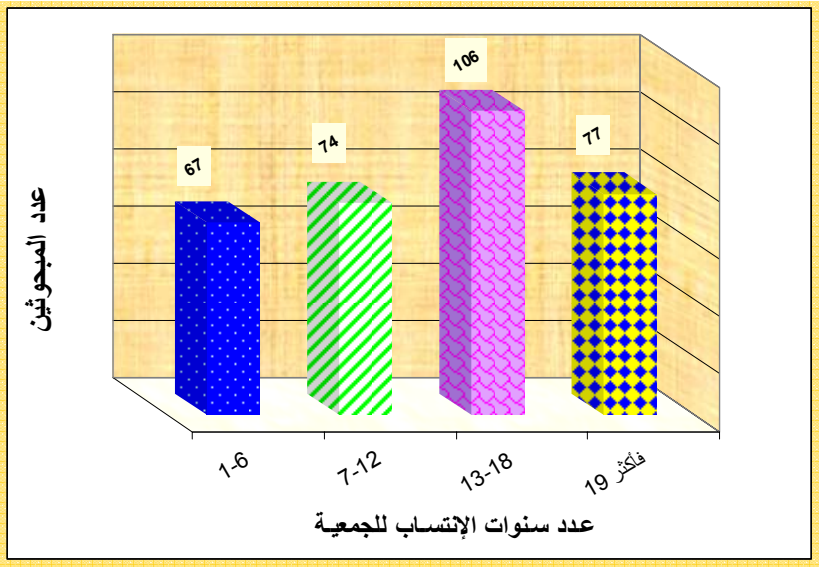

شكل 2.3 : عدد سنوات الانتساب في عضوية الجمعيات التعاونية

تبين من نتائج الدراسة شكل (3.3) أدناه ، بأن عضوية جمعيات التسويق التعاونية كان في غالبيتها من الأعضاء المزارعين والذين يعملون في الزراعة حيث بلغ عددهم 108 أعضاء وبلغت نسبتهم من حجم العينة 33.3 %، في حين جاء في المرتبة الثانية الأعضاء الموظفين وكان عددهم 81 عضوا وبلغت نسبتهم 25% من حجم عينة الدراسة ، وجاء في المرتبة الثالثة الأعضاء الذين يعملون بالتجارة وكان عددهم 80 عضوا وشكلت نسبتهم 24.7% من حجم عينة الدراسة ، في بلغ عدد الأعضاء من المهن الأخرى المختلفة 55 عضوا وبلغت نسبتهم 17% من حجم عينة الدراسة

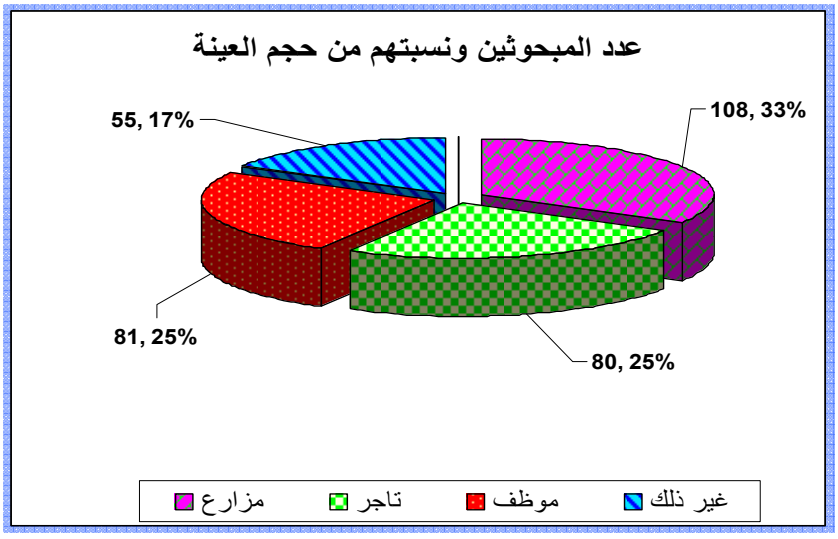

شكل 3.3 : المهن الشخصية للمبحوثين ونسبتهم من حجم العينة

يتبين من نتائج الدراسة شكل (4.3) أدناه ، بأن عضوية جمعيات التسويق التعاونيـة كانـت فـي معظمها ممن عملوا في الزراعة، عدد سنوات أكثر من 15 عام ، حيث كان عددهم 132 عـضوا وبلغت نسبتهم من حجم عينة الدراسة 40.7% ، وجاء في المرتبة الثانية الأعضاء الـذين عملـوا بالزراعة من 11-15 عام ، حيث كان عددهم 72 عضو وشكلت نسبتهم 22.2% من حجم عينـة الدراسة ، في حين أظهرت النتائج بأن الأعضاء الذين عملوا في الزراعة بعدد سنوات أقل من 1-5 سنوات جاءوا في المرتبة الثالثة وكان عددهم 68 عضوا وبلغت نسبتهم 21% من حجـم عينـة الدراسة ، وكان الأعضاء ممن عملوا في الزراعة بعدد سنوات من 6-10 سنوات فـي المرتبـة الأخيرة ، حيث كان عددهم 52 عضو وشكلت نسبتهم 16% من حجم عينة الدراسة .

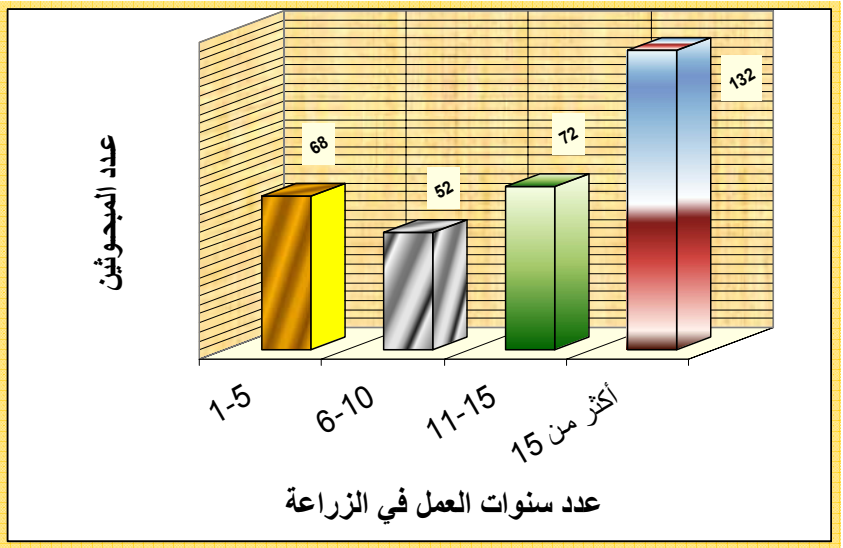

شكل 4.3 : عدد سنوات عمل المبحوثين في الزراعة

بينت نتائج الدراسة شكل (5.3) أدناه ، بأن غالبية الأعضاء هم من الذين تشكل الزراعة نـسبة 1-24% من دخولهم الشخصية وجاءوا في المرتبة الأولى ، و كان عددهم 169 عضوا وبلغت نسبتهم من حجم عينة الدراسة 52.2% ، في حين كان الأعضاء الذين تشكل الزراعة نسبة 25-49% من دخولهم الشخصية في المرتبة الثانية وكان عددهم 76 عضوا وبلغت نسبتهم 23.5% من حجم عينة الدراسة ، وجاء في المرتبة الثالثة الأعضاء الذين تشكل الزراعة نسبة 50-74 % مـن دخـولهم الشخصية وكان عددهم 56 عضو وبلغت نسبتهم 17.3% من حجم عينة الدراسة ، بينما أظهـرت نتائج الدراسة بأن الأعضاء الذين يعتمدون على الزراعة كدخل رئيسي وبنسبة 75- 99 % مـن دخولهم الشخصية جاءوا في المرتبة الأخيرة وكان عددهم 23 عضوا وشكلت نسبتهم 7.1 % مـن حجم عينة الدراسة

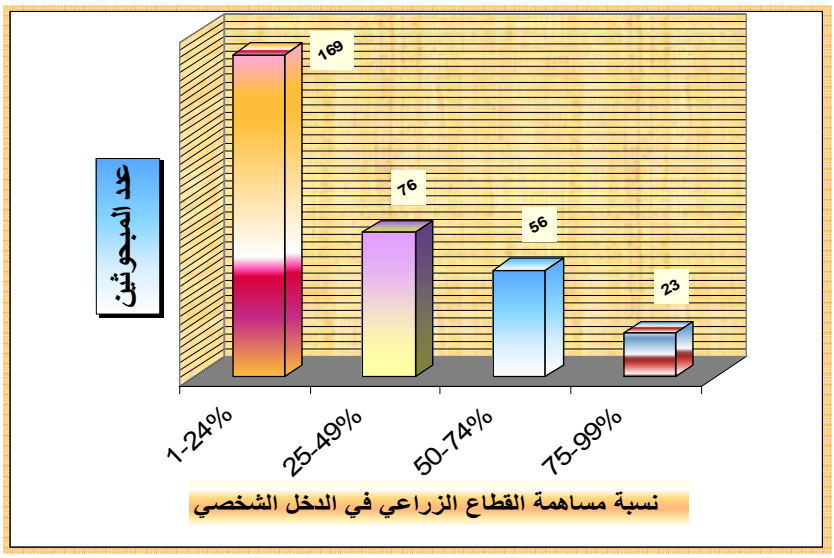

شكل 5.3 : نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الدخل الشخصي للمبحوثين

9.3 المعالجات الإحصائية

تم تحليل بيانات الدراسة ومعالجتها من خلال استخدام حزمة (SPSS) وقد اعتمدت الدراسة فـي تحليل البيانات على (المتوسطات الحسابية و النسب المئوية) وتحليل التباين الأحـادي(One Way ANOVA) واختبار شفيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية حسب الحالة المراد تحليلها.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة ومناقشتها

في هدا الفصل سيقوم الباحث بعرض ومناقشة نتائج تحليل الاستبانة.حـول واقـع أداء جمعيـات التسويق التعاونية العاملة في شمال الضفة الغربية .حيث سيناقش الباحث فيما يلي تحليـل النتـائج المرتبطة بمحاور الدراسة وأسئلتها .

1.4 الإجابة عن السؤال الرئيس

ما واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية ؟

ولتحديد ذلك استخدمت المتوسطات الحسابية، والنسب المئوية لكل فقرة ولكل مجال وللدرجة الكلية ونتائج الجداول (1.4) ، (2.4) ، (3.4) ، (4.4) ، (5.4)، (6.4) ، (7.4) ، (8.4) ، (9.4)، (10.4) تبين ذلك، بينما تبين نتائج الجدول (11.4) خلاصة النتائج والدرجة الكلية لواقع الأداء.

ومن اجل تفسير النتائج اعتمدت النسبة المئوية الآتية:

70% فأكثر درجة أداء كبيرة .

50-69.9% درجة أداء متوسطة.

أقل من 50% درجة أداء قليلة .

2.4 مجال المعرفة بمفاهيم العمل التعاوني

للتعرف على واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في مجـال المعرفـة بمفـاهيم العمـل التعـاوني استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والجدول 1.4، أدناه يوضح ذلك

جدول 1.4 : المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجة واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية لمجال المعرفة بمفاهيم العمل التعاوني

رقـــم الفقرة	الفقرات	متوسط الاستجابة*	النسبة المئوية (%)	درجة الأداء
1	عززت من معرفتك بأهمية العمل الجماعي	2.70	90	كبيرة
2	ساعدت في تنمية مستوى المعرفة بمبادئ العمل التعاوني	2.58	86	كبيرة
3	زادت من الإدراك بأهمية العمل التطوعي في المجتمع	2.57	85.66	كبيرة
4	زادت من معرفتك بمفهوم العمل المؤسساتي المهني على المستوى المحلي	2.58	86	كبيرة
5	عززت من علاقات التنسيق مع المؤسسات الأخرى	2.35	78.33	كبيرة
6	حسنت من معرفتك بمفاهيم التنمية المستدامة	2.50	83.33	كبيرة
الدرجة الكلية للمجال		2.55	85	كبيرة

يتضح من الجدول أعلاه (1.4) أن درجة واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية فـي شـمال الـضفة الغربية لفقرات مجال المعرفة بمفاهيم العمل التعاوني كانت كبيرة على جميع الفقرات ، حيث كانـت النسبة المئوية للاستجابة عليها أكثر من (70%).وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للأداء على مجال المعرفة بمفاهيم العمل التعاوني كانت كبيرة ، حيث وصلت النسبة المئوية للاسـتجابة إلـى (85%). يـرى الباحث بأن هذه النتائج والتي توصف دور الجمعيات التعاونية في مجال تعزيز مفاهيم العمل التعاوني بالايجابي وفي جميع الفقرات ، راجع إلى تأثير الخلفية الثقافية والاجتماعية لأعضاء

الجمعيات ، فالجمعيات التعاونية موضع الدراسة تشكل معظمها في حقبة السبعينيات كما أن غالبية أعضاء الجمعيات هم من كبار السن والذين نشئوا وتربوا على عادات وقيم اجتماعية إيجابية في المجتمع، مثل العمل التطوعي كالعونة والمشاركة والعمل الجماعي فهذه هي ثقافة المجتمع المحلي خلال هذه الحقبة من الزمن والتي تزامن تشكيل هذه الجمعيات في ذروة وجود وتمسك أفراد وأبناء المجتمع المحلي بهذه القيم النبيلة . وأن الحكم على أداء الجمعيات في تعزيز هذه المبادئ يبقى غير واقعي .

ومما يعزز رأي الباحث هو أن بيانات ونتائج المقابلة مع مدراء التعاون في وزارة العمل الفلسطينية جاءت مناقضة لنتائج تحليل إستبانة أعضاء الجمعيات التعاونية ، حيث أشارت بيانات المقابلة إلى وجود ضعف في ثقافة المجتمع المحلي بمفهوم العمل التعاوني .وذلك بسبب ضعف الإعلام الذي يقوم بشرح وتعريف المواطنين بأهمية العمل التعاوني وتبيان فوائده الاقتصادية والاجتماعية ، وتوضيح دوره في تحقيق التنمية الشاملة ، كما أشارت البيانات إلى أن ضعف ثقافة الأعضاء التعاونيين راجع إلى الاعتقاد بأن الجمعيات التعاونية هي مصدر للحصول على المساعدات المالية وليس الهدف منها النهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للأعضاء ، إضافة إلى عدم توفر الرعاية الحكومية وذلك من خلال تضمين المناهج المدرسية والجامعية المحلية للفكر والثقافة التعاونية

كما جاءت نتائج الأستبانة متناقضة أيضاً مع العديد من الدراسات السابقة ومنها دراسة ود وآخرون (2007) ،حيث أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن من مشكلات الجمعيات التعاونية هو قلة الوعي لدى الجمهور بأهمية العمل الجماعي والتعاوني ، إضافة إلى غياب التثقيف التعاوني . وكذلك دراسة الوابلي (2004) حيث أشارت نتائجها إلى عدم توفر الإعلان والترويج لمنتجات الأعضاء التعاونيين ، إضافة إلى غياب التوعية الإعلامية الشارحة لأهمية العمل التعاوني في المجتمع ،دراسة فودة (2003) حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن ضعف الوعي والثقافة التعاونية لدى الأعضاء كانت من الأسباب التي أدت إلى تدهور وضعف أوضاع الجمعيات التعاونية .
وينطبق الأمر كذلك في دراسة الكايد (1992) حيث أشارت نتائج هذه الدراسة تدني المستوى التعليمي وانتشار الأمية بين أعضاء الجمعيات التعاونية .والأمر نفسه في دراسة التركي (1990) حيث أوضحت نتائج الدراسة أن الإدراك والوعي والتماسك والمشاركة التعاونية ، ذات علاقة طردية مع الحالة العملية والدخل الشهري للأسرة ، وحجم الحيازة ونوعها للأعضاء التعاونيين .أما في دراسة شويكة (1998) والتي تعتبر من الدراسات المحلية، فقد أوضحت نتائج هذه الدراسة أن تدني مستوى الثقافة والوعي التعاوني لدى المزارعين والذي عزز بدورة القناعة لديهم بعدم جدوى العمل الجماعي والتعاوني

وينطبق المر كذلك على نتائج دراسة وحدة التنمية التعاونية في الاتحـاد التعـاوني (2000) والتـي أشارت إلى أن نجاح واستمرار الجمعيات التعاونية يعتمد على نوعية العضوية فيها وعلى درجة وعي الأعضاء بالمبادئ والقيم التعاونية ، كما أشارت نتائج الدراسة إلى غياب مفهوم ومبدأ التعـاون بـين التعاونيات وبالإجمال يمكن القول أن نتائج هذه الدراسات حول فشل وضعف الحركة التعاونيـة فـي العديد من البلدان العربية ، كان أساسه قلة الوعي لدى الجمهور بأهمية العمل التعاوني وغياب التثقيف التعاوني لأعضاء التعاونيات بمختلف أنواعها .

3.4 مجال أهداف الجمعية والأولويات بالنسبة للعضو

للتعرف على واقع أداء جمعيات التسويق التعاوني في مجال أهداف الجمعيـة والأولويـات بالنـسبة للعضو استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والجـدول 2.4 (أ،ب) أدناه يوضح ذلك

جدول2.4 – أ: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجة واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية لمجال أهداف الجمعية والأولويات بالنسبة للعضو

رقـــم الفقرة	الفقرات	متوسط الاستجابة*	النسبة المئوية (%)	درجة الأداء
1	هناك وضوح في أهداف الجمعية	2.62	87.33	كبيرة
2	أهداف الجمعية تناسب المرحلة الحالية من العمل	2.21	73.66	كبيرة
3	استطاعت الجمعية تحقيق أهدافها في الماضي أو جزء منها	2.39	79.66	كبيرة
4	يجري تطوير أهداف الجمعية من حين لآخر	2.10	70	كبيرة
5	أهداف الجمعية واقعية و قابلة للتحقق	2.48	82.66	كبيرة
6	ليس هناك تعارض بين أهدافك الشخصية وأهداف الجمعية	2.54	84.66	كبيرة

جدول2.4 - ب: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجة واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية لمجال أهداف الجمعية والأولويات بالنسبة للعضو

7	أهداف الجمعية منسجمة مع مبادئ التعاون العامة	2.63	87.66	كبيرة
8	أهداف الجمعية تتماشى وثقافة المجتمع المحلي	2.48	82.66	كبيرة
9	ليس للاعتبارات العائلية أهمية في انتسابك للجمعية	2.64	88	كبيرة
10	ليس للبعد ألفصائلي دور في انتسابك للجمعية	2.58	86	كبيرة
11	ساعدت الجمعية في تحقيق أهداف وطنية	2.53	84.33	كبيرة
12	أهداف الجمعية تعكس الحاجة لوجودها	2.65	88.33	كبيرة
13	تسهم أهدافها في تحقيق التنمية المحلية	2.53	84.33	كبيرة
	الدرجة الكلية للمجال	**2.49**	**83**	**كبيرة**

يتضح من الجدول أعلاه (2.4) أن درجة واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية لفقرات مجال أهداف الجمعية والأولويات بالنسبة للعضو كانت كبيرة على جميع الفقرات ، حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة عليها (70%) فأكثر. وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للأداء على مجال أهداف الجمعية والأولويات بالنسبة للعضو كانت كبيرة ، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (83%).يرى الباحث أن تقييم أعضاء الجمعيات والتي تقع ضمن الدراسة ، جاء مرتبطاً ومنسجما مع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتي أفرزت المبرر الذي قاد وحفز بناء وتشكيل هذه الجمعيات في بادئ الأمر .

حيث ارتبط تشكيها بأسباب سياسية ووطنية ،حيث أن غالبية الجمعيات التعاونية ومنها جمعيات التسويق التعاونية والتي شكلت في مختلف ألوية الضفة الغربية وغزة كان بقرار سياسي فوقي ومن خلال اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة في العام 1979 . والذي أعتبر في حينها الجمعيات التعاونية أحد الوسائل والقنوات التي يتم من خلالها إدخال الأموال من أجل دعم صمود المواطنين في الأراضي المحتلة من أجل مواجهة السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد

ومصادرة الأراضي الفلسطينية . وجاءت بعض فقرات هذا المجال والتي تشير إلـى أن الجمعيـة "ساعدت في تحقيق أهداف وطنية (2.53) " وهذا يتفق مع بعض نتائج دراسـة الكايـد (1992) والتي أظهرت أن الجمعية التعاونية في منطقة البلقاء في الأردن ، كان لها عامل مهم في دعم قيمة الأرض وزيادة التمسك بها من قبل المزارعين .

ويرى الباحث أن تشكيل وبناء هذه الجمعيات لم يراعي الحاجات الفعلية للمزارعين الفلـسطينيين من أجل التكتل في مؤسسات وجمعيات تهدف بألاساس إلى خدمة جمهور المـزارعين وبالتـالي النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهم ، وقد جاءت نتائج تحليل الأستبانة فـي الجـدول (3.4) أعلاه منسجمة مع الأهداف الشخصية للأعضاء إذ يعتبر الأعـضاء الجمعيـات التعاونيـة مؤسسات تقوم على تقديم المنح والهبات المالية للمزارعين وليست مؤسسات وجمعيات قائمة على التعاون والتشارك بين الأعضاء بهدف خدمتهم ،ويستند الباحث في هذا الرأي على بيانات المقابلة مع مدراء التعاون في وزارة العمل والتي أشارت إلى أن جمعيات التسويق التعاونية ساهمت فـي تحقيق أهداف الأعضاء وأولوياتهم بشكل متوسط إلى قليل ، والتي أشارت أيضاً بـأن الجمعيـات التعاونية عانت من سيطرة العائلية والحزبية على عملها .

إضافة إلى أن قيامها لم يرتبط أساساً بالقيم والمبادئ التعاونية الحقيقية .و يستند الباحث أيضا على نتائج العديد من الدراسات ومنها ،دراسة شويكة (1998) والتي توصلت إلى استنتاجات منهـا أن الجمعيات التعاونية أعتبر من وجهة نظر أعضائها أنها مؤسسات يستطيعون من خلالها الحـصول على المنح والمساعدات والهبات المالية وأن تشكيلها لم يقم على التعاون والتشارك الهـادف إلـى خدمة الأعضاء ، كما أشارت دراسة شويكة إلى ظاهرة تسييس العمل التعاوني الفلسطيني وتحول الجمعيات التعاونية إلى مواقع للصراع السياسي وتنافس بين الكتل السياسية ومـن أجـل إثبـات الوجود التنظيمي لبعض الفصائل السياسية .وكذلك الأمر مع نتائج دراسة العزب (1990) حيـث أظهرت دراسة العزب أن من أسباب ضعف الجمعيات التعاونية في الأردن هـو تـدخل الناحيـة العائلية والعشائرية في عمل الجمعيات التعاونية ، والأمر نفسه مع نتائج دراسة العولقي (1986) والتي أشارت إلى أن من أهم المشكلات التي تعاني منها الجمعيات التعاونية في اليمن ، أنها قائمة بطريقة ارتجالية دون دراسة للاعتبارات الأساسية التي يجب توافرها قبـل البـدء فـي إنـشائها وتأسيسها وأن تكون مرتبطة بحاجات حقيقية لأعضائها .والأمر نفسة أيضاً مع دراسـة (2006 Murat Kocturk) حيث أشارت نتائجها أن الجمعيات التعاونية التي تم تأسيسها لا يمكن تفعيل دورها وزيادة تأثيرها في خدمة جمهور المزارعين وذلك بسبب ،عدم وجود مصلحة للأعضاء في عضويتها ، كما أظهرت نتائج الدراسة بأن الجمعيات التعاونية التي تم تأسيسها لم تحقـق الهـدف

منها في اتفقت نتائج الدراسة مع نتـائج دراسـة (Boga Andri 2006) والتـي أظهـرت أن الجمعيات التعاونيات تقدم تسهيلات مختلفة للمزارعين كما أظهرت النتائج أنها تتيح فرص أكثـر للمزارعين من اجل تنفيذ الأعمال التجارية الصغيرة الخاصة بهم وتسهم فـي تحـسين أداء هـذه الأعمال بصورة جيدة

4.4 مجال الخدمات الاجتماعية للجمعية

للتعرف على واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في مجال الخـدمات الاجتماعيـة اسـتخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والجدول 3.4 أدناه يوضح ذلك.

جدول 3.4 : المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجة واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية لمجال الخدمات الاجتماعية للجمعية

رقـــم الفقرة	الفقرات	متوسط الاستجابة*	النسبة المئوية (%)	درجة الأداء
1	ساهمت في تعزيز المكانة الاجتماعية لأعضائها	2.15	71.66	كبيرة
2	عززت من روح التضامن بين الأفراد	2.39	79.66	كبيرة
3	ساعدت في محاربة الفردية في العمل	2.24	74.66	كبيرة
4	ساهمت في رفع مستوى الوعي التعاوني لأعضائها	2.37	79	كبيرة
5	عززت من فرص حصول الأعضاء على خدمات التدريب المختلفة	2.13	71	كبيرة
6	وفرت فرص أمام الأعضاء وأبنائهم للتعليم	1.78	59.33	متوسطة
7	ساعدت في حصول الأعضاء على تأمينات صحية	1.85	52.66	متوسطة
8	عززت من استغلال العائد على التعاون في استثمارات عامة تهم المجتمع	1.92	64	متوسطة
9	عززت أسلوب القيادة الجماعية في العمل	2.21	73.66	كبيرة
	الدرجة الكلية للمجال	2.12	70.66	كبيرة

يتضح من الجدول أعلاه (3.4) أن درجة واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الـضفة الغربية لفقرات مجال الخدمات الاجتماعية للجمعية كانت كبيرة على الفقرات التالية (ساهمت فـي تعزيز المكانة الاجتماعية لأعضائها، عززت من روح التضامن بين الأفراد، ساعدت في محاربـة الفردية في العمل، ، عززت أسلوب القيادة الجماعية في العمل) حيـث كانـت النـسبة المئويـة للاستجابة عليها (70%) فأكثر،وبرأي الباحث فأن إجابات المبحوثين على الفقرات المذكورة أعلاه جاءت إلى حداً ما منطوية على بعض الواقعية في عمل جمعيات التسويق التعاونية في شمال الـضفة الغربية ، حيث ساهمت الجمعيات في تعزيز المكانة الاجتماعية لبعض أعضاءها وخاصـة أعـضاء لجان الإدارة وبالذات رؤساء لجان الإدارة ، فقد ساهمت وبشكل فعلي في دعم وتحفيز اثنان من رؤساء لجان الإدارة في الترشح والنجاح لعضوية البرلمان الأردني ،كما حدث ذلك في جمعية التسويق فـي منطقة نابلس وقلقيلية الأمر الذي عزز التضامن والتعاضض بين أعضاء هذه الجمعيات خـلال تلـك الفترة وعززت لدهم القناعة بأنهم يستطيعون أن يلعبوا دور مؤثرا في المجتمع وقضاياه المختلفة

وهذا يتفق إلى حدا ما مع ما أشارت إليه بيانات المقابلة مع مدراء التعاون في وزارة العمـل مـن أن هناك من يعتقد من أعضاء الجمعيات وخاصة في لجان الإدارة بأن الجمعية التعاونية هي ملك شخصياً له كما أشارت نفس البيانات أن هناك تأثير للعائلية والجهوية على عضوية الجمعيات ، كما اتفقت نتائج الدراسة مع بعض الدراسات والتي أشارت إلى دور الجمعيات التعاونية في تعزيز المكانة الاجتماعية لأعضائها.ومنها دراسة الكايد (1992) حيث أشارت نتائج الدراسة إلـى وجـود تـأثير للجمعيـة التعاونية على زيادة التماسك بين المزارعين والأعضاء ، كما كان لهـا دور فـي تعزيـز المكانـة الاجتماعية لأعضائها

في حين يرى الباحث في بعض فقرات المجال ومنها " ساهمت في رفع مستوى الـوعي التعـاوني لأعضائها (2.37) مع درجة استجابة 79% ، عززت من فرص حصول الأعضاء على خـدمات التدريب المختلفة (2.13) مع درجة استجابة 71% " أن هذه النتائج لا تتفق مع واقع الحال حيث أن جمعيات التسويق التعاونية لا تصرف اهتمام ملحوظاً في عملية التدريب والتأهيل لأعـضائها فـي الهيئات العمومية وكذلك بالنسبة لأعضاء لجان الإدارة ولجان الرقابة.

ويستند الباحث في هذا الرأي على بيانات المقابلة مع مدراء التعاون في وزارة العمل ، إذ أشـارت البيانات إلى وجود دور قليل لدى الجمعيات في مجال التدريب والتأهيل لأعضائها ،كما أشارت نفـس البيانات إلى تقصير واضح من قبل دائرة التعاون في وزارة العمل في هذا المجال والسبب يعود إلـى عدم توفر الميزانيات لدى الوزارة لتنفيذ برامج التدريب والتأهيل للجان الإدارة وأعضاء الهيئات العامة

للجمعيات حيث ينحصر دور الوزارة ودائرة التعاون على عمليات الأشراف والرقابـة لعمـل هـذه الجمعيات دون تقديم البدائل الهادفة لتطوير الأداء بما يشمل عمليات التدريب والتأهيل ، كما أن هناك قصور واضح من قبل لجان الإدارة بالمطالبة لدى الجهات المختصة من أجل تنفيذ عمليات التـدريب والتأهيل ، كما جاءت النتائج أيضاً على هذه الفقرات متناقضة مع العديد من الدراسات السابقة ومنها.
دراسة النفيسة (2006) في منطقة القصيم في المملكة العربية السعودية ، حيث أشارت النتائج إلـى وجود ضعف لدى الجمعيات التعاونية في عملية التدريب المقدم لأعضاء الجمعيات التعاونية ،وفـي دراسة فودة (2003) في جمهورية مصر العربية ، أوضحت هذه الدراسة أن ضعف الوعي والثقافة التعاونية لدى الأعضاء كانت من الأسباب الرئيسية لتدهور وضـعف دور الجمعيـات التعاونيـة وأوصت الدراسة إلى ضرورة تقديم التدريب والتعليم التعاوني للأعضاء المنتسبين للتعاونيات .

وكذلك الأمر في دراسة أبو العز (2001) حيث أشارت نتـائج هـذه الدراسـة إلـى أن أعـضاء الجمعيات التعاونية في المملكة العربية السعودية غير راضين عن أداء الجمعيات بالنـسبة لعمليـة التدريب المقدم للمزارعين والأعضاء . كما أوصت دراسـة ياسـين (1992) والتـي اسـتهدفت الجمعيات التعاونية لقطاع الإسكان في الأردن ، إلى ضرورة تنمية روح التعاون والتـضامن بـين أعضاء الجمعيات التعاونية ،وضرورة العمل على عقد برامج التدريب والتثقيف لأعـضاء اللجـان المختلفة في الجمعية التعاونية وتدريب الأعضاء على الأنظمة والقوانين ومبادئ التعاون .والأمـر نفسه في دراسة الكايد (1992) حيث أشارت نتائج هذه الدراسة إلـى تـدني المـستوى التعليمـي وانتشار الأمية بين أعضاء الجمعيات التعاونية .

كما أنسجم هذا الموقف وهذه النتائج مع دراسة العزب(1991) حيث أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن هناك عدد قليل من الجمعيات التعاونية التي تصرف وتهتم بعملية التدريب والتعلـيم لأعـضائها بهدف تأهيلهم .، وأتفق ذلك مع توصيات دراسة خلاف (1990) حيث أوصت هذه الدراسـة إلـى ضرورة قيام الجمعيات التعاونية بتدريب أعـضائها فـي مختلـف المجـالات وخاصـة الماليـة والاقتصادية ، إضافة إلى ضرورة قيامها بدوراً ريادي لكي تكون وسيلة لتعليم الإدارة الديمقراطية لأعضائها .
ويتفق الأمر مع نتائج الدراسات المحلية والتي عالجت موضوع الجمعيات التعاونية ومنها ،دراسـة وحدة التنمية التعاونية (2000) والتي عالجت أوضاع الجمعيات التعاونية الفلسطينية حيث أشارت نتائجها إلى أن نجاح الجمعية التعاونية واستمرارها يعتمد بالأساس على نوعيـة العـضوية فيهـا وعلى درجة وعي الأعضاء بالقيم والمبادئ التعاونية والتزامهم نحو جمعياتهم وولائهم لها.وكـذلك دراسة شويكة (1998) والتي درست جمعيات التسويق التعاونية الفلسطينية في مناطق شمال الضفة

الغربية ، حيث أشارت نتائجها إلى تدني مستوى الـوعي والثقافـة التعاونيـة لـدى المـزارعين والأعضاء والذي بدوره عزز القناعة لديهم بعدم جدوى العمل التعاوني .

وبالنسبة للفقرات الواردة في الجدول أعلاه والتي جاءت حسب النتائج متوسطة ،وهـي " وفـرت فرص أمام الأعضاء وأبنائهم للتعليم (1.78) مع درجة استجابة 59.33% ، ساعدت في حـصول الأعضاء على تأمينات صحية (1.85) ودرجة إستجابة 52.66% ، عززت من استغلال العائد على التعاون في استثمارات عامة تهم المجتمع (1.92) ودرجة استجابة 64% "

وحسب رأي الباحث فان ذلك يشير إلى درجة قصور وضعف جمعيات التسويق التعاونية موضـع الدراسة في تحقيق هذه الأغراض لأعضائها وهذا يتفق مع نتائج العديد من الدراسات السابقة والتي وردت أعلاه ، ويتضح الأمر أكثر في الفقرة التالية " عززت من استغلال العائد على التعاون فـي استثمارات تهم المجتمع" وبحسب الباحث فأن الجمعيات التعاونية الفلسطينية لم تستطع تحقيق هـذا الغرض لأفراد المجتمع غير التعاونيين وعلى مدار عمرها الطويل .

ويستند الباحث في هذا الرأي إلى نتائج دراسات سابقة ومنها.دراسة النفيسة (2006) حيث أشارت نتائجها إلى قلة مقدار العائد على المعاملات التي ينفذها الأعضاء إثناء تعـاملهم مـع جمعيـاتهم ، إضافة إلى وجود مشكلات تعاني منها الجمعيات التعاونية والمتمثلة في عدم القـدرة لـديها علـى احتساب العائد على التعاون لقياس الأداء والأثر الاجتماعي للجمعيات التعاونية .وكذلك دراسة فودة (2003) جمهورية مصر العربية ، أشارت نتائجها إلى محدودية دور الجمعيات التعاونية في تنمية المجتمع المحلي .أما فيما .فيما يتعلق بالدرجة الكلية للأداء على مجال الخدمات الاجتماعية للجمعية كانت كبيرة (70.66%).

5.4 مجال خدمات التسويق للجمعية

للتعرف على واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في مجال خدمات التسويق استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والجدول (4.4) أدناه يوضح ذلك

جدول 4.4 : المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجة واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية مجال الخدمات التسويقية

رقم الفقرة	الفقرات	متوسط الاستجابة*	النسبة المئوية (%)	درجة الأداء
1	ساهمت في تحقيق الأهداف التسويقية للأعضاء	2.04	68	متوسطة
2	وفرت عدالة بين الأعضاء في تسويق منتجاتهم	1.90	63.33	متوسطة
3	ساعدت في تقديم منتجات للسوق ذات جودة منافسة	1.95	65	متوسطة
4	ساهمت في توفير الأسواق الداخلية لمنتجات الأعضاء	1.92	64	متوسطة
5	أسهمت في فتح أسواق خارجية للمنتجات	1.98	66	متوسطة
6	وفرت خدمات مساندة لعمليات التسويق	2.01	67	متوسطة
7	ساهمت في إيجاد مراكز تسويقية خاصة بمنتجات الأعضاء	1.80	60	متوسطة
8	زادت من معرفة الأعضاء في المعلومات السوقية	2.07	69	متوسطة
9	حسنت من أسعار منتجات الأعضاء	1.90	63.33	متوسطة
10	وفرت بنية تحتية تسويقية مناسبة للمنتجات	1.85	61.66	متوسطة
11	عززت من تبني أسلوب البيع الجماعي للمنتجات	1.95	65	متوسطة
12	قللت من الاعتماد على الوسطاء التجاريين لتسويق المنتجات	1.98	66	متوسطة
13	أتاحت فرصة المشاركة في المعارض والمؤتمرات الدولية	1.93	64.33	متوسطة
الدرجة الكلية للمجال		1.94	64.66	متوسطة

يتضح من الجدول أعلاه (4.4) أن درجة واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الـضفة الغربية لفقرات مجال خدمات التسويق للجمعية كانت متوسطة على جميع الفقرات ، حيث تراوحت النسبة المئوية للاستجابة عليها بين(63.33%-69%). وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لـلأداء علـى مجال خدمات التسويق للجمعية كانت أيضاً متوسطة ، حيث وصلت النـسبة المئويـة للاسـتجابة (64.66%).يستدل من هذه النتائج أن جمعيات التسويق التعاونية لم تسهم في تحقيق أهداف الأعضاء في مجال التسويق كما أنها لم تسهم في تحقيق عدالة في عملية التسويق بين أعضائها ، كما أنهـا لـم تساعد في تقديم منتجات الأعضاء إلى السوق بجودة منافسة ، إضافة إلى أن دورها في فـتح أسـواق داخلية وخارجية لمنتجات أعضائها كان متوسطاً ، كما لم توفر خدمات مساندة كالتعليـب والتـرويج والتدرج والنقل لمنتجات الأعضاء بالشكل المطلوب ، كما أنها لم تسهم في تبني و فتح مراكز تسويقية خاصة بمنتجات الأعضاء ، ولم تسهم بالشكل المطلوب في تحسين أسعار منتجات الأعضاء .

إضافة إلى أن واقع دورها في توفير البنية التحتية لعمليات التسويق كان أيضاً متوسط ولا يتماشى مع دورها الحقيقي في تحقيق ذلك ، كما لم تساهم في حماية أعضائها من استغلال الوسـطاء والـوكلاء التجاريين بالشكل المطلوب أيضاً ، وكانت مساهمتها في تبني أسلوب البيع الجماعي لمنتجات الأعضاء متوسطاً كذلك ، إضافة إلى أن دورها في إتاحة الفرصة للمشاركة في المعارض والمـؤتمرات كـان متوسطاً وبحسب رأي الباحث فأن هذه النتائج تتفق مع نتائج و بيانات المقابلة مع مدراء التعاون في وزارة العمل .

حيث أشارت البيانات إلى أن مساهمة دائرة التعاون في تطوير وتأهيل البنية التحتية لجمعيات التسويق التعاونية كانت قليلة ، حيث لا تملك دائرة التعاون الخطط والموازنات التقديريـة المخصـصة لهـذا الغرض ، كما لا تسهم الدائرة في توفير مصادر التمويل لدعم جهود الجمعيات لتحقيق ذلك ، وتعتمد الجمعيات التعاونية على جهودها الذاتية لتوفير بنية تحتية مناسبة سواء لعملية الإنتاج أو التسويق ، كما تتفق هذه النتائج مع نتائج العديد من الدراسات السابقة ومنها : دراسة النفيسة (2006) حيث أشـارت نتائج هذه الدراسة إلى أن من أهم المعيقات التي تواجه عمل الجمعيات التعاونية هو عدم توفر السعات التخزينية الكافية وخاصة المخازن المبردة والمجمدة، وعدم توفر تسهيلات لتقديم خدمات تـسويقية، وعدم توفر تسهيلات لدخول الجمعية في مجال التصنيع الريفي، وعدم توفر تسهيلات ماليـة لتقـديم خدمات تمويلية، وقلة الآلات الزراعية التي تمتلكها الجمعية.

إضافة إلى ضعف وعدم مناسبة البنية التحتية لعمليات التسويق لمنتجـات الأعـضاء إضـافة إلـى التكاليف الباهظة التي تتكبدها الجمعية من أجل تسويق المنتجات الزراعية وهذا أيضا يتفق مع نتـائج

دراسة الوابلي (2004) والتي أشارت نتائجها إلى افتقار جهاز التسويق الزراعي في المملكة العربية السعودية إلى البنية التحتية الضرورية للمهام التسويقية، واعتماد المزارع على الدلال في تسويق منتجاته بأسعار زهيدة وخاصة في مواسم الإنتاج، وندرة الكوادر الفنية المتخصصة بالتسويق الزراعي، وضآلة الدعم الحكومي المقدم في هذا المجال، وعدم وعي المنتجين بأهمية تقنية ما بعد الحصاد، وغياب العمل التعاوني الزراعي التسويقي الفعال، وعدم الاهتمام بدور الدعاية والترويج للمنتجات الزراعية المحلية.

وكذلك دراسة القحطاني (2003) حيث أشارت توصياتها إلى ضرورة العمل على تحسين كفاءة نظم تسويق الخضار والفاكهة ،من خلال تنظيم الإنتاج في المناطق والعرض في الأسواق لإيجاد التوازن المكاني والزماني والسعري بين مختلف الأسواق، ضرورة الاهتمام بإعداد الخضار والفاكهة وتجهيزها للتسويق في حقول الإنتاج من خلال عمليات الفرز والتدرج والتعبئة والتبريد الأولي والتخزين والشحن للأسواق ،وتحسين البنية الأساسية للأسواق المركزية للخضار والفاكهة ، كما جاء من توصيات هذه الدراسة ضرورة توفير قاعدة للبيانات والمعلومات التسويقية تستفيد منها جميع أطراف النظام التسويقي ، إضافة إلى تنظيم العمالة الزراعية الإنتاجية والتسويقية مع ضرورة تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية في هذا المجال

كما أوصت الدراسة إلى ضرورة تقديم الدعم للجمعيات التعاونية وتعزيز دورها من أجل رفع كفاءة التسويق الزراعي وأيضاً دراسة عيسى (2003) حيث أشارت نتائج الدراسة إلى ضرورة التركيز على موضوع الحراج بالأسواق لبحث إمكانية تحديد السعر الأول الذي يبدأ به الحراج على المنتجات الزراعية بحيث يكون أعلى بقليل من تكلفة الإنتاج لضمان استمرار المزارعين في النشاط الزراعي.دراسة فودة (2003) أشارت نتائج هذه الدراسة إلى ضعف دور الجمعيات التعاونية في مجالات التسويق للمنتجات الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج ، بالإضافة إلى عدم قدرة معظم التعاونيات على منافسة القطاع الخاص وضعف مركزها المالي ،. وأرجعت الدراسة ضعف التعاونيات إلي عدة أسباب أهمها عدم تحديد دورها من قبل الدولة في خطط التنمية، بالإضافة إلى تواضع دور الدولة في مساندة التعاونيات من حيث تقديم المزايا والتيسيرات والإعفاءات مثلما يحدث مع القطاع الخاص، كذلك عدم توافر التمويل الذاتي اللازم لدى هذه التعاونيات و عدم توافر المقار المناسبة أو المخازن فضلا عن تدهور حالة الآلات والمعدات المملوكة لدى معظم الجمعيات الزراعية

والأمر نفسه مع نتائج دراسة أبو العز (2001) حيث أن الجمعيات التعاونية لا تقدم أي خدمات لأعضائها في مجال تسويق المنتجات الزراعية، وأن50 ٪ من الأعضاء يشعرون أنهم استفادوا استفادة

جزئية من الجمعية، بينما النصف الآخر يشعرون أنهم لم يستفيدوا أي شيء .وكشفت نتائج الدراسة أهم المشكلات التي تواجه الجمعيات وهي :نقص سعة التخزين المبرد، وانعدام خدمات التسويق والتمويل للأعضاء، وصعوبة الحصول على قروض لتمويل ودعم أنشطة الجمعية إضافة إلى .دراسة شـويكة (1998)حيث أشارت نتائجها إلى عدم توفر التمويل الكافي أمام الجمعيات التعاونية لبناء البنية التحتية لعمليات الإنتاج والتسويق التي تحتاجها التعاونيات ، إضافة إلى قلة الكوادر المؤهلـة فنيـاً ومهنيـاً متخصصة في مجال التسويق التعاوني . وأوصت الدراسة إلى ضرورة تفعيـل النـشاط التـسويقي للجمعيات التعاونية من خلال إيجاد تمويل لإنشاء مراكز تسويقية تعاونية متكاملة في مناطق مختلفة.

6.4 مجال الخدمات الاقتصادية للجمعية

للتعرف على واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في مجـال الخـدمات الاقتـصادية اسـتخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والجدول(5.4) أدناه يوضح ذلك

جدول 5.4 : المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجة واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية لمجال الخدمات الاقتصادية

رقم الفقرة	الفقرات	متوسط الاستجابة*	النسبة المئوية (%)	درجة الأداء
1	ساهمت في تحسين دخل الأعضاء	1.98	66	متوسطة
2	ساعدت في توفير حماية من استغلال التجار	2.02	67.33	متوسطة
3	أسهمت في خلق فرص عمل للأعضاء	1.89	63	متوسطة
4	حققت وفرات ضريبية على المنتجات	1.98	66	متوسطة
5	يعتمد الحصول على الخدمات على مدى تسديد الاشتراكات	2.19	73	كبيرة
6	ساهمت في حل أزمة فائض الإنتاج لدى الأعضاء	1.98	66	متوسطة
7	ساعدت في تقليل الهامش التسويقي للمنتجات	1.95	65	متوسطة
	الدرجة الكلية للمجال	2.004	66.8	متوسطة

يتضح من الجدول أعلاه (5.4) أن درجة واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الـضفة الغربية لفقرات مجال الخدمات الاقتصادية للجمعية كانت متوسطة على الفقـرات " سـاهمت فـي تحسين دخل الأعضاء (1.98)، ساعدت في توفير حماية من استغلال التجار(2.02) ، أسهمت في خلق فرص عمل للأعضاء(1.89) ، حققت وفرات ضريبية على المنتجات(1.98) ، ساهمت فـي حل أزمة فائض الإنتاج لدى الأعضاء(1.98) ، ساعدت في تقليل الهـامش التـسويقي للمنتجـات (1.95) " حيث تراوحت النسبة المئوية للاستجابة عليها بين(63%-67.33%). يتضح من نتـائج الدراسة أن مساهمة جمعيات التسويق التعاونية موضع الدراسة كانت متوسطة في غالبية فقـرات مجال الخدمات الاقتصادية ، حيث لم تساهم في تحسين دخول الأعضاء ،ولـم تقـدم لهـم حمايـة لأعضائها من استغلال التجار والوكلاء التجاريين والسماسرة ، إضافة إلى أن مساهمتها في خلـق وتوفير فرص عمل لأعضائها من خلال أنشطتها المختلفة كانت أيضاً متوسطة ولا تلبي العـرض المطلوب منها ، كما لم تساهم الجمعية في تحقيق وفرات ضريبية لدى الجهات المختصة يستطيع أن يستفيد منها الأعضاء

إضافة إلى أن جهودها في تخفيف والحد من مشكلات فائض الإنتـاج لـدى المـزارعين كانـت متواضعة ، وتظهر النتائج أيضاً ضعف إمكانيات الجمعيات التعاونية في تقليل الهامش على عمليات التسويق والمرتبطة بعمليات التخزين والتعبئة والنقل والتدرج والفرز والتي من شأن هذه العمليات المحافظة على جودة منتجات الأعضاء وتعزيز منافستها لغيرها من المنتجات في الأسواق المحليـة والخارجية ، وتتفق هذه النتائج مع بيانات المقابلة مع مدراء التعاون حيث أشارت بيانـات ونتـائج المقابلة إلى أن دور جمعيات التسويق التعاونية في تقديم الخدمات الاقتـصادية لأعـضائها كانـت متوسطة إلى قليلة ، وحسب البيانات نفسها فأن الأسباب وراء ضعف الجمعيات التعاونية في هـذا المجال هو مرتبط بضعف لجان الإدارة المتعاقبة على قيادة هذه الجمعيات وضعف إدراكها بأهميـة العمل التعاوني والإدارة التعاونية ، إضافة إلى عدم قيام لجـان الإدارة بالواجبـات والمـسؤوليات الملقاة على عاتقها تجاه تحقيق أهداف الجمعيات التي أنشأت من أجلها

إضافة إلى تأثر عمل الجمعيات بالعوامل العائلية والتنظيمية والحزبية ، ضعف التمويل المقدم لهـذه الجمعيات من مصادره المختلفة ،وقلة مساهمة الأعضاء في دعم وتنشيط جمعياتهم ، إضـافة إلـى ضعف الرقابة والأشراف على عملها من قبل دائرة التعاون .كما تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتـائج العديد من الدراسات السابقة ومنها ، دراسة التركي (1990) حيث أشارت نتائج هذه الدراسة إلـى أن هناك علاقة طردية ين متغيرات الحالة العملية والدخل الـشهري للأسـرة ، وحجـم الحيـازة المزرعية ونوعها ، وكذلك متغيرات الإدراك التعاوني والتماسك التعـاوني والمـشاركة التعاونيـة

والوعي التعاوني للأعضاء ،وكذلك متغيرات الرضا عن الخدمات الزراعية المختلفة والرضاء عن أداء موظفي الجمعيات والرضاء عن الخدمات العامة وكفاءة الجمعية التعاونية الزراعية .وكذلك دراسة الشاذلي (1988) والتي أشارت نتائجها إلى أن الجمعيات التعاونية الزراعية تواجهها العديد من المشكلات والصعوبات والتي من أهمها النقص في التنسيق والتكامل فيما بينها ، قوة المنافسة التي تواجهها الجمعيات ، إضافة إلى صعوبات اقتصادية وكذلك.دراسة (Viane and Gellynck,1995) حيث أشارت هذه الدراسة إلى أن هيكل السوق يتأثر بالعديد من العوامل ذات الصلة بالعرض والطلب، وأن سلوك المنشآت داخل السوق يرتبط بإستراتيجياتها التنافسية، ويتأثر إلى حد كبير بالجوانب التنظيمية، وأن الأداء الجيد يجب أن يحقق الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج، والربحية المعقولة، واستقرار الأسعار، ويضمن مستوى جيد من النمو .ويرتبط الأداء الجيد للسوق بالهيكل والسلوك .وبينت الدراسة أن أهم معايير تحديد هيكل السوق هو نسب التركز Concentration وان القوة السوقية تمكن بعض المنشآت من كسب أرباح متزايدة وتعتمد هذه القوة على عاملين هما درجة تركز البائعين في السوق وارتفاع معوقات الدخول للسوق.

إضافة إلى دراسة خلاف (1990) حيث أشارت هذه الدراسة إلى أنه يوجد عدة متغيرات مستقلة هامة تؤثر تأثيراً كبيراً وجوهريا على الدور الذي تقوم الجمعيات التعاونية الزراعية وخاصة في حماية البيئة ، وأشارت الدراسة إلى انه يوجد عدة متغيرات تابعة ومنها الدرجة الكلية للاعتمادية الذاتية للتعاونية والدرجة الكلية للتنسيق المنظم ، والدرجة الكلية للتخطيط والتنفيذ وغيرها من المتغيرات الفنية ذات العلاقة بالدراسة ، من حيث الدور الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للجمعيات التعاونية الزراعية .

في حين يرى الباحث أن الفقرة التي وردت في الجدول أعلاه والتي أشارت نتائج الدراسة إلى أن إجابات المبحوثين عليها كانت (2.19) ودرجة الاستجابة 73% " يعتمد الحصول على الخدمات على مدى تسديد الاشتراكات " تستند هذه النتيجة إلى بعض الواقعية ، حيث يتوفر في الأنظمة الداخلية للجمعيات التعاونية ، أن العضو يحصل على امتيازات كثيرة نتيجة تعامله مع الجمعية ، وأن العضو الغير ملتزم بدفع الرسوم المختلفة والاشتراكات للجمعية فأن حصوله على بعض الامتيازات يبقى مرهوناً بمدى الالتزام بدفع المستحقات المالية المترتبة علية . وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للأداء على مجال الخدمات الاقتصادية للجمعية كانت متوسطة ، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (66.8%).

7.4 مجال خدمات الإنتاج للجمعية

للتعرف على واقع أداء جمعيات التسويق التعاونيـة فـي مجـال خـدمات الإنتـاج اسـتخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والجدول (6.4) أدناه يوضح ذلك.

جدول 6.4 : المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجة واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية لمجال خدمات الإنتاج للجمعية

رقـم الفقرة	الفقرات	متوسط الاستجابة*	النسبة المئوية (%)	درجة الأداء
1	ساعدت في توفير مدخلات إنتاج نوعية مناسبة	2.20	73.33	كبيرة
2	ساهمت في حصولك على مستلزمات إنتاج بأسعار مناسبة	2.16	72	كبيرة
3	قدمت خدمات إرشادية للمزارعين في مجال الإنتاج	2.42	80.66	كبيرة
4	ساهمت في إدخال أنماط زراعية جديدة	2.23	74.33	كبيرة
5	ساهمت في توفير بنى تحتية لعمليات الإنتاج	2.16	72	كبيرة
6	ساعدت في توفير مركز توريد لمستلزمات الإنتاج	2.05	68.33	متوسطة
7	وفرت أسلوب الشراء الجماعي لمستلزمات الإنتاج	2.10	70	كبيرة
	الدرجة الكلية للمجال	2.19	73	كبيرة

يتضح من الجدول أعلاه (6.4) أن درجة واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية فـي شـمال الـضفة الغربية لفقرات مجال خدمات الإنتاج للجمعية كانت كبيرة على الفقرات " ساعدت في توفير مدخلات إنتاج نوعية مناسبة (2.20)، ساهمت في حصولك على مستلزمات إنتاج بأسعار مناسـبة (2.16)، قدمت خدمات إرشادية للمزارعين في مجال الإنتاج (2.42) ، ساهمت في إدخال أنماط زراعية جديدة (2.23)، ساهمت في توفير بنية تحتية لعمليات الإنتاج (2.16) ، وفرت أسلوب الـشراء الجمـاعي لمستلزمات الإنتاج (2.10)" حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة عليهـا تتـراوح بـين (70%-80.33%)

يرى الباحث أن نتائج الدراسة في مجال خدمات الإنتاج والتي تقدمها الجمعيات التعاونيـة "موضـع الدراسة" لأعضائها جاءت لتشير إلى الدور الإيجابي للجمعيات التعاونية في هذا المجال في الفتـرة الزمنية السابقة من حياتها حيث كان للجمعيات دور حقيقي وفعلي في مختلف المجالات والنـشاطات التي تقدمها لجمهور المستفيدين من الأعضاء والمزارعين وخاصة في مجال الإنتاج والتسويق ، ولكن الباحث يرى أن هذا الدور للجمعيات قد ضعف في السنوات الأخيرة .

حيث يستند الباحث في هذا الرأي إلى المتابعة الشخصية المباشـرة والمتكـررة لمراكـز التوريـد لمستلزمات الإنتاج التابعة للجمعيات التعاونية والتي اشتملت عليها الدراسة في مناطق شمال الـضفة الغربية . فمثلا دأبت الجمعيات في السابق على إصدار شهادات المنشأ لمنتجات الأعـضاء وبـذلك كانت الجمعيات تقدم خدمة جليلة لأعضائها والتي كانت تساعد المزارعين على تسويق إنتاجهم إلـى الأردن ، لكن هذا الدور سُلب من الجمعيات ولم تعد الجمعيات تقوم به والسبب في ذلك يعـود إلـى الاتفاقية الاقتصادية الموقعة بين الأردن وإسرائيل ، وكذلك مع السلطة الفلسطينية حيث لم يعـد دور للجمعيات في إصدار هذه الشهادات ، والأمر الآخر الذي قلل مـن دور الجمعيـات التعاونيـة هـو المنافسة والمضاربة التي تواجهها الجمعيات التعاونية من قبل التجار في القطاع الخاص والمتمثل في توفير مستلزمات الإنتاج بالجودة والسعر المناسبين .

حيث لم تعد الجمعيات تستطيع توفير هذه المستلزمات بالجودة والأسعار المنافسة للأعـضاء الأمـر الذي أضر بنشاط الجمعيات وقلل من أهمية دورها بالنسبة للمزارعين وأعضائها خاصة في ظل عدم وجود رقابة على إدخال المستلزمات الزراعية من داخل إسرائيل إضافة إلـى عمليـات التهريـب للعلاجات الزراعية والبيطرية ومدخلات الإنتاج الزراعي .التي يقوم بها بعض التجار.

وهذا الرأي للباحث والذي تعززه بيانات المقابلة لمدراء التعاون في وزارة العمل حيث أشارت هـذه البيانات إلى وجود إجماع من قبل الأشخاص الذين تمت مقابلتهم وعددهم خمسة مـدراء . بـأن دور الجمعيات التعاونية وكذلك دور دائرة التعاون في هذا المجال كان قليلاً ومتواضعاً ، نظراً لعدم تـوفر مصادر التمويل أمام الجمعيات التعاونية لتعزيز نشاطاتها في توفير المستلزمات الزراعيـة بـالجودة والأسعار المناسبة للأعضاء ، كما أن دائرة التعاون لا تملك الموازنات التقديرية اللازمة لهذا الغرض ، إضافة إلى أن دائرة التعاون ومعها وزارة العمل لا تمتلك خطـة شـاملة لتطـوير وتعزيـز دور التعاونيات في تحقيق هذا الغرض ، إذ أن الجمعيات تعتمد على ما يتوفر لديها من إمكانيات وجهـود ذاتية من أجل بناء وتأهيل البنية التحتية اللازمة سواء أكان ذلك لعمليات الإنتاج أو التسويق ، كمـا

تشير بيانات المقابلة نفسها إلى أن الجمعيات التعاونية لم تستطع الاستفادة من الإعفاءات والحسومات الضريبية الممنوحة لعمليات الإنتاج والتسويق الزراعي .

كما تضيف البيانات إلى أن الجمعيات التعاونية تعاني من عدم وجود المقرات والمكاتب اللازمة لمباشرة أعمالها وتقديم خدماتها للأعضاء كما يتفق هذا الرأي للباحث مع نتائج العديد من الدراسات السابقة ومنها، دراسة ود و وآخرون (2007) حيث أشارت نتائج هذه الدراسة إلى افتقار الجمعيات التعاونية إلى المقرات والمكاتب الرئيسية اللازمة لمزاولة أعمالها ونشاطاتها ، إضافة إلى نقص وعدم توفر الأراضي المملوكة من قبل الجمعيات التعاونية . إضافة أيضاً إلى عدم وجود تنسيق وتعاون بين مختلف مؤسسات القطاع العام وبين الجمعيات التعاونية .وكذلك دراسة النفيسة (2006) والتي أشارت نتائجها إلى المشكلات التي تعاني منها الجمعيات التعاونية والمتمثلة في قلة السعات التخزينية وخاصة المخازن الخاصة بالتبريد والتجميد للمنتجات ، عدم توفر التسهيلات المالية لتقديم خدمات تمويلية لشراء الآلات والعدد اللازمة في عمليات الإنتاج ، عدم وجود جهاز إرشاد فني لخدمة الأعضاء .

والأمر كذلك في دراسة القحطاني (2003) حيث أوصت إلى ضرورة العمل على تحسين كفاءة نظم تسويق الخضار والفاكهة من خلال تنظيم عمليات الإنتاج في المناطق الزراعية والعرض في الأسواق وذلك من أجل إحداث توازن مكاني وزماني للأسعار ، كما أوصت بضرورة تجهيز المنتجات الزراعية في حقول الإنتاج من خلال عمليات الفرز والتدرج والتعبئة والتبريد والتخزين والشحن ، ضرورة العمل على تنظيم العمالة الزراعية الإنتاجية .

وكذلك دراسة فودة (2003) حيث أشارت نتائجها إلى ضعف الجمعيات التعاونية في توفير مستلزمات الإنتاج الزراعية ، إضافة إلى ضعفها في توفير وتقديم التمويل اللازم للعمليات الزراعية المختلفة كما أشارت الدراسة نفسها إلى ضعف الجمعيات التعاونية في منافسة القطاع الخاص في هذا المجال ، وصعوبة الحصول على قروض تمويلية لعمليات الزراعية بشروط ميسرة ، وعدم توفر المقار والمخازن المناسبة فضلاً عن تدهور حالة الآلات الزراعية لدى معظم التعاونيات الزراعية .

وأوضحت دراسة الحيدري (1992) أن التعاونيات الزراعية يمكنها لعب دورا رئيسياً وفعالاً خاصة بالنسبة لفئات صغار المزارعين ، وبعض الفئات المتوسطة منهم في مجال إمدادهم بمستلزمات الإنتاج والقروض والآلات الزراعية وتسويق الكثير من منتجاتهم الزراعية وتقديم خدمات الإرشاد

والوقاية من الآفات الزراعية شريطة اختيار الشكل التعاوني المناسب لمختلف الظروف الاقتـصادية والزراعية والاجتماعية

وبالنظر إلى الواقع والظروف التي تعمل بها جمعيات التسويق التعاونية المحلية فقد أوضحت دراسة المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية " بكدار" (2008) مجموعة من المشكلات التي يعاني منها قطاع الإنتاج الزراعي والمتمثلة في محدودية الدعم الداخلي لمدخلات ومخرجات الإنتاج الزراعي وضعفه إن لم يكن غياب مؤسسات الإقراض والتمويل وصناديق التأمين والتعويض في حالة الكوارث ، كمـا أشارت الدراسة على المعوقات والمشكلات التي تواجه الزراعة الفلسطينية ومن أهمها : إنشاء الجدار وما نجم عنه من عزل للأراضي الزراعية وتدمير للزراعة والبنيـة التحتيـة ، وسياسـة مـصادرة الأراضي الزراعية وإغلاق جزء كبير منها كمناطق عسكرية ، وإنشاء الطرق الالتفافية التي تقيمهـا إسرائيل ، إضافة إلى مصادرة ونهب للمصادر المائية. والحد من حرية حركة السلع والخدمات بين المناطق الفلسطينية من جهة وبين العالم الخارجي من جهة أخرى إضافة أيضاً إلى القيود المفروضـة على التجارة الخارجية مما أدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج والتسويق الزراعي وانخفاض فـي أسـعار السوق المحلية للإنتاج .

وكذلك دراسة شويكة (1998) التي أشارت نتائجها أن الجمعيات التعاونية تعاني مـن عـدم تـوفر التمويل الكافي أمامها لبناء البنية التحتية لعمليات الإنتاج والتسويق ، إضافة إلى قلة الكـوادر الفنيـة المؤهلة فنياً ومهنياً وخاصة في مجالي الإنتاج والتسويق .وبالنسبة للفقرة المتعلقة بدور الجمعيات في " ساعدت في توفير مركز توريد لمستلزمات الإنتاج (2.05) ودرجة الاسـتجابة 68.33% ، يـرى الباحث أن جمعيات التسويق التعاونية لم تستطيع أن تعمل على توفير بنية تحتيـة مناسـبة وفعالـة لمستلزمات إنتاج مناسبة يستفيد منها الأعضاء وكذلك جمهور المزارعين في مناطق تواجدها وعملها وهذا الرأي للباحث يتفق في الدراسات التي أوردت أعلاه .، وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للأداء علـى مجال خدمات الإنتاج للجمعية كانت كبيرة ، حيث وصلت إلى (73%).

8.4 مجال خدمات الإقراض الزراعي والتسليف للجمعية

للتعرف على واقع جمعيات التسويق التعاونية في مجال خدمات الإقراض اسـتخرجت المتوسـطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية الجدول (7.4) أدناه يوضح ذلك .

جدول 7.4: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجة واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية فـي شمال الضفة الغربية لمجال خدمات الإقراض والتسليف للجمعية

رقـم الفقرة	الفقرات	متوسط الاستجابة*	النسبة المئوية (%)	درجة الأداء
1	أتاحه فرصة لجميع الأعضاء للحصول على قروض وسلف	2.24	74.66	كبيرة
2	تتبع نظام خاص في تقديم السلف والقروض للأعضاء	2.18	72.66	كبيرة
3	تعتمد معيار حجم التعامل مع الجمعية في منح القروض للأعضاء	2.08	69.33	متوسطة
4	عززت من درجة ثقة الأعضاء في تقديم القروض والسلف	2.04	68	متوسطة
الدرجة الكلية للمجال		2.14	71.33	كبيرة

يتضح من الجدول أعلاه (7.4) أن درجة واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الـضفة الغربية لفقرات مجال خدمات الإقراض الزراعي والتسليف للجمعية كانت كبيرة على الفقـرتين " أتاحه فرصة لجميع الأعضاء للحصول على قروض وسلف (2.24) ، تتبع نظام خاص في تقديم السلف والقروض للأعضاء (2.18) حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة عليها (70%) فـأكثر، يرى الباحث أن نتائج الدراسة جاءت لتأكد المبرر الكبير لدى الأعضاء من وراء عملية انتسابهم للجمعيات التعاونية .

حيث أن من أهم أسباب زيادة العضوية في الجمعيات التعاونية هو توقع الحصول على القـروض المالية ،وليس مؤشراً على الإيمان والقناعة بالعمل التعاوني ، وهذا الرأي للباحث يتفق مع نتـائج

العديد من الدراسات ومنها .دراسة العزب (1990) حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن مـن أهـم الأسباب التي تقف وراء انتساب الأعضاء للجمعيات التعاونية هي بالأساس أسباب مادية وذلك من خلال الحصول على القروض المالية بالدرجة الأولى ، وأن الاهتمام بالرغبة في العمل التعـاوني يأتي في آخر الاعتبارات بالنسبة لعضوية الجمعية التعاونية .

وكذلك أشارت نتائج دراسة شويكة (1998) إلى أن جمعيات التسويق التعاونية العاملة في شـمال الضفة الغربية تعاني من مشكلات عدة متمثلة بعدم تسديد القروض من قبل الأعضاء ، حيث يعتبر الأعضاء الجمعيات عبارة عن مؤسسات تعمل على تقديم المنح والهبـات الماليـة للمـزارعين وليست قائمة على التعاون والتشارك بين الأعضاء بهدف خدمتهم .

كما أوضحت دراسة وحدة التنمية التعاونية (2000) أن الحصول على القروض المالية يأتي فـي مقدمة دوافع الانتساب للجمعية، ثم الحصول خدمات التسويق وأخيرا الحصول على خدمات تتعلق بتوفير مستلزمات الإنتاج . في حين كانت متوسطة على الفقرتين "تعتمد معيار حجم التعامل مـع الجمعية في منح القروض للأعضاء (2.08) ودرجة استجابة 69.33%، عززت من درجة ثقـة الأعضاء في تقديم القروض والسلف (2.04) ودرجة استجابة 68% " .
يرى الباحث بأن هذه النتائج تتماشى مع واقع الحال في عمل الجمعيات التعاونية وخاصـة فيمـا يتعلق بتقديم القروض والسلف للأعضاء ، حيث أن الجمعيات لا تعتمد معايير وأنظمة خاصة فـي تقديم القروض والسلف للمنتسبين .

وهذا الرأي للباحث يتفق مع الدراسات التي وردت سالفاً بخصوص تقـديم القـروض مـن قبـل الجمعيات لأعضائها ، كما أشارت نتائج الدراسة إلى دور الجمعية في تعزيز الثقة بـين أعـضاء الجمعيات في عملية تقديم القروض هو ضعيف وليس بالدور المأمول ، وربما هـذا راجـع إلـى ضعف الرقابة المالية للجمعية وخاصة فيما يتعلق بالأمور المالية ، وهذه النتيجـة وهـذا الـرأي للباحث يتفق مع نتائج دراسة ود وآخرون (2007) حيث أشارت نتـائج الدراسـة إلـى غيـاب الأشراف الإداري والمتابعة للأمور المالية والمحاسبية للجمعيات التعاونية.

وكذلك دراسة ياسين (1992) حيث كان من توصياتها ضرورة العمـل علـى تأهيـل أعـضاء الجمعيات التعاونية ولجان الرقابة فيها في الأمور والقضايا المتعلق بالمالية والأعمال المحاسبية ، إضافة إلى ضرورة مراقبة القروض الممنوحة للأعضاء وخاصة أعضاء لجان الإدارة .

9.4 المجال التنظيمي والإداري

للتعرف على واقع جمعيات التسويق التعاونيـة فـي المجـال التنظيمـي والإداري اسـتخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والجدول (8.4) أدناه يوضح ذلك

جدول 8.4 – أ : المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجة واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية للمجال التنظيمي والإداري

رقـم الفقرة	الفقرات	متوسط الاستجابة*	النسبة المئوية (%)	درجة الأداء
1	تحافظ الهيئة العامة على عقد اجتماعات دورية لأعضائها	2.25	75	كبيرة
2	تجرى انتخابات ديمقراطية لاختيار أعضاء الهيئة الإدارية	2.35	78.33	كبيرة
3	يتوفر دائماً نصاب قانوني في اجتماعات الهيئة العامة	2.34	78	كبيرة
4	تعقد الهيئة العامة اجتماعات غير عادية	2.18	72.66	كبيرة
5	يتوفر دائما جدول أعمال محدد	2.27	75.66	كبيرة
6	يتم دعوة جميع الأعضاء لحضور الاجتماعات	2.31	77	كبيرة
7	تناقش مواضيع خارج جدول الأعمال أحياناً	2.28	76	كبيرة
8	تدون محاضر الجلسات في النموذج المخصص لذلك	2.36	78.66	كبيرة
9	لجان الرقابة المنتخبة دورا في تحسين أداء تلعب الجمعية	2.20	73.33	كبيرة
10	يشارك الأعضاء في وضع الخطط المستقبلية لتطوير الأداء	2.04	68	متوسطة

جدول 8.4 – ب: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجة واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية للمجال التنظيمي والإداري

11	يتوفر لدى الأعضاء معرفة بأنظمة وتشريعات العمل التعاوني	2.10	70	كبيرة
12	تحرص الجمعية على الالتزام بأنظمة و قوانين جمعيات التعاون	2.38	79.33	كبيرة
13	يشارك الأعضاء في التخطيط المستقبلي للجمعية	2.06	68.66	متوسطة
14	تعتمد الجمعية في عملها أنظمة الشفافية والمحاسبة	2.12	70.66	كبيرة
15	تقر الهيئة العامة نسبة الأرباح القابلة للتوزيع	1.98	66	متوسطة
16	تقر الهيئة العامة قيمة العمولة على الخدمات المقدمة	2.03	67.66	متوسطة
17	مدقق الحسابات في تقليل سوء إدارة المال في يساهم الجمعية	2.39	79.66	كبيرة
18	يشارك الأعضاء في مناقشة وإقرار الميزانية العمومية للجمعية	2.13	71	كبيرة
19	يلتزم الأعضاء بتسديد الالتزامات المالية للجمعية	2.20	73.33	كبيرة
20	تدعم عضوية الاتحاد التعاوني تطوير الجمعية تنظيمياً وفنياً	2.33	77.66	كبيرة
	الدرجة الكلية للمجال	2.22	74	كبيرة

يتضح من الجدول أعلاه (8.4) أن درجة واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الـضفة الغربية لفقرات المجال التنظيمي والإداري كانت كبيرة على الفقرات " تحافظ الهيئة العامة على عقد اجتماعات دورية لأعضائها 2.25 ، تجرى انتخابات ديمقراطية لاختيار أعضاء الهيئـة الإداريـة 2.35، يتوفر دائماً نصاب قانوني في اجتماعات الهيئة العامة 2.34، تعقد الهيئة العامة اجتماعـات غير عادية 2.18 ، يتوفر دائما جدول أعمال محدد 2.27 ، يتم دعوة جميـع الأعـضاء لحـضور الاجتماعات 2.31، تناقش مواضيع خارج جدول الأعمال أحياناً 2.28، تدون محاضر الجلسات في النموذج المخصص لذلك 2.36 ، تلعب لجان الرقابة المنتخبة دورا في تحسين أداء الجمعية 2.20 ،

يتوفر لدى الأعضاء معرفة بأنظمة وتشريعات العمل التعاوني 2.10 ، تحـرص الجمعيـة علـى الالتزام بأنظمة و قوانين جمعيات التعاون2.38 ، تعتمد الجمعيـة فـي عملهـا أنظمـة الـشفافية والمحاسبة 2.12 ، يساهم مدقق الحسابات في تقليل سوء إدارة المال في الجمعية 2.39 ، يـشارك الأعضاء في مناقشة وإقرار الميزانية العمومية للجمعية2.13، يلتزم الأعضاء بتـسديد الالتزامـات المالية للجمعية 2.20 ،تدعم عضوية الاتحاد التعاوني تطوير الجمعية تنظيمياً وفنيـا 2.33 ،حيـث كانت النسبة المئوية للاستجابة عليها (70%) فأكثر " ، يرى الباحث أن هذه النتائج والتي تظهـر الأداء الإداري والتنظيمي للجمعيات التعاونية بالإيجابي ، لم يكن مرتبطا بشكل حقيقي بواقع عمل وحال الجمعيات التعاونية موضع الدراسة ، حيث أن الجمعيات التعاونية ومنها جمعيات التـسويق الزراعية تعاني من ضعف في العمليات الإدارية والتنظيمية ، إذ لم يكن للخبرة الطويلة من العمل لهذه الجمعيات أي دورا وتأثير على تحسين أدائها الإداري والتنظيمي أو الحد من المشكلات التـي تعترض عملها وأدى بالتالي إلى تراجع عملها في خدمة جمهور الأعضاء بشكل خاصة والمجتمـع المحلي بشكل عام .

ويتفق رأي الباحث هذا مع نتائج وبيانات المقابلة مع مدراء التعاون ، حيث أشارت البيانات إلى أن الأداء الإداري والتنظيمي للجمعيات التعاونية سواء في الفترة الحالية أو فـي الـسابق كـان دورا متوسطا وقليل ، حيث تظهر مظاهر الضعف حسب بيانات المقابلة في أن معظم قيادات الجمعيـات غير مؤهلة للقيام بهذا الدور ، إضافة إلى أن نسبة كبيرة من أعضاء التعاونيات ليسوا مزارعـون إضافة إلى سيطرة المحسوبية على عمل هذه الجمعيات ، إضافة أيضاً إلـى عـدم الانتظـام فـي اجتماعات الهيئات العمومية للجمعيات ، وعدم التزام لجان الإدارة برفع التقـارير ونقاشـها مـع أعضاء الهيئات العمومية لتوضيح سير العمل ، وكذلك عدم توفر خطط عمل تعمل لجـان الإدارة على تنفيذها ، إضافة إلى قلة وعدم توفر مصادر تمويل من خارج الجمعيات ، إضافة إلـى عـدم مطالبة الأعضاء بتسديد الالتزامات المالية المترتبة عليهم ، و عـدم التـزام لجـان الإدارة برفـع التقارير المالية المدققة في المواعيد المحددة لدائرة التعاون ،كما لا تقـوم لجـان الإدارة بـدعوة الهيئات العمومية للاجتماعات الدورية .

وأشارت البيانات أن هناك تسيب في إدارة المال العام للجمعية ،وعدم وجود مشاريع ذات جـدوى تعمل عليها الجمعيات ، إضافة إلى عدم الاهتمام بالعدد والأجهزة المختلفـة المملوكـة للجمعيـات إضافة إلى عدم تشغيل المقرات التابعة للجمعيات ، كما أشارت بيانات المقابلة وبخصوص تطبيـق جمعيات التسويق التعاونية مبادئ المسائلة والشفافية في عملها ، إلى وجود ضعف واضح في هـذا المجال حيث لا يتم تطبيق الأنظمة والقوانين الراعية للعمـل التعـاوني فـي مختلـف القـضايا

والمنصوص عليها ضمن القانون . كما أشارت نفس البيانات إلى ضعف لجان الرقابة المنتخبة في القيام بهذا الدور ، وفي معظم الأحيان تقوم لجان الإدارة برفع التقارير الإدارية والمالية لدائرة التعاون دون أخذ موافقة ومصادقة الهيئات العمومية عليها ، إضافة إلى أن معظم الجمعيات لديها ارتباطات خاصة مع مكاتب تدقيق الحسابات الختامية للجمعيات، مما يجعل من هذه التقارير المدققة عرضة للتشكيك وعدم النزاهة .

كما أشارت النتائج أيضاً أن يحدث وفي أحياناً كثيرة تغييب لدور لجان الرقابة ، حيث أن هناك أكثر من 95% من اجتماعات الهيئات العمومية لا يتم تقديم تقارير إدارية حولها من قبل لجان الرقابة ، كما أن لجان الرقابة المنتخبة لا تشارك في اجتماعات لجان الإدارة كما هو منصوص عليه في القانون . وأضافه بيانات المقابلة بأن دورها غائب وسلبي إلى أبعد الحدود . كما لا تتفق نتائج الدراسة مع نتائج العديد من الدراسات ومنها .

دراسة ود وآخرون (2007) حيث أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن من أهم المشكلات التي تعاني منها الجمعيات التعاونية في دولة البحرين ، هو عدم توفر ونقص الدعم الإداري والتنظيمي من قبل وزارة الاختصاص ، إضافة إلى غياب الأشراف والرقابة والمتابعة الإدارية للأمور المحاسبية لهذه الجمعيات .وكذلك دراسة النفيسة (2006) والتي أشارت نتائجها إلى عدم وجود جهاز إرشادي فني من قبل الحكومة من أجل تطوير أداء الجمعيات التعاونية في الأمور المالية والمحاسبية .وكذلك الأمر في دراسة فودة (2003) حيث أشارت نتائجها إلى ضعف الجهاز الوظيفي في الجمعيات التعاونية .

ويتفق ذلك مع نتائج وتوصيات دراسة ياسين (1992) فقد أوصت بضرورة وجود جهاز تفتيش ومتابعة بصورة مركزية من أجل متابعة اللجان ودورية انعقادها ، من أجل وضع حد أدنى لعدد اجتماعاتها وضرورة تدوين جلسات تلك الاجتماعات في المحاضر الخاصة بذلك ، وكذلك حفظ التقارير التي تصدر من هذه اللجان . كما أوصت الدراسة بضرورة عقد الدورات التثقيفية لأعضاء اللجان المختلفة وللأعضاء المنتفعين تشرح فيها عن القانون و النظام الداخلي ومبادئ التعاون إضافة إلى ضرورة عقد دورات تدريب لأعضاء لجان الرقابة خاصة في المجال الإداري والمالي والمحاسبي ، ومراقبة القروض الممنوحة إلى الأعضاء وخاصة أعضاء لجان الإدارة ، و تفعيل دور لجان الرقابة للجمعيات التعاونية بما يتفق مع النظام والقانون أو إلغائها .

والأمر كذلك يتفق مع نتائج وتوصيات دراسة الكايد (1992) والتي أوصت أيضاً بضرورة تـوفير التخطيط الكافي لدى لجان الإدارة من أجل تطوير عمل الجمعيات التعاونية .ويتفق ذلك مع دراسـة العزب (1990) التي أشارت نتائجها إلى أن الغالبية العظمى من أعضاء لجـان الرقابـة مـؤهلهم التعليمي هو شهادة المرحلة الإعدادية وما دون ، وأن أساليب الرقابة المتوفرة تتميز بضعف فعاليتها من جهة ، إضافة إلى عزوف وانخفاض مستوى مشاركة أعضاء لجان الرقابة في دورات التدريب الخاصة بذلك من جهة أخرى .

كما أوضحت نتائج وتوصيات دراسة خلاف (1990) إلى ضرورة ترشيد العمالة الفنية والإداريـة والرقابية بالتعاونيات الزراعية مع تحديد وظائف محددة لكل من يعمل بالتعاونيـة ، إضـافة إلـى ضرورة الاهتمام بقواعد وأنظمة العمل التعاوني بصورة جيدة على أن تدار الجمعية من قبل الجهاز الوظيفي أو مجالس الإدارة بالطرق الإدارية الحديثة وتقديم التدريب لأعضاء التعاونيات فـي هـذا المجال ، كما أوصت الدراسة إلى انه ينبغي على الجمعية التعاونية المحلية تأدية دورهـا بـصفتها منظمة للمساعدة الذاتية من خلال تنفيذ المشاريع التي تزيد من دخول أعضائها ، إضافة إلـى إدارة اجتماعات الهيئات العمومية فيها و اجتماعات لجان الإدارة بأسـلوب يـؤدي إلـى تعلـيم الإدارة والديمقراطية معاً.
وكان من توصيات دراسة شويكة (1998) ضرورة تحديث وتوحيد الأنظمـة والقـوانين الداخليـة لجمعيات التسويق التعاونية وذلك من أجل سد الفجوات والثغرات القانونية
أما الفقرات التي كانت متوسطة " يشارك الأعضاء في وضع الخطـط المـستقبلية لتطـوير الأداء 2.04، يشارك الأعضاء في التخطيط المستقبلي للجمعية 2.06، تقر الهيئة العامة نـسبة الأربـاح القابلة للتوزيع 1.98، تقر الهيئة العامة قيمة العمولة على الخدمات المقدمة 2.03" حيث تراوحـت النسبة المئوية للاستجابة عليها بين (66%-68.66%)

يرى الباحث أن النتيجة على هذه الفقرات جاءت لتدلل على قصور في المجال الإداري والتنظيمـي للجمعيات التعاونية ، حيث أن مشاركة الأعضاء في وضع الخطط المستقبلية لتطوير أداء الجمعيات كان متواضعا ، كما أن مشاركتهم في التخطيط المستقبلي لمستقبل الجمعية كان ضعيفا ومتواضـعاً أيضاً ، وبالنسبة لمشاركة أعضاء الهيئات العامة في تقرير نسبة الأرباح القابلة للتوزيع إضافة إلـى دورهم في إقرارا قيمة العمولة على الخدمات المقدمة لأعضاء الجمعيـات التعاونيـة أيـضاً كـان متواضعاً وضعيفا وهذا يتفق مع نتائج وتوصيات الدراسات السابقة التي أوردت أعلاه ، كما تتفـق النتائج على هذه الفقرات مع بيانات المقابلة مع مدراء التعاون . وفيما يتعلق بالدرجة الكلية لـلأداء على المجال التنظيمي والإداري كانت كبيرة ، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (74%).

10.4 مجال مساهمة دائرة التعاون من الناحيتين المالية والإدارية للجمعية

للتعرف على واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في مجال مساهمة دائرة التعاون من النـاحيتين المالية والإداري استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والجدول (9.4) أدناه يوضح ذلك

جدول 9.4 : المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجة واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية فـي شمال الضفة الغربية لمجال مساهمة دائرة التعاون من الناحيتين المالية والإدارية للجمعية

رقـم الفقرة	الفقرات	متوسط الاستجابة*	النسبة المئوية (%)	درجة الأداء
1	تقديم خدمات التدريب في المجال المالي	2.10	70	كبيرة
2	تقديم خدمات التدريب في المجال الإداري	2.11	70.33	كبيرة
3	تقديم خدمات التدقيق المالي للجمعية	2.16	72	كبيرة
4	تقديم خدمات الإرشاد في مجال العمل التعاوني	2.41	80.33	كبيرة
5	توفير خدمة الإعلام التعاوني	2.26	75.33	كبيرة
6	إتاحة فرصة للمشاركة في مشاريع مشتركة مع مؤسسات أخرى	2.25	75	كبيرة
7	تعزيز التزام الجمعية بالأنظمة والتشريعات المتعلقة بالعمل التعاوني	2.37	79	كبيرة
8	المساهمة في دعم الجمعية تنظيمياً وفنياً	2.43	81	كبيرة
9	إشراف مندوب التعاون على الانتخابات الداخلية للجمعية	2.58	86	كبيرة
10	المساهمة في تنمية مفاهيم العمل التعاوني لدى الأعضاء	2.39	79.66	كبيرة
11	المساعدة في بناء علاقات التنسيق مع مؤسسات أخرى	2.37	79	كبيرة
	الدرجة الكلية للمجال	2.31	77	كبيرة

يتضح من الجدول أعلاه (9.4) أن درجة واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شـمال الـضفة الغربية لمجال مساهمة دائرة التعاون من الناحيتين المالية والإدارية للجمعية كانت كبيرة على جميع الفقرات " تقديم خدمات التدريب في المجال المالي 2.10 ، تقديم خدمات التـدريب فـي المجـال الإداري 2.11، تقديم خدمات التدقيق المالي للجمعية 2.16، تقديم خدمات الإرشاد في مجال العمـل التعاوني 2.41، توفير خدمة الإعلام التعاوني 2.26، إتاحة فرصة للمشاركة في مشاريع مـشتركة مع مؤسسات أخرى 2.25، تعزيز التزام الجمعية بالأنظمة والتشريعات المتعلقة بالعمـل التعـاوني 2.37، المساهمة في دعم الجمعية تنظيمياً وفنياً 2.43، المساهمة في تنمية مفاهيم العمل التعـاوني لدى الأعضاء 2.39، المساعدة في بناء علاقات التنسيق مع مؤسسات أخرى 2.37" حيـث كانـت النسبة المئوية للاستجابة عليها (70%) فأكثر.

تشير نتائج الدراسة إلى أن تقييم أعضاء الجمعيات التعاونية لدور دائرة التعاون ووزارة العمل فـي دعم وتطوير الجمعيات التعاونية العاملة في المجتمع الفلسطيني . إلى وجود دور إيجابي فـي هـذا المجال للوزارة ودائرة التعاون .

وعلى النقيض من ذلك يرى الباحث أن هذه النتائج لا تحاكي الواقع الملموس ، حيـث أن الجهـود المبذولة من قبل دائرة التعاون ووزارة العمل هي جهودا متواضعة ولم ترتق للمستوى المطلـوب ويسند الباحث هذا الرأي على نتائج وبيانات المقابلة مع مدراء التعاون في وزارة العمل الفلسطينية حيث أشارت هذه البيانات إلى أن مساهمة الوزارة في عملية تأهيل الجمعيات التعاونيـة وتـدريبها على مختلف النواحي المالية والإدارية كان بمستوى متوسط إلى مستوى قليل ، وهذا راجع حـسب بيانات المقابلة إلى أن الوزارة لا تمتلك الموازنات اللازمة لتنفيذ هذه البرامج التدريبية حيث أقتصر دورها على عمليات الأشراف والمراقبة لعمل هذه الجمعيـات ، كمـا أشـارت نفـس البيانـات وبخصوص دعم وتشجيع الوزارة عملية انخراط الجمعيات التعاونية في مشاريع مشتركة ومدعومة من قبل مع مؤسسات القطاع العام ومؤسسات أخرى ، كان بمستوى متوسط إلى قليل أيضاً.

حيث يقتصر دور الوزارة كما أشارت البيانات على عمليات التنسيق فقط بين هذه المؤسـسات دون أن يكون لها دور مؤثر يعود بالمصلحة والفائدة على طبيعة عمل هذه الجمعيات في نهايـة الأمـر وبالنسبة لدور الوزارة ودائرة التعاون في دعم وتطوير الأنظمة والقوانين الراعية للعمل التعاوني ، أشارت بيانات المقابلة إلى أن التزام الجمعيات التعاونية بأنظمة وقوانين التعاون هي ضعيفة إلـى حداً ما وبالمقابل فأن دور الوزارة في هذا المجال كان بمستوى ضعيف أيضاً ، فهناك تباطؤ وخلل كبير من قبل الوزارة بالأساس والمؤسسات الأخرى وخاصة المجلس التشريعي الفلسطيني في سـن

وتطوير قوانين التعاون ، حيث أنه لم يصادق المجلس التشريعي حتى الآن على مسودة القانون الخاص بالعمل التعاوني والتي وضعت منذ أكثر من ثلاثة عشرة عاماً ، من أجل اعتماد قانون فلسطيني خاص بالعمل التعاوني ويضع الأساس لعملية التطوير والنهوض بالحركة التعاونية الفلسطينية ، حيث لا زال يعمل بالقانون الأردني القديم رقم 17 لعام1956 ، والذي لا يتناسب مع الخصوصية الفلسطينية كما أنه لا يتماشى مع احتياجات الواقع. ومما يدلل أيضاً على تناقض نتائج هذه الدراسة حسب رأي الباحث هو ما أشارت إليه بيانات المقابلة حول مدى مساهمة دائرة التعاون ووزارة العمل على فقرات هذه الجدول .

إذ أشارت البيانات إلى انه لا توجد لدى الوزارة ودائرة التعاون أية خطة تنموية تهدف إلى تنمية وتطوير عمل الجمعيات التعاونية الفلسطينية وبالتالي النهوض بالحركة التعاونية الفلسطينية وأن جهودها في هذا المجال كان ضعيفاً ، وأن الوزارة لا تتبنى مثل هذه الخطة في الوقت الراهن بهدف تطوير العمل التعاوني في المجتمع الفلسطيني وتضع الأساس المتين لإعادة صياغة الحركة التعاونية المحلية من جديد بما يتماشى مع مفاهيم وفكر وثقافة العمل التعاوني

كما يتفق رأي الباحث مع العديد من الدراسات السابقة ومنها ، دراسة ود وآخرون (2007) حيث أشارت النتائج إلى الجمعيات التعاونية تعاني من مشكلات عدة ومنها ، حاجة قانون الجمعيات التعاونية إلى التطوير والتحديث ، إضافة إلى عدم توفر ونقص الدعم الإداري والتنظيمي للجمعيات من قبل وزارة الاختصاص ، كما أشارت النتائج أيضاً إلى قلة الدعم المالي المقدم من مؤسسات القطاع العام والمؤسسات الأهلية والأجنبية الأخرى ، وعدم وجود تنسيق وتعاون بين مختلف مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية .

والأمر نفسه مع دراسة الوابلي (2004)والتي أشارت نتائجها إلى ندرة الدعم الحكومي للجمعيات التعاونية في الدعاية والترويج لأعمالها ، إضافة إلى غياب التوعية الإعلامية عن أهمية العمل التعاوني الزراعي في المجتمع .

ويتفق ذلك أيضاً مع دراسة فودة (2003) حيث أشارت النتائج إلى تواضع دور الدولة والحكومة في مساندة الجمعيات التعاونية من حيث تقديم المزايا والتيسيرات والإعفاءات مثلما يحدث في القطاع الخاص .وكذلك مع كل من دراسة أبو العز (2001) ودراسة الحيدري (1992) ودراسة الكايد (1992) ودراسة النفيسة (2006) والتي أوصت جميعها بضرورة الاستفادة من الدعم الحكومية من أجل تحسين المركز المالي والاقتصادي للجمعيات التعاونية . و ضرورة دعم

الجمعيات التعاونية من قبل الدولة في مجالات النصح والإرشاد والتوجيه والتمويل . و العمل على إيجاد إطار تكاملي بين الجمعيات التعاونية والمؤسسات الأخرى في المجتمع الريفي ، إضافة إلـى الاهتمام بمجال نشر الفكر والثقافة التعاونية وتبيان أهميتهما بالنسبة للفرد والمجتمع عـن طريـق وسائل الإعلام الرسمية.

وكذلك بالنسبة لدراسة الشاذلي (1988) والتي أشارت نتائجها إلى مجموعة المشكلات التي تعاني منها الجمعيات التعاونية وهي النقص والتكامل بين الجمعيات التعاونية نفسها .ويتفق مع ذلك أيضاً مع ما أشارت إلية دراسة المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنميـة والأعمـار " بكـدار " (2008) حيث أنه ومنذ قدوم السلطة الفلسطينية ، طغت الاحتياجات والقضايا السياسية والأمـور الحياتيـة والخدماتية العامة على الاهتمام بالقطاع الزراعي وبالمؤسسات العاملة فيه،وتمثل ذلك بمحدوديـة الموازنات المتوفرة للقطاع الزراعي ووزارة الزراعة .

كما أشارت الدراسة أيضاً إلى ضعف مؤسسات العمل الجماعي في مجال الزراعة ، إضافة إلـى عدم موائمة القوانين والتشريعات الزراعية، وعدم وجود نظام للتأمين الزراعي ، كمـا أشـارت الدراسة إلى وجود تضارب وازدواجية بين المؤسسات ذات العلاقة في القطاع الزراعي و ضعف قدراتها .وكذلك دراسة وحدة التنمية التعاونية (2000) والتي أشارت نتائجها إلى غياب السياسات الحكومية الداعمة والراعية للجمعيات التعاونية والعمل التعاوني بشكل عام .

والأمر ينطبق أيضاً مع نتائج دراسة شويكة (1998) حيث أشارت إلى غيـاب واضـح للـدعم والمساندة الحكومية للجمعيات التعاونية في مجالات التدريب والتوعية التعاونية وكذلك في مجـال الإقراض والدعم المالي لها . بينما يرى الباحث أن النتيجة التي جاءت علـى الفقـرة المتعلقـة " بإشراف مندوب التعاون على الانتخابات الداخلية للجمعيات، 2.58 " هي واقعية .

ويستند الباحث في رأيه على بيانات المقابلة مع مدراء التعاون في مناطق شمال الضفة الغربية ، حيث أشارت هذه البيانات إلى أن مساهمة دائرة التعاون ووزارة العمل ومن خلال مندوبها على الانتخابات كانت كبيرة .حيث لا يتم إجراء انتخابات وبالتـالي اعتمـاد نتائجهـا دون حـضور ومشاركة مندوب وزارة العمل على هذه الانتخابات .

ويتفق ذلك أيضا مع دراسة (Samuel Garrido 2007) والتي أشارت نتائجهـا بـأن مفتـاح النجاح أو الفشل للعمل التعاوني يرتكز بصفة خاصة على الدور الذي تقوم بـه الدولـة وعلـى

الموقف الذي تبديه مختلف القطاعات الاقتصادية نحو المزارعين والتعاونيات بشكل عام.وكـذلك الأمر في دراسة (Murat Kocturk 2006) والتي أشارت نتائجها حاجة الجمعيات التعاونيـة إلى الدعم والرعاية المالية لجعلها مؤسسات ناجحة تقدم خدماتها لجمهور المزارعين بشكل أفضل

ويتفق ذلك أيضا مع دراسة كل من (kuhn and stroffregen 1985) حيث أشارت نتائجهـا بأن هناك أربعة عوامل مهمة تؤثر على الجمعيات التعاونية الزراعية وهي ، عدد أعضاء الجمعية ، والإدارة فيها ، والمنظمة التعاونية الراعية لعمل الجمعيـات التعاونيـة ، وكـذلك المؤسـسات الحكومية وشبه الحكومية التي تخضع لها الجمعيات الزراعية

وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للأداء على مجال في شمال الضفة الغربية لمجـال مـساهمة دائـرة التعاون من الناحيتين المالية والإدارية للجمعية كانت كبيرة ، حيـث وصـلت النـسبة المئويـة للاستجابة إلى (77%).

11.4 مجال تقييم أداء لجان الإدارة للجمعية

للتعرف على واقع جمعيات التسويق التعاونية في مجال تقييم لجان الإدارة للجمعيات التعاونيـة استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والجـدول (10.4) أدنـاه يوضح ذلك .

جدول 10.4 : المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لدرجة واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية لمجال تقييم أداء لجان الإدارة للجمعية

رقـــم الفقرة	الفقرات	متوسط الاستجابة*	النسبة المئوية (%)	درجة الأداء
1	ينتخب أعضاء لجنة الإدارة بطريقة ديمقراطية	2.51	85	كبيرة
2	يشغل لجنة الإدارة أعضاء ذوي كفاءة مناسبة	2.16	72	كبيرة
3	للجنة الإدارة دور في تحسين أداء الجمعية	2.40	80	كبيرة
4	للجنة الإدارة دور في توسيع عضوية الجمعية	2.46	82	كبيرة
5	تسهم لجنة الإدارة في تنمية مفاهيم العمل التعاوني لأعضاء الجمعية	2.29	76.33	كبيرة
6	تحرص لجنة الإدارة على توفر المهنية لدى العاملين في الجمعية	2.16	72	كبيرة
7	تزود الهيئة العامة بالتقارير الدورية عن سير العمل	2.20	73.33	كبيرة
8	تلتزم بدعوة الهيئة العامة لعقد الاجتماعات الدورية	2.29	76.33	كبيرة
9	يتوفر انسجام بين أعضاء لجنة الإدارة في العمل	2.24	74.66	كبيرة
10	تدير الجمعية وفقاً لمبادئ التعاون العامة	2.41	80.33	كبيرة
11	تستثمر أرباح الجمعية في مشاريع وفق مفاهيم العمل التعاوني	2.19	73	كبيرة
	الدرجة الكلية للمجال	2.30	76.66	كبيرة

يتضح من الجدول أعلاه(10.4) أن درجة واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الـضفة الغربية لمجال تقييم أداء لجان الإدارة للجمعية كانت كبيرة على جميع الفقرات الواردة في الجدول أعلاه، حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة عليها (70%) فأكثر. وبرأي الباحث فأن هـذه النتـائج والتي تقييم لجان الإدارة في جمعيات التسويق التعاونية ، بمستوى إيجابي ، جاءت متناقضة وبعيدة عن واقع الحال في عمل هذه الجمعيات فالجان الإدارة وبصفتها القانونية تتحمل المـسؤولية عـن الأداء الضعيف لمجمل عمل الجمعية التعاونية .

في حين أن هذه النتائج لا تتفق مع بيانات المقابلة مع مدراء التعاون ، حيث أشارت هذه البيانـات إلى أن دور لجان الإدارة في تطوير أداء الجمعيات التعاونية كان متواضعاً ، حيث تتعاقب لجـان إدارة على قيادة العمل في الجمعيات التعاونية غير واعية إلى أهميـة العمـل التعـاوني والإدارة التعاونية ،إضافة إلى تقصير لجان الإدارة في تحمل المسؤوليات تجاه تحقيـق أهـداف الجمعيـات التعاونية التي أنشأت من أجلها .

كما أشارت البيانات إلى عدم التزام لجان الإدارة بدعوة الهيئات العامة للاجتماعات ، إضافة أيـضاً إلى عدم قدرة لجان الإدارة على استغلال الإمكانيات المتوفرة لدى الجمعيات التعاونية ، هناك أيضا تقصير واضح من قبل لجان الإدارة بالمطالبة لدى الجهات المختلفة للمساعدة فـي تنفيـذ بـرامج تدريبية بهدف تأهيل كوادر وأعضاء الجمعيات التعاونية وتركيزها على المصالح الذاتية لهـا دون النظر على أهمية عملية التدريب في تطوير وتحسين أداء الجمعيات ، كذلك أشارت البيانات إلى أن معظم القيادات في الجمعيات التعاونية غير مؤهلة وقادرة علـى إدارة العمـل التعـاوني ، وعـدم التزامها برفع التقارير ونقاشها مع الهيئات العمومية لتوضيح سير العمل ، كما أشارت البيانات إلى عدم تبني لجان الإدارة لأسلوب التخطيط في عملها ، وعدم مطالبة الأعضاء بتـسديد الالتزامـات المالية المتراكمة عليهم ، إضافة إلى تلكؤ لجان الإدارة في رفع التقارير المالية المدققة في الموعد المحدد .

كما أشارت البيانات أيضا إلى أن معظم الجمعيات التعاونية العاملة في المناطق الفلـسطينية تلتـزم بالقوانين المعمول بها حتى الآن من الناحية الإدارية بينما نجد الخلل في التزام هذه الجمعيات فـي النواحي والقضايا المالية والمحاسبية ، فهناك مخالفات واضحة في هذه القضايا وخاصة في تقـديم التقارير المالية والمحاسبية التي يتم تدقيقها بطرق عدة دون أن تستطيع دائرة التعاون التأكـد مـن صحة عمليات التدقيق المالي .

كما أن الجمعيات التعاونية تحصل على العديد من الهبات والمساعدات المالية من أطراف خارجية ومحلية دون أن يكون لدائرة التعاون أي تدخل فيها أو تدقيق مصادرها وأحجامها ،وعلية فهناك فرصة لهذه الجمعيات وبالذات لجان الإدارة فيها للتصرف في هذه المساعدات بطرق بعيدة كل البعد عن المبادئ التعاونية ومن هنا يحدث الخلل وعدم الالتزام من قبل التعاونيات برفع تقارير مالية تعتمد على الشفافية والوضوح ، كما يحدث في غالب الأحيان أن تقوم لجان الإدارة وبدون علم وموافقة أعضاء الهيئات العامة باستخدام الأموال التي تحصل عليها على شكل هبات ومنح في استثمارات تخدم بالأساس مصالح أعضاء لجان الإدارة وليس أهداف الجمعية وبالتالي جميع الأعضاء وهذا يتنافى مع المبادئ الأساسية للتعاون . كما لا تتفق نتائج الدراسة مع العديد من الدراسات السابقة ومنها:

دراسة وحدة التنمية التعاونية (2000)والتي أشارت نتائجها إلى وجود ضعف في نسبة الاتصال والتواصل بين أعضاء الهيئات العمومية ومجالس الإدارة للجمعيات التعاونية ، إضافة إلى وجود ضعف في عملية الاتصال بين أعضاء مجالس الإدارة للجمعيات والعاملين فيها ، كما أشارت النتائج إلى ضعف الجمعيات التعاونية في إدارة ومتابعة مشاريعها بشكل سليم ، إضافة إلى غياب الالتزام من قبل أعضاء مجالس الإدارة في حضور الاجتماعات.

كما لا تتفق نتائجها أيضاً مع نتائج دراسة كل من بشر (2003) و دراسة العزب (1990) والتي أشارت إلى انخفاض مستويات كفاءة أداء الإدارة في الجمعيات التعاونية .إضافة إلى أن معظم أعضاء لجان الإدارة مؤهلاتهم العلمية ضمن المرحلة الإعدادية وما دون . كما لا تتفق النتائج مع توصيات دراسات سابقة ومنها دراسة كل من الكايد (1992) ودراسة خلاف (1990) حيث أوصت هذه الدراسات إلى ضرورة توفير التخطيط الكافي لدى لجان الإدارة في عمل الجمعيات التعاونية .كما أنه يجب على مجالس الإدارة أن تدير الجمعيات التعاونية باستخدام أساليب الإدارة الحديثة.

وأيضا دراسة (Murat Kocturk 2006) والتي أظهرت نتائجها حاجة الجمعيات التعاونية إلى الإدارة المهنية ،وكذلك دراسة (kuhn and stroffregen 1985) حيث أظهرت النتائج بأن هناك عوامل هامة تؤثر في عمل الجمعيات التعاونية ومنها ،عدد الأعضاء ، والإدارة فيها

وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للأداء على مجال في شمال الضفة الغربية لمجال تقييم أداء لجان الإدارة للجمعية كانت كبيرة ، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (76.66%).

12.4 خلاصة النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيس

جدول 11.4: المتوسطات الحسابية والنسب المئوية للمجالات وللدرجة الكلية لدرجة واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية

الرقم	المجالات	متوسط الاستجابة *	النسبة المئوية(%)	درجة الأداء
1	مجال المعرفة بمفاهيم العمل التعاوني	2.55	85	كبيرة
2	مجال أهداف الجمعية والأولويات بالنسبة للعضو	2.49	83	كبيرة
3	مجال الخدمات الاجتماعية للجمعية	2.12	70.66	كبيرة
4	مجال خدمات التسويق للجمعية	1.94	64.66	متوسطة
5	مجال الخدمات الاقتصادية للجمعية	2.004	66.8	متوسطة
6	مجال خدمات الإنتاج للجمعية	2.19	73	كبيرة
7	مجال خدمات الإقراض الزراعي والتسليف للجمعية	2.14	71.33	كبيرة
8	المجال التنظيمي والإداري	2.22	74	كبيرة
9	مجال مساهمة دائرة التعاون من الناحيتين المالية والإدارية للجمعية	2.31	77	كبيرة
10	مجال تقييم أداء لجان الإدارة للجمعية	2.30	76.66	كبيرة
	الدرجة الكلية للأداء	2.22	74	كبيرة

يتضح من الجدول أعلاه (11.4) ما يلي:

إن درجة واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية كانت كبيرة ،حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة للدرجة الكلية إلى (74%) .

إن ترتيب مجالات أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية جاء على النحو الآتي:

المرتبة الأولى : مجال المعرفة بمفاهيم العمل التعاوني (85%).

المرتبة الثانية : مجال أهداف الجمعية والأولويات بالنسبة للعضو (83%).

المرتبة الثالثة : مجال مساهمة دائرة التعاون من الناحيتين المالية والإدارية للجمعية (77%).

المرتبة الرابعة: مجال تقييم أداء لجان الإدارة للجمعية (76.66%)

المرتبة الخامسة: المجال التنظيمي والإداري (74%).

المرتبة السادسة: مجال خدمات الإنتاج للجمعية(73%).

المرتبة السابعة: مجال خدمات الإقراض الزراعي والتسليف للجمعية(71.33%).

المرتبة الثامنة: مجال الخدمات الاجتماعية للجمعية (70.66%).

المرتبة التاسعة: مجال الخدمات الاقتصادية للجمعية (66.8%).

المرتبة العاشرة: مجال خدمات التسويق للجمعية (64.66%).

13.4 الإجابة عن السؤال الفرعي الأول

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α= 0.05) في واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير التحصيل العلمي ؟ .وللإجابة عـن هـذا الـسؤال استخدم تحليل التباين الأحادي، حيث يبين الجدول (12.4) المتوسطات الحسابية ، بينما يبين الجدول (13.4) نتائج تحليل التباين الأحادي.

جدول12.4 : المتوسطات الحسابية لواقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية تبعا لمتغير التحصيل العلمي

المجالات	توجيهي فاقل	دبلوم	بكالوريوس	أعلى من بكالوريوس
مجال المعرفة بمفاهيم العمل التعاوني	2.46	2.69	2.62	2.72
مجال أهداف الجمعية والأولويات بالنسبة للعضو	2.43	2.60	2.56	2.50
مجال الخدمات الاجتماعية للجمعية	2.06	2.20	2.26	1.97
مجال خدمات التسويق للجمعية	1.88	2.10	1.92	2.11
مجال الخدمات الاقتصادية للجمعية	1.92	2.14	2.13	1.91
مجال خدمات الإنتاج للجمعية	2.12	2.35	2.26	2.08
مجال خدمات الإقراض الزراعي والتسليف للجمعية	2.13	2.14	2.23	1.84
المجال التنظيمي والإداري	2.17	2.33	2.31	1.95
مجال مساهمة دائرة التعاون من الناحيتين المالية والإدارية للجمعية	2.25	2.44	2.37	2.26
مجال تقييم أداء لجان الإدارة للجمعية	2.29	2.40	2.25	2.16
الدرجة الكلية	2.17	2.34	2.29	2.15

جدول 13.4 – أ: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية تبعا لمتغير التحصيل العلمي

المجالات	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط المربعات	(ف)	الدلالة *
مجال المعرفة بمفاهيم العمل التعاوني	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 323	3.51 92.11 95.62	1.17 0.28	4.06	0.007*
مجال أهداف الجمعية والأولويات بالنسبة للعضو	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 323	1.78 51.11 52.90	0.59 0.16	3.73	0.01*
مجال الخدمات الاجتماعية للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 323	2.61 118.59 121.21	0.87 0.37	2.34	0.07
مجال خدمات التسويق للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 323	2.99 140.91 143.90	0.99 0.44	2.26	0.08
مجال الخدمات الاقتصادية للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 323	3.78 149.04 152.83	1.26 0.46	2.70	0.04*

جدول 13.4 – ب: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية تبعا لمتغير التحصيل العلمي

مجـــال خـــدمات الإنتاج للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 323	3.19 127.03 130.23	1.06 0.39	2.68	0.04*
مجـــال خـــدمات الإقراض الزراعي والتسليف للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 323	1.86 189.11 190.97	0.62 0.59	1.04	0.37
المجال التنظيمـي والإداري	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 323	2.91 100.48 103.40	0.97 0.31	3.09	0.02*
مجال مساهمة دائرة التعـــاون مـــن الناحيتين الماليـة والإدارية للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 323	2.13 104.86 106.99	0.71 0.32	2.17	0.09
مجـال تقيـيم أداء لجـــــان الإدارة للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 323	1.20 106.32 107.52	0.40 0.33	2.17	0.09
الدرجة الكلية	بين المجموعات داخل المجموعات	3 320 323	1.79 72.09 73.89	0.59 0.22	2.65	0.04*

يتضح من الجدول أعلاه (13.4) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عنـد مـستوى الدلالـة (α= 0.05)في واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية في مجالات (مجـال الخدمات الاجتماعية للجمعية، مجال خدمات التسويق للجمعية، مجال خدمات الإقـراض الزراعـي والتسليف للجمعية، مجال مساهمة دائرة التعاون من الناحيتين المالية والإدارية للجمعية، و مجـال تقييم أداء لجان الإدارة للجمعية) تعزى لمتغير التحصيل العلمي. حيث جاءت مستوى الدلالة أكبـر من (α= 0.05) ، ويعود السبب في ذلك إلى أن المبحوثين وعلى مختلـف مـستويات تحـصيلهم

العملي ، كان لهم رأي مجمع حول خدمات الجمعيات التعاونية في هذه المجالات حيث لا تـضيف عضوية الجمعية التعاونية أي رصيد إضافي على المكانة الاجتماعية لهؤلاء الأعـضاء وخاصـة حملة الدبلوم المتوسط والبكالوريوس و للأعضاء الذين يحملون درجات علمية أعلى من بكالوريوس إذ أنهم يشعرون بها من خلال درجاتهم العلمية .

وبالنسبة للأعضاء الذين يحملون درجة التوجيهي فأقل وهذا يعود إلـى كـونهم أعـضاء يـسعون بالدرجة الأولى من عضوية الجمعيات إلى الحصول على المصالح الاقتصادية أولاً قبـل التفكيـر بالحصول على المكانة الاجتماعية .وبالنسبة للخدمات الأخـرى والمتمثلـة بخـدمات التـسويق ، وخدمات الإقراض ، فأن السبب في هذه النتيجة يعود إلى عدم استفادة الأعضاء من هذه الخـدمات التي تقدمها الجمعيات التعاونية بصورة مباشرة ، إذ تعتبر هذه الخدمات من أهـم الخـدمات التـي تقدمها جمعيات التسويق الزراعية التعاونية لأعضائها .

وبالنسبة لمجال مساهمة دائرة التعاون من الناحتين المالية والإدارية ، ومجال تقيـيم لجـان الإدارة فيعود السبب إلى أن تقييم المبحوثين لهذين المجالين أرتبط بالخبرات العلمية التي لديهم وخاصـة بموضوع تقييم علمي مبني على أسس صحيحة لدور وفعالية مجالس الإدارة وتقييم دور وفعاليـة دائرة التعاون في تقديم الدعم الفني والإرشادي والمالي للجمعيات التعاونية بما فيهم المبحوثين الذين يحملون درجة التوجيهي فأقل ، حيث أنسجم هذا الموقف مع نتائج العديد من الدراسات السابقة فـي تقييم هذه المجالات وكذلك أتفق إلى حدا ما مع بيانات المقابلة مع مدراء التعـاون . بينمـا كانـت الفروق دالة إحصائيا في مجالات (مجال المعرفة بمفاهيم العمل التعاوني، مجال أهـداف الجمعيـة والأولويات بالنسبة للعضو، مجال الخدمات الاقتصادية للجمعية، مجال خدمات الإنتـاج للجمعيـة، والمجال التنظيمي والإداري) والدرجة الكلية تعزى لمتغير التحصيل العلمي.حيث كانت أقـل مـن (α= 0.05) وهذه الفروق منطقية بين المبحوثين في تقييمهم لهذه المجـالات ،ومـن الطبيعـي أن يحدث هذا الاختلاف في معظم المجالات أعلاه .

حيث أن غالبية المبحوثين هم من الذين يحملون درجة التوجيهي فأقل وعددهم 168 من مجموعـة المبحوثين البالغ 324 مبحوث ، كما أن تقييم المبحوثين من حملة الشهادات العلمية وخاصة درجة البكالوريوس وأعلى منه وخاصة في مجالات الخدمات الاقتصادية ، والمجال الإداري والتنظيمـي ومجال الأولويات بالنسبة للعضو ، مبنياً على خلفية علمية ومهنية وليس بناء على مواقف مصلحيه أو ارتجالية

ولتحديد بين من كانت الفروق في المجالات الدالة إحصائيا والدرجة الكلية استخدم اختبـار شـيفيه للمقارنات البعدية(Scheffe Post-hoc Test) بين المتوسـطات الحـسابية ، ونتـائج الجـداول (14.4)، (15.4)، (16.4)، (17.4)،(18.4) تبين ذلك

14.4 مجال المعرفة بمفاهيم العمل التعاوني

جدول 14.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال المعرفة بمفاهيم العمل التعـاوني تبعـا لمتغير التحصيل العلمي

التحصيل العلمي	توجيهي فاقل	دبلوم	بكالوريوس	أعلى من بكالوريوس
توجيهي فاقل		*0.22-	*0.15-	*0.26-
دبلوم			0.07	0.03-
بكالوريوس				0.10-
أعلى من بكالوريوس				

يتضح من الجدول أعلاه (14.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال المعرفة بمفاهيم العمل التعاوني بين توجيهي فاقل و (دبلوم، بكالوريوس، و أعلى من بكـالوريوس) ولـصالح (دبلـوم، بكالوريوس، و أعلى من بكالوريوس) ، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.وهذا راجـع على أن تقييم المبحوثين من حملة الدبلوم والبكالوريوس وأعلى منه ، مبني على معرفـة واضـحة بمفاهيم العمل التعاوني ولديهم تصور واضح حول الخدمات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن يقدمهما هذا القطاع لجمهور المنتسبين له ، وكذلك إلى جمهور المزارعين والمجتمع المحلي بـشكل عام . وهذه النتيجة منطقية تعتمد على أسس مهنية في عملية التقييم

15.4 مجال أهداف الجمعية والأولويات بالنسبة للعضو

جدول 15.4 : نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال أهداف الجمعية وأولويات بالنسبة تبعا لمتغير التحصيل العلمي

التحصيل العلمي	توجيهي فاقل	دبلوم	بكالوريوس	أعلى من بكالوريوس
توجيهي فاقل		*0.17-	*0.13-	0.06-
دبلوم			0.03	0.10
بكالوريوس				0.06
أعلى من بكالوريوس				

يتضح من الجدول أعلاه (15.4) أن الفروق كانت دالة إحـصائيا فـي مجـال أهـداف الجمعيـة والأولويات بالنسبة للعضو بين تـوجيهي فاقـل و (دبلـوم، وبكـالوريوس) ولـصالح (دبلـوم، وبكالوريوس) ، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.ويعود السبب في ذلك إلى أن تقيـيم المبحوثين من حملة الدبلوم والبكالوريوس لهذا المجال مرتبط بخبرات علمية واقعيـة ، حيـث أن هؤلاء المبحوثين أقدر على تحديد أولوياتهم من عضوية الجمعيات التعاونية أكثر من حملة درجـة التوجيهي فأقل والذين يمتلكون خبرات عملية ومعارف أقل في معظمهم

16.4 مجال الخدمات الاقتصادية للجمعية

جدول 16.4 : نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال الخدمات الاقتصادية للجمعية تبعا لمتغير التحصيل العلمي

التحصيل العلمي	توجيهي فاقل	دبلوم	بكالوريوس	أعلى من بكالوريوس
توجيهي فاقل		0.22-	0.21-	0.01
دبلوم			0.01	*0.23
بكالوريوس				0.22
أعلى من بكالوريوس				

يتضح من الجدول أعلاه (16.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال الخـدمات الاقتـصادية للجمعية بين دبلوم وأعلى من بكالوريوس ولصالح دبلوم، بينما لم تكن المقارنـات الأخـرى دالـة إحصائيا.ويعود السبب في ذلك إلى أن حملة الدبلوم المتوسط أكثر ارتباطـا واحتياجـا بالخـدمات الاقتصادية التي قد تقدمها الجمعيات التعاونية من حملة البكالوريوس ، وكذلك الأمر بالنسبة لحمله أعلى من بكالوريوس

17.4 مجال خدمات الإنتاج للجمعية

جدول 17.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في لدلالة في مجال خدمات الإنتاج للجمعية تبعا لمتغير التحصيل العلمي

التحصيل العلمي	توجيهي فاقل	دبلوم	بكالوريوس	أعلى من بكالوريوس
توجيهي فاقل		0.23-	0.14-	0.04
دبلوم			0.08	*0.27
بكالوريوس				0.18
أعلى من بكالوريوس				

يتضح من الجدول أعلاه (17.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال خدمات الإنتاج للجمعية بين دبلوم وأعلى من بكالوريوس ولصالح دبلوم، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالـة إحـصائيا. وهذا أيضا قد يكون راجع سببه إلى أن حملة الدبلوم المتوسط الأكثر احتياجا من غيرهم بخـدمات الإنتاج التي قد تقدمها الجمعيات التعاونية لأعضائها ، إضافة أيضا إلى أن حملة الدبلوم المتوسـط أقرب إلى الجمعيات التعاون وأكثر ولاء لها ، من حملة البكالوريوس وأعلـى مـن بكـالوريوس والذين قد يكونوا مرتبطين بمصالح اقتصادية أخرى غير عضوية الجمعيات التعاونية

18.4 المجال المجال التنظيمي والإداري

جدول 18.4 : نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في لدلالة في المجال التنظيمي والإداري تبعـا لمتغيـر التحصيل العلمي

التحصيل العلمي	توجيهي فاقل	دبلوم	بكالوريوس	أعلى من بكالوريوس
توجيهي فاقل		0.16-	0.14-	0.21
دبلوم			0.01	*0.37
بكالوريوس				0.35
أعلى من بكالوريوس				

يتضح من الجدول أعلاه(18.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في المجال التنظيمي والإداري بـين دبلوم وأعلى من بكالوريوس ولصالح دبلوم، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا. والسبب في ذلك إلى أن حملة الدبلوم أكثر خبرة وممارسة عملية بالمجال التنظيمي من غيرهم من حملـة الدرجات العلمية أعلى من بكالوريوس والذين ربما لديهم معرفة علمية واسـعة بالمجـال الإداري والتنظيمي لعمل المؤسسات والجمعيات ، لكن خبراتهم وممارساتهم العملية قلية، أقـل مـن حملـة الدبلوم المتوسط وهذه النتيجة قريبة من المنطق ، إذ أن المعرفة النظرية بالموضوع لاتكفي لتحقيق المنفعة بل يجب أن تكون مقرونة بالخبرة والممارسة العملية

19.4 الدرجة الكلية

جدول 19.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في لدلالة في الدرجة الكلية تبعا لمتغير التحصيل العلمي

التحصيل العلمي	توجيهي فاقل	دبلوم	بكالوريوس	أعلى من بكالوريوس
توجيهي فاقل		0.17-	0.12-	0.09-
دبلوم			0.04	*0.19
بكالوريوس				0.14
أعلى من بكالوريوس				

يتضح من الجدول أعلاه (19.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في الدرجة الكلية بين دبلوم وأعلى من بكالوريوس ولصالح دبلوم، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.والسبب يعود إلى أن حملة الدبلوم المتوسط بما لديهم من معرفة علمية متواضعة وبما لديهم من خبرات وممارسة عملية كبيرة ولكونهم ربما أكثر احتياجا لخدمات الجمعيات التعاونية وأكثر ولاء لها ، تأتي الفروق في مختلف المجالات لصالحهم أكثر من حملة الدرجات العلمية أعلى من بكالوريوس .

20.4 الإجابة عن السؤال الفرعي الثاني

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) في واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد سنوات الانتساب للجمعية .للإجابة عن هذا السؤال . استخدم تحليل التباين الأحادي، حيث يبين الجدول (20.4) المتوسطات الحسابية ، بينما يبين الجدول (20.4) نتائج تحليل التباين الأحادي.

جدول 20.4 : المتوسطات الحسابية لواقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال

الضفة الغربية تبعا لمتغير عدد سنوات الانتساب للجمعية

المجالات	6-1	12-7	18-13	19 فأكثر
مجال المعرفة بمفاهيم العمل التعاوني	2.73	2.51	2.63	2.31
مجال أهداف الجمعية والأولويات لنسبة للعضو	2.57	2.47	2.50	2.43
مجال الخدمات الاجتماعية للجمعية	2.19	2.20	2.15	1.92
مجال خدمات التسويق للجمعية	2.03	2.09	1.97	1.69
مجال الخدمات الاقتصادية للجمعية	2.06	2.21	1.97	1.79
مجال خدمات الإنتاج للجمعية	2.33	2.33	2.19	1.92
مجال خدمات الإقراض الزراعي والتسليف للجمعية	2.08	2.32	2.14	2.009
المجال التنظيمي والإداري	2.42	2.36	2.14	2.00
مجال مساهمة دائرة التعاون من الناحيتين المالية والإدارية للجمعية	2.41	2.51	2.29	2.06
مجال تقييم أداء لجان الإدارة للجمعية	2.42	2.42	2.26	2.13
الدرجة الكلية	2.33	2.34	2.22	2.02

جدول21.4 – أ: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية تبعا لمتغير عدد سنوات الانتساب للجمعية

المجالات	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط المربعات	ف) (	الدلالة *
مجال المعرفة بمفاهيم العمل التعاوني	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 323	7.35 88.27 95.62	2.45 0.27	8.88	*0.0001
مجال أهداف الجمعية والأولويات بالنسبة للعضو	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 323	0.74 52.15 52.90	0.25 0.16	1.53	0.20
مجال الخدمات الاجتماعية للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 323	4.15 117.05 121.21	1.38 0.36	3.78	*0.01
مجال خدمات التسويق للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 323	7.28 136.62 143.90	2.42 0.42	5.68	*0.001
مجال الخدمات الاقتصادية للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 323	7.02 145.80 152.83	2.34 0.45	5.14	*0.002

جدول21.4 – ب: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية تبعا لمتغير عدد سنوات الانتساب للجمعية

مجال خدمات التسويق للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 323	7.28 136.62 143.90	2.42 0.42	5.68	*0.001
مجال الخدمات الاقتصادية للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 323	7.02 145.80 152.83	2.34 0.45	5.14	*0.002
مجال خدمات الإنتاج للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 323	8.31 121.91 130.23	2.77 0.38	7.27	*0.0001
مجال خدمات الإقراض الزراعي والتسليف للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 323	4.11 186.86 190.97	1.37 0.58	2.34	0.07
المجال التنظيمي والإداري	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 323	8.69 94.71 103.40	2.89 0.29	9.79	*0.0001
مجال مساهمة دائرة التعاون من الناحيتين المالية والإدارية للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 323	8.44 98.55 106.99	2.81 0.30	9.14	*0.0001
مجال تقييم أداء لجان الإدارة للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 323	4.46 103.05 107.52	1.48 0.32	4.62	*0.004
الدرجة الكلية	**بين المجموعات داخل المجموعات**	**3 320 323**	**4.78 69.11 73.89**	**1.59 0.21**	**7.38**	***0.0001**

يتضح من الجدول أعلاه (21.4) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) في واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية في مجالي (مجال أهداف الجمعية والأولويات بالنسبة للعضو ،و مجال خدمات الإقراض والتسليف للجمعية) حيث كان مستوى الدلالة أكبر من (α= 0.05) تعزى لمتغير عدد سنوات الانتساب للجمعية ، والسبب في

هذه النتيجة يعود إلى أنه لا يوجد علاقة وتأثير لعدد سنوات الانتساب للجمعية وحـصول العـضو على قرض مالي منها ، حيث أن الأعضاء قد حصلوا ويحصلون على قروض مالية من الجمعيـة منذ اللحظة الأولى لانتسابهم للجمعية ، ولم تطبق أية معايير معينة في ذلك سوا معيـار الانتـساب والعضوية في الجمعية التعاونية ، كما لا يوجد علاقة وتأثير لعدد سـنوات الانتـساب والعـضوية للجمعية على أراء المبحوثين حول أهداف الجمعية والأولويات بالنسبة لهم . فأهداف الجمعية معلنة وواضحة لهم منذ اللحظة الأولى لعملية الانتساب، وأن العضو قد حدد هدفه من عملية الانتساب منذ البداية بينما كانت الفروق دالة إحصائيا في المجالات المتبقية والدرجة الكلية تبعـا لمتغيـر عـدد سنوات الانتساب للجمعية. والتي كانت أقل من (α= 0.05) ولتحديد بين من كانـت الفـروق فـي المجالات الدالة إحصائيا والدرجة الكلية، استخدم اختبار شيفيه للمقارنات البعدية (Scheffe Post-hoc Test) بين المتوسطات الحسابية ونتائج الجداول (22.4) ، (23.4) ، (24.4) ، (25.4) ، (26.4) ، (27.4) ، (28.4) ، (29.4)،(30.4) تبين ذلك

21.4 مجال المعرفة بمفاهيم العمل التعاوني

جدول 22.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال المعرفة بمفاهيم العمل التعاوني تبعا لمتغير عدد سنوات الانتساب للجمعية

عدد سنوات الانتساب للجمعية	6-1	12-7	18-13	19 فأكثر
6-1		0.22	0.10	*0.42
12-7			0.11-	0.19
18-13				*0.31
19 فأكثر				

يتضح من الجدول أعلاه (22.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال المعرفة بمفـاهيم العمـل التعاوني بين 1-6 سنوات و 19 سنة فأكثر ولصالح 1-6 سنوات ، وبين 13-18 سنة و 19 سـنة فأكثر ولصالح 13-18 سنة ، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.يتضح من نتائج الجـدول أعلاه بأنه كلما قلت عدد سنوات الانتساب للجمعيات التعاونية فأن معرفة وإدراك أعضاء الجمعيـات التعاونية تكون أكثر ، والسبب يعود إلى أن الأعضاء والمبحوثين ينتسبون إلى الجمعيات التعاونية بعد مراجعة قيمة لمفاهيم العمل التعاوني ، وبعد توفر القناعة بفوائد العمل التعاوني ،وان عضويتهم فـي الجمعيات التعاونية ومشاركتهم في العمل الجماعي جاء بناء على دراسة مستفيضة لمختلف جوانـب الحركة التعاونية وأهدافها التنموية وبما يخدمه ويحقق أهدافهم الاقتصادية والاجتماعية ، بينما بالنسبة للأعضاء الذين مر على انتسابهم أكثر من 19 عام فان معرفتهم وإدراكهم لمفاهيم العمل التعاوني لم تكن واضحة لديهم وان انتسابهم للجمعيات جاء نتيجة أسباب عائلية أو حزبية فصائلية ، إضافة إلـى إن انتسابهم للجمعيات كان بعد مباشرة الجمعية لعملها بفترات قصيرة ولم يكن هناك مجال للتعـرف والإدراك الواضح للمفاهيم والثقافة التعاونية وأهميته في المجتمع ، بالشكل السليم كما هو الحال مـع الأعضاء الذين انتسبوا في السنوات الأخيرة

22.4 مجال الخدمات الاجتماعية للجمعية

جدول 23.4 : نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال الخدمات الاجتماعية للجمعية تبعا لمتغير عدد سنوات الانتساب للجمعية

عدد سنوات الانتساب للجمعية	6-1	12-7	18-13	19 فأكثر
6-1		0.08-	0.04	0.27
12-7			0.04	*0.28
18-13				0.23
19 فأكثر				

يتضح من الجدول أعلاه(23.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال الخـدمات الاجتماعيـة للجمعية بين 7-12 سنة و 19 سنة فأكثر ولصالح 7-12 سنة ، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.يتضح من نتائج الجدول أعلاه بأن المبحوثين الذين مر على انتسابهم سنوات من 7- 12 سنة ،قد استطاعوا الاستفادة من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الجمعية لأعـضائها ، أكثـر مـن غيرهم وقد يكون السبب راجع إلى حاجة هؤلاء الأعضاء إلى المكان الاجتماعية وتحقيق الذات ،وهذا لن يكون إلا من خلال عضوية الجمعيات التعاونية القادرة على تحقيق ذلك ، بعد أن أضلوا الـسبيل لتحقيق ذلك في مؤسسات أخرى ، في حين فأن المنسبين قديما للجمعيات فأنهم قد حققوا ذاتهم في هذا المجال أو أنهم كانوا غير قادرين على تحقيق ذلك بالشكل المناسب .

23.4 مجال خدمات التسويق للجمعية

جدول 24.4 : نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال خدمات التسويق للجمعية تبعا لمتغير عدد سنوات الانتساب للجمعية

عدد سنوات الانتساب للجمعية	6-1	12-7	18-13	19 فأكثر
6-1		0.06-	0.05	*0.34
12-7			0.12	*0.40
18-13				*0.28
19 فأكثر				

يتضح من الجدول أعلاه (24.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال خدمات التسويق للجمعية بين(1-6 سنوات ،و 7-12 ، و 13-18) و 19 سنة فأكثر ولصالح (1-6 سنوات ،و 7-12 ، و 13-18) ، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا. يتضح من نتائج الجدول بأنه كلما كانت عد سنوات الانتساب للجمعية أقل كلما شعر العضو بمدى الاستفادة من خدمات التسويق التي تقدمها الجمعيات التعاونية، ويعود السبب في ذلك إلى أن الجمعيات التعاونية كانت تعمل في الـسابق فـي ظروف سياسية صعبة جراء ممارسات الاحتلال الإسرائيلي فقد عانـت الجمعيـات كثيـرا مـن الإجراءات المفروضة على التجارة الخارجية لمنتجات المزارعين ، بينما في السنوات الأخير ومنذ

قدوم السلطة الفلسطينية ، حدث بعض التحسن على عمل الجمعيات التعاونية وخاصة في مجـالات التسويق والإرشاد الفني للأعضاء في مجال التسويق ، كما أدى قدوم السلطة إلى توفير المرجعيات القانونية التي ساعدت الجمعيات التعاونية في تحسين أدائها ،وتشير بعض الدراسات ومنها دراسـة وحد التنمية التعاونية (2000) إلى أن الجمعيات التعاونية زادت عضويتها بشكل ملمـوس خـلال السنوات الأخيرة مع قدوم السلطة الفلسطينية ، .وهذا كله أدى إلى زيادة إدراك المواطنين لأهميـة الدور الذي تلعبه الجمعيات في حل مشكلة فائض الإنتاج لدى المزارعين الأمر الذي شجع الانتساب إليها

24.4 مجال الخدمات الاقتصادية للجمعية

جدول 25.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال الخدمات الاقتصادية للجمعية تبعا لمتغير عدد سنوات الانتساب للجمعية

عدد سنوات الانتساب للجمعية	6-1	12-7	18-13	19 فأكثر
6-1		0.14-	0.09	*0.27
12-7			0.23	*0.42
18-13				0.18
19 فأكثر				

يتضح من الجدول أعلاه (25.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال الخـدمات الاقتـصادية للجمعية بين(1-6 سنوات ،و 7-12) و19 سنة فأكثر ولصالح (1-6 سنوات ،و 7-12) ، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.يتضح من نتائج الجدول أعلاه أنه كلما قل عـدد سـنوات الانتساب للجمعيات التعاونية ، كلما حققت خدمات أكثر لأعضائها في مجال الخدمات الاقتـصادية وكما شعر الأعضاء بأن الجمعية حققت أهدافهم الاقتصادية ، والسبب يعود في ذلك إلى التطورات والإمكانات المتوفرة في المجتمع وخاصة دخول المؤسسات الأجنبية للعمل في المجتمع الفلـسطيني وتقديمها للمساعدات المالية للعديد من الجمعيات التعاونية ، إضافة إلى زيادة التنسيق مع المؤسسات الأهلية المحلية وهذا بدور حسن من إمكانيات التعاونيات وزاد من خدماتها لأعضائها في المجالات

الاقتصادية الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بعضوية هذه التعاونيات من قبل المـواطنين ، ممـا أتاح لهم الفرصة بالانتفاع ولو بشكل قليل من خدماتها الاقتصادية في السنوات الأخيرة من عملها ، إضافة إلى الظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المزارعين والمواطنين ، وسياسـة الحـصار المفروض من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي على المناطق الفلسطينية ، زاد من حاجة المـواطنين إلى التعاون والعمل الجماعي تحدياً لهذه الظروف ولذا جاءت الفروق لصالح عدد سنوات الانتساب القليلة

25.4 مجال خدمات الإنتاج للجمعية

جدول 26.4 : نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال خدمات الإنتاج للجمعية تبعا لمتغير عدد سنوات الانتساب للجمعية

عدد سنوات الانتساب للجمعية	6-1	12-7	18-13	19 فأكثر
6-1		0.04	0.14	*0.41
12-7			0.13	*0.40
18-13				0.27
19 فأكثر				

يتضح من الجدول أعلاه (26.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال خدمات الإنتاج للجمعيـة بين(1-6 سنوات ، و 7-12 ، و 13-18) و 19 سنة فأكثر ولصالح (1-6 سنوات ،و 7-12 ، و 13-18) بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا. يتضح من نتائج الجـدول أيـضاً بـأن الأعضاء المبحوثين والذين مر على انتسابهم عدد سنوات أقل كما يظهر في الجدول أعـلاه ، قـد استفادوا من خدمات الإنتاج التي تقدمها الجمعيات التعاونية ، ويعود السبب في ذلك إلى المساعدات المالية التي تحصل عليها الجمعيات التعاونية من العديد من المؤسسات الأهلية المحلية والأجنبية من خلال عمليات التنسيق والتعاون التي تقيمها الجمعيات التعاونية مع هذه المؤسسات ، إضـافة إلـى أسباب تتعلق بالمفاهيم الجديدة لعمليات الإنتاج ومنها الزراعة العضوية والامتيازات التي تحـصل

عليها مثل هذه الزراعة من الدول والمؤسسات المانحة ، كل ذلك شجع على عملية الانتساب لعضوية الجمعيات التعاونية للاستفادة من كل هذه الخدمات والمساعدات .

26.4 المجال التنظيمي والإداري

جدول 27.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في المجال التنظيمي والإداري تبعا لمتغير عدد سنوات الانتساب للجمعية

عدد سنوات الانتساب للجمعية	6-1	12-7	18-13	19 فأكثر
6-1		0.06	*0.27	*0.42
12-7			0.21	*0.36
18-13				0.14
19 فأكثر				

يتضح من الجدول أعلاه (27.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في المجال التنظيمي والإداري بين(1-6 سنوات ،و 7-12) و 19 سنة فأكثر ولصالح (1-6 سنوات ،و 7-12) ، وبين 1-6 سنوات و 13-18 سنة ولصالح 1-6 سنوات، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا. ويعود السبب في ذلك إلى أن الأعضاء والذين مر على انتسابهم للجمعية سنوات أقل من 1-6 سنوات ومن 7-12 سنة ، هم أكثر إدراكاً للواقع الإداري والتنظيمي للجمعيات التعاونية ضمن الظروف المتاحة إضافة إلى أنهم باتوا أكثر قناعة بأهمية دور الجمعيات التعاونية باعتبارها مؤسسات لها دورها في تحقيق التنمية المستدامة ، والأمر يبدو أكثر عند المنتسبين في السنوات الأخير من 1-6 سنوات ، إذ يعتبرون أن بقاء واستمرار هذه الجمعيات لا يمكن أن يكون لولا نجاحها الإداري والتنظيمي ، مما شجعهم على الانتساب والمشاركة في عضوية هذه الجمعيات

27.4 مجال مساهمة دائرة التعاون من الناحيتين المالية والإدارية للجمعية

جدول 28.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال مساهمة دائرة التعاون من الناحيتين المالية والإدارية للجمعية تبعا لمتغير عدد سنوات الانتساب للجمعية

عدد سنوات الانتساب للجمعية	6-1	12-7	18-13	19 فأكثر
6-1		0.10-	0.11	*0.34
12-7			0.21-	*0.44
18-13				*0.23
19 فأكثر				

يتضح من الجدول أعلاه (28.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال مساهمة دائرة التعـاون من الناحيتين المالية والإدارية للجمعية بين(1-6 سنوات ،و 7-12 ، و 13-18) و 19 سنة فأكثر ولصالح (1-6 سنوات ،و 7-12 ، و 13-18) ، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحـصائيا. ويعود السبب في ذلك إلى الاعتقاد بأن الخلل والضعف في أداء الجمعيات التعاونية ليس في قلـة الدعم المالي والإداري والتنظيمي والفني المقدم لها من قبل دائرة التعاون ، بل هو ضـعف وعـدم تماسك في بنيان الجمعيات التعاونية نفسها ،إضافة إلى تقاعص البعض مـن أعـضاء الجمعيـات التعاونية عن أداء المسؤوليات والمهمات المختلفة ،الأمر الذي شـجع مـن الانتـساب للجمعيـات التعاونية ، من أجل استغلال الفرص التي توفرها دائرة التعاون في المجالات المختلفـة للنهـوض بالحركة التعاونية المحلية .

28.4 مجال تقييم أداء لجان الإدارة للجمعية

جدول 29.4 : نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال تقييم أداء لجان الإدارة للجمعية تبعا لمتغير عدد سنوات الانتساب للجمعية

عدد سنوات الانتساب للجمعية	6-1	12-7	18-13	19 فأكثر
6-1		0.02-	0.16	*0.28
12-7			0.16-	*0.29
18-13				0.12
19 فأكثر				

يتضح من الجدول أعلاه (29.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال تقييم أداء لجان الإدارة للجمعية بين(1-6 سنوات ،و 7-12) و 19 سنة فأكثر ولصالح (1-6 سنوات ،و 7-12) ، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.يعود السبب في ذلك إلى الشعور من قبل الأعضاء الجدد في الجمعيات التعاونية بأن لجان الإدارة المنتخبة تقوم بكامل المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقها بصورة مقنعة لهم أكثر من غيرهم من الأعضاء في الجمعيات التعاونية ، إضافة إلى أن لجان الإدارة أتاحت لهم فرصة الانتساب إلى عضوية الجمعيات التعاونية ، وبالتالي جاءت أرائهم أكثر من غيرهم متوافقة مع أعضاء لجان الإدارة ، إضافة أيضاً إلى ارتباطات سياسية وانتخابية ، الأمر الذي حفز على الانتساب للجمعيات التعاونية .

29.4 الدرجة الكلية

جدول 30.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في الدرجة الكلية تبعا لمتغير عدد سنوات الانتساب للجمعية

عدد سنوات الانتساب للجمعية	6-1	12-7	18-13	19 فأكثر
6-1		0.01-	0.10	*0.30
12-7			0.11	*0.31
18-13				*0.19
19 فأكثر				

يتضح من الجدول أعلاه (30.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في الدرجة الكلية بين (1-6 سنوات ، و 7-12 ، و 13-18) و 19 سنة فأكثر ولصالح (1-6 سنوات ،و 7-12 ، و 13-18) ، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.ويعود سبب ذلك إلى أن تقييمات الأعضاء الجدد للخدمات التي تقدمها الجمعيات التعاونية، نابعة من الإدراك الواضح والمبني على الإيمان بأهمية وجدوى العمل التعاوني في المجتمع

30.4 الإجابة عن السؤال الفرعي الثالث

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالـة (α= 0.05) فـي واقـع أداء جمعيـات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد سنوات الانتساب للجمعية . للإجابـة عن هذا السؤال استخدم تحليل التباين الأحادي، حيث يبين الجدول (31.4) المتوسطات الحـسابية ، بينما يبين الجدول (32.4) نتائج تحليل التباين الأحادي.

جدول 31.4: المتوسطات الحسابية لواقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية تبعا لمتغير المهنة

المجالات	مزارع	تاجر	موظف	غير ذلك
مجال المعرفة بمفاهيم العمل التعاوني	2.51	2.60	2.60	2.49
مجال أهداف الجمعية والأولويات بالنسبة للعضو	2.43	2.55	2.49	2.50
مجال الخدمات الاجتماعية للجمعية	1.95	2.20	2.22	2.17
مجال خدمات التسويق للجمعية	1.73	2.17	1.98	1.98
مجال الخدمات الاقتصادية للجمعية	1.78	2.18	2.09	2.04
مجال خدمات الإنتاج للجمعية	2.07	2.27	2.31	2.12
مجال خدمات الإقراض الزراعي والتسليف للجمعية	2.03	2.30	2.12	2.12
المجال التنظيمي والإداري	2.04	2.36	2.32	2.18
مجال مساهمة دائرة التعاون من الناحيتين المالية والإدارية للجمعية	2.18	2.32	2.41	2.41
مجال تقييم أداء لجان الإدارة للجمعية	2.21	2.32	2.38	2.32
الدرجة الكلية	2.09	2.33	2.29	2.23

جدول 32.4- أ : نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال لضفة الغربية تبعا لمتغير المهنة

المجالات	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط المربعات	(ف)	الدلالة *
مجال المعرفة بمفاهيم العمل التعاوني	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 323	0.74 94.88 95.62	0.24 0.29	0.84	0.47
مجال أهداف الجمعية والأولويات بالنسبة للعضو	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 323	0.63 52.27 52.90	0.21 0.16	1.28	0.27
مجال الخدمات الاجتماعية للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 323	4.70 116.50 121.21	1.56 0.36	7.12	*0.005
مجال خدمات التسويق للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 323	9.01 134.89 143.90	3.005 0.42	7.12	0.0001 *
مجال الخدمات الاقتصادية للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 323	8.77 144.05 152.83	2.92 0.45	6.50	0.0001 *

جدول 32.4 - ب : نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في واقع أداء جمعيـات التـسويق التعاونية في شمال لضفة الغربية تبعا لمتغير المهنة

مجال خدمات الإنتاج للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 323	3.56 126.66 130.23	1.18 0.39	3.00 2	*0.03
مجال خدمات الإقراض الزراعي والتسليف للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 323	3.47 187.50 190.97	1.15 0.58	1.97	0.11
المجال التنظيمي والإداري	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 323	5.88 97.52 103.40	1.96 0.30	6.43	0.0001 *
مجال مساهمة دائرة التعاون من الناحيتين المالية والإدارية للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 323	3.04 103.95 106.99	1.01 0.32	3.12	*0.02
مجال تقييم أداء لجان الإدارة للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 323	1.50 106.01 107.52	0.50 0.33	1.51	0.21
الدرجة الكلية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 323	3.08 70.81 73.89	1.02 0.22	4.64	*0.003

يتضح من الجدول (31.4) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية في مجـالات (مجـال المعرفـة بمفاهيم العمل التعاوني ،مجال أهداف الجمعية والأولويات بالنـسبة للعـضو ،و مجـال خـدمات الإقراض والتسليف للجمعية، و مجال تقييم أداء لجان الإدارة للجمعية) تعزى لمتغيـر المهنـة ،

بينما كانت الفروق دالة إحصائيا في المجالات المتبقية والدرجة الكلية تبعا لمتغير المهنة. تظهـر النتائج أنه لا يوجد تأثير ودور لمهنة الأعضاء في المجالات المذكورة أعلاه ، وهذا راجع إلـى أن الأعضاء وبغض النظر عن مهنهم فان لهم رؤيا واضحة و مشتركة بمجال المعرفة بمفاهيم العمـل التعاوني ، ومجال الأولويات والأهداف بالنسبة للعضو ، ومجال خدمات الإقـراض والتـسليف ، ومجال تقييم لجان الإدارة ، حيث أن ذلك يعتمد على نوعية العضو ودرجة وعيه ومستوى ثقافتـه بالنسبة لمفاهيم العمل التعاوني ، كما أن الحصول على القروض من الجمعيات غير مرتبط بطبيعة المهنة ، وأن المعيار الأساس لذلك هو العضوية في الجمعيات التعاونية فقط وهذا ما أتفق مع نتائج العديد من الدراسات السابقة ، إضافة إلى أن تقييم العضو لأهداف الجمعية وأولويات العضو فيهـا ليس مرتبطاً بطبيعة مهنة العضو

فهناك أسباب أخرى تتعلق بأهداف الجمعية وهي أن أهداف الجمعيـات التعاونيـة تنـسجم مـع اعتبارات أخرى ، وكذلك بالنسبة لتقييم العضو للجان الإدارة فهذا التقييم ليس مرتبطاً بطبيعة مهنة العضو ، فقد يكون التقييم من منطلقات أخرى كالعائلية أو الفصائلية أو غير ذلك

ولتحديد بين من كانت الفروق في المجالات الدالة إحصائيا والدرجة الكلية استخدم اختبـار شـيفيه للمقارنات البعدية (Scheffe Post-hoc Test) بين المتوسـطات الحـسابية ، ونتـائج الجـداول (33.4) ، (34.4) ، (35.4)، (36.4) ، (37.4) ، (38.4)، (39.4) تبين ذلك .

31.4 مجال الخدمات الاجتماعية للجمعية

جدول33.4 : نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال الخدمات الاجتماعية للجمعية تبعا لمتغير المهنة

المهنة	مزارع	تاجر	موظف	غير ذلك
مزارع		0.25-	*0.27-	0.22-
تاجر			0.02-	0.02
موظف				0.04
غير ذلك				

يتضح من الجدول أعلاه (33.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجـال الخـدمات الاجتماعيـة للجمعية بين مزارع وموظف ولصالح موظف ، بينما لم تكن المقارنات الأخـرى دالـة إحـصائيا. ويعود السبب في ذلك إلى أن الأعضاء من الموظفين كان لارتباطهم واشتراكهم في الجمعية له مـا يبرره من الأهداف الاجتماعية التي يسعون للحصول عليها ، كالمكانة الاجتماعية فـي المجتمـع ، إضافة إلى الحصول على دور مؤثر أكثر من غيرهم من الأعضاء في قضايا المجتمع المختلفة .

32.4 مجال خدمات التسويق للجمعية

جدول 34.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال خدمات التسويق للجمعية تبعا لمتغير المهنة

المهنة	مزارع	تاجر	موظف	غير ذلك
مزارع		-0.43*	-0.25	-0.24
تاجر			0.18	0.19
موظف				0.06
غير ذلك				

يتضح من الجدول (34.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال خدمات التسويق للجمعية بـين مزارع وتاجر ولصالح تاجر ، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.والسبب يعود إلـى أن الأعضاء التجار كانوا يتوقعون الحصول على خدمات تسويقية أكثر جراء عضويتهم في الجمعيات التعاونية ، لأن ذلك مرتبط بطبيعة مهنهم التجارية ، وأن الجمعيات التعاونية لم تسهم فـي تحقيـق هدفهم في هذا المجال بالشكل المطلوب

33.4 مجال الخدمات الاقتصادية للجمعية

جدول 35.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال الخدمات الاقتصادية للجمعية تبعا لمتغير المهنة

المهنة	مزارع	تاجر	موظف	غير ذلك
مزارع		*0.40-	*0.30-	0.26-
تاجر			0.08-	0.13
موظف				0.05-
غير ذلك				

يتضح من الجدول أعلاه (35.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال الخـدمات الاقتـصادية للجمعية بين مزارع وتاجر وموظف ولصالح تاجر وموظف ، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا. وهذا راجع إلى أن الأعضاء من التجار والموظفين ، كان اعتقادهم هو الحـصول علـى الخدمات الاقتصادية التي تقدمها الجمعيات التعاونية ،أكثر من غيرهم كون ذلـك مـرتبط بطبيعـة مهنهم التي يعملون بها ، الأمر الذي لم تحققه الجمعيات التعاونية لهؤلاء بالشكل المناسب

34.4 مجال خدمات الإنتاج للجمعية

جدول 36.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال خدمات الإنتاج للجمعية تبعا لمتغير المهنة

المهنة	مزارع	تاجر	موظف	غير ذلك
مزارع		0.20-	*0.24-	0.05-
تاجر			0.03-	0.15
موظف				0.18
غير ذلك				

يتضح من الجدول أعلاه (36.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال خدمات الإنتاج للجمعية بين مزارع وموظف ولصالح موظف ، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.ويعود السبب في ذلك إلى أن الأعضاء من الموظفين قد يكون لهم علاقات واسعة مع العديد من الشركات والمؤسسات التي تقوم بتوريد مستلزمات الإنتاج ، إضافة إلى أن هؤلاء الأعضاء وبحكم وظائفهم لهم إطلاع على مدى مناسبة المستلزمات الزراعية من حيث الجودة والأسعار التي تناسب دخولهم الشهرية ، كما أنهم يستطيعون شراء هذه المستلزمات من مراكز التوريد التابعة للجمعيات من خلال الأقساط الشهرية، وليس كما هو الحال بالنسبة للمزارعين الذين يرتبط دفع أثمان المستلزمات الزراعية التي يشترونها من مراكز الجمعيات التعاونية بمواسم الإنتاج.

35.4 المجال التنظيمي والإداري

جدول 37.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في المجال التنظيمي والإداري تبعا لمتغير المهنة

المهنة	مزارع	تاجر	موظف	غير ذلك
مزارع		-0.31*	-0.27*	-0.13
تاجر			0.03	0.17
موظف				0.13
غير ذلك				

يتضح من الجدول أعلاه (37.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في المجال التنظيمي والإداري بين مزارع وتاجر وموظف ولصالح تاجر وموظف ، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا. وهذا راجع إلى الطبيعة المهنية لهؤلاء الأعضاء حيث أن تقييماتهم للنظام الإداري والتنظيمي للجمعيات التعاونية مبني على أسس مهنية وليس على اعتبارات أخرى ، إضافة إلى أن هؤلاء الأعضاء قد يكونوا على اتصال ومتابعة جيدة لجمعياتهم ويسهمون أكثر من الأعضاء المزارعين في تحسين الأداء الإداري والتنظيمي للجمعيات التعاونية .

36.4 مجال مساهمة دائرة التعاون من الناحيتين المالية والإدارية للجمعية

جدول 38.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال مساهمة دائرة التعاون من الناحيتين المالية والإدارية للجمعية تبعا لمتغير المهنة

المهنة	مزارع	تاجر	موظف	غير ذلك
مزارع		0.13-	*0.22-	*0.22-
تاجر			0.08	0.09-
موظف				0.05-
غير ذلك				

يتضح من الجدول أعلاه (38.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال مساهمة دائرة التعاون من الناحيتين المالية والإدارية للجمعية بين مزارع وموظف وغير ذلك ولصالح موظف وغير ذلك بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا. وقد يكون السبب في ذلك إلى ارتباطات وظيفية مـع دائرة التعاون ووزارة العمل ، إضافة إلى أنه ربما يكونوا من موظفي القطاع العام ، ومن الطبيعي أن تأتي الفروق في هذا المجال لصالحهم ولصالح غير ذلك ، إضـافة إلـى ارتباطـات فـصائلية وجهوية مع مدراء دائرة التعاون

37.4 الدرجة الكلية

جدول 39.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في الدرجة الكلية تبعا لمتغير المهنة

المهنة	مزارع	تاجر	موظف	غير ذلك
مزارع		-0.23*	-0.19*	-0.13
تاجر			0.03	0.09
موظف				0.06
غير ذلك				

يتضح من الجدول أعلاه (39.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في الدرجة الكلية بين مزارع وتاجر وموظف ولصالح تاجر وموظف ، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا. يتضح من النتائج بأن الفروق الإحصائية كانت لصالح تاجر وموظف في الدرجة الكلية للمجالات السابقة وهذا يعود إلى أن هؤلاء الأعضاء من المهنتين التاجر والموظف ، لديهم اهتماماتهم الخاصة في مجال تقييم عمل الجمعيات التعاونية وهذا أيضا راجع إلى الطبيعة المهنية وعلاقتها بمدى فاعليتهم وتجاوبهم مع كل أنشطة وخدمات الجمعيات التعاونية ،إضافة إلى الاعتقاد بأن الطبيعة المهنية لهم تفرض بأن تكون خدمات الجمعيات التعاونية لصالحهم بالأساس قبل غيرهم من الأعضاء كالمزارعين ، إضافة أيضا إلى ما يتمتعون به من مهارات وقدرات وحسن اتصال مع باقي أعضاء الجمعيات وخاصة لجان الإدارة ودائرة التعاون والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة .

38.4 الإجابة عن السؤال الفرعي الرابع

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في واقع جمعيـات التـسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد سنوات العمل في الزراعـة. للإجابـة عـن التساؤل استخدم تحليل التباين الأحادي، حيث يبين الجدول (40.4) المتوسطات الحـسابية ، بينمـا يبين الجدول (41.4) نتائج تحليل التباين الأحادي.

جدول 40.4: المتوسطات الحسابية لواقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية تبعا لمتغير عدد سنوات العمل في الزراعة

المجالات	1-5	6-10	11-15	أكثر من 15
مجال المعرفة بمفاهيم العمل التعاوني	2.61	2.54	2.68	2.45
مجال أهداف الجمعية والأولويات بالنسبة للعضو	2.53	2.36	2.59	2.46
مجال الخدمات الاجتماعية للجمعية	2.08	2.26	2.32	1.97
مجال خدمات التسويق للجمعية	1.97	2.12	2.24	1.70
مجال الخدمات الاقتصادية للجمعية	2.04	2.12	2.27	1.78
مجال خدمات الإنتاج للجمعية	2.13	2.33	2.30	2.10
مجال خدمات الإقراض الزراعي والتسليف للجمعية	1.92	2.19	2.35	2.11
المجال التنظيمي والإداري	2.18	2.36	2.30	2.13
مجال مساهمة دائرة التعاون من الناحيتين المالية والإدارية للجمعية	2.28	2.39	2.44	2.23
مجال تقييم أداء لجان الإدارة للجمعية	2.23	2.35	2.46	2.23
الدرجة الكلية	**2.20**	**2.30**	**2.40**	**2.12**

جدول 41.4 – أ: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية تبعا لمتغير عدد سنوات العمل في الزراعة

المجالات	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط المربعات	(ف)	الدلالة *
مجال المعرفة بمفاهيم العمل التعاوني	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 30 323	2.68 92.94 95.62	0.89 0.29	3.08	*0.02
مجال أهداف الجمعية والأولويات بالنسبة للعضو	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 30 323	1.90 50.99 52.90	0.63 0.15	3.98	*0.008
مجال الخدمات الاجتماعية للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 30 323	7.03 114.18 121.21	2.34 0.35	6.56	0.0001 *
مجال خدمات التسويق للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 30 323	15.66 128.24 143.90	5.22 0.40	13.02	0.0001 *
مجال الخدمات الاقتصادية للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 30 323	12.50 140.32 152.83	4.16 0.43	9.50	0.0001 *

جدول 41.4 - ب: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في واقـع أداء جمعيـات التـسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية تبعا لمتغير عدد سنوات العمل في الزراعة

مجال خدمات الإنتاج للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 30 323	3.30 126.92 130.23	1.10 0.39	2.77	*0.04
مجال خدمات الإقراض الزراعي والتسليف للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 30 323	6.78 184.19 190.97	2.26 0.57	3.92	*0.009
المجال التنظيمي والإداري	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 30 323	2.63 100.77 103.40	0.87 0.31	2.78	*0.04
مجال مساهمة دائرة التعاون من الناحيتين المالية والإدارية للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 30 323	2.51 104.48 106.99	0.83 0.32	2.57	*0.05
مجال تقييم أداء لجان الإدارة للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 30 323	2.93 104.58 107.52	0.97 0.32	2.99	*0.03
الدرجة الكلية	**بين المجموعات داخل المجموعات المجموع**	**3 30 323**	**4.06 69.83 73.89**	**1.35 0.21**	**6.20**	**0.0001 ***

يتضح من الجدول أعلاه (40.4) انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالـة (0.05 =α) في واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير عدد سـنوات العمل في الزراعة.ولتحديد بين من كانت الفروق استخدم اختبار شيفيه للمقارنات البعدية cheffe Post-hoc Test) بين المتوسطات الحسابية ، ونتائج الجـداول (42.4) ، (43.4) ، (44.4)، (45.4) ، (46.4) ، (47.4)، (48.4) ، (49.4) ، (50.4) ، (51.4)، (52.4) تبين ذلك .

39.4 مجال المعرفة بمفاهيم العمل التعاوني

جدول 42.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال المعرفة بمفاهيم العمل التعاوني تبعا لمتغير عدد سنوات العمل في الزراعة

عدد سنوات العمل في الزراعة	5-1	10-6	15-11	أكثر من 15
5-1		0.06	0.07-	0.15
10-6			0.13-	0.09
15-11				*0.22
أكثر من 15				

يتضح من الجدول أعلاه (42.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال المعرفة بمفاهيم العمـل التعاوني بين 11-15 سنة و أكثر من 15 سنة ولصالح 11-15 سنة، بينما لـم تكـن المقارنـات الأخرى دالة إحصائيا.وهذا راجع إلى أن عدد سنوات العمل بالزراعة لسنوات كبيرة ليس دليلاً على الإدراك والمعرفة الواضحة بمفاهيم العمل التعاوني ، وأن المعايير التي تحدد هذا الفهم تتعلق بطبيعة العضو ودرجة وعيه والتزامه نحو الجمعية ، كما أن عدد سنوات العمل في الزراعة مـن 11- 15 سنة كافية لإحداث إدراك ومعرفة واضحة بمفاهيم العمل التعاوني .

40.4 مجال أهداف الجمعية والأولويات بالنسبة للعضو

جدول 43.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال أهداف الجمعية والأولويات بالنسبة للعضو تبعا لمتغير عدد سنوات العمل في الزراعة

عدد سنوات العمل في الزراعة	5-1	10-6	15-11	أكثر من 15
5-1		0.17	0.06-	0.07
10-6			*0.23-	0.09-
15-11				0.13
أكثر من 15				

يتضح من الجدول أعلاه (43.4) أن الفروق كانت دالة إحـصائيا فـي مجـال أهـداف الجمعيـة والأولويات بالنسبة للعضو بين 6-10 سنوات 11- 15 سنة ولصالح 11-15 سنة، بينما لـم تكـن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.والسبب يعود إلى أن الأعضاء والذين تقع خبرتهم في العمـل فـي قطاع الزراعة بين 6-10 سنوات غير كافية لتحديد واضح من قبلهم لأهداف الجمعيـات التعاونيـة التي تسعى لتحقيقها ، كما أن هذه الفترة الزمنية ليست كافية للتعرف أكثر على واقعيـة الأهـداف وربما جاءت عضويتهم في الجمعية بناء على اعتبارات عائلية أو فصالية ليست لها علاقة بطبيعـة أهداف الجمعيات التعاونية الحقيقية

41.4 مجال الخدمات الاجتماعية للجمعية

جدول 44.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال الخدمات الاجتماعية للجمعية تبعا لمتغير عدد سنوات العمل في الزراعة

عدد سنوات العمل في الزراعة	5-1	10-6	15-11	أكثر من 15
5-1		0.17-	0.23-	0.11
10-6			0.06-	*0.28
15-11				*0.35
أكثر من 15				

يتضح من الجدول أعلاه (44.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال الخدمات الاجتماعية للجمعية بين (6-10 سنوات، 11-15 سنة) وأكثر من 15 سنة ولصالح (6-10 سنوات، 11-15 سنة) بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا. ويعود السبب في ذلك إلى أن الأعضاء الذين يعملون في قطاع الزراعة بين السنوات من 6-10وبين 11-15 سنة على التوالي ، قد انتسبوا لعضوية الجمعيات التعاونية بعد أن تأكد لهم الدور الاجتماعي الذي تقدمه الجمعيات التعاونية لأعضائها ، وخاصة فيما يتعلق في مجال تعزيز المكانة الاجتماعية . رغم أن خبراتهم في المجال الزراعي متواضعة قياساً بالآخرين الذين يعملون في المجال الزراعي منذ 15 عاما وأكثر ، حيث أن هؤلاء الأعضاء وبالإضافة إلى الرغبة في الحصول على الخدمات المختلفة من الجمعيات التعاونية فأنهم أكثر ما يرغبون في الحصول عليه هو الخدمات الاجتماعية والمتمثلة في الحصول على التدريب والتعليم والتأهيل وتعزيز الفرص المختلفة أمامهم

42.4 مجال خدمات التسويق للجمعية

جدول 45.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال خدمات التسويق للجمعية تبعا لمتغير عدد سنوات العمل في الزراعة

عدد سنوات العمل في الزراعة	5-1	10-6	15-11	أكثر من 15
5-1		0.14-	*0.26-	*0.27
10-6			0.12-	*0.41
15-11				*0.53
أكثر من 15				

يتضح من الجدول أعلاه (45.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال خدمات التسويق للجمعية بين 1-5 سنوات و 11-15 سنة ولصالح 11-15 سنة، وبين 1-5 سنوات وأكثر من 15 سنة ولصالح 1-5 سنوات ،وبين 11-15 سنة و أكثر من 15 سنة ولصالح 11-15 سنة، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.ويعود السبب في ذلك إلى أن الأعضاء وضمن هذه الفترة من السنوات من 1-5 و11-15 سنة ، هم أكثر الأعضاء الذين لم يحصلوا على الخدمات التسويقية التي تقدمها الجمعيات التعاونية وربما هذا راجع إلى حداثة التجربة والخبرة في العمل في القطاع الزراعي ، وأن عدم حصولهم على خدمات تسويقية بالشكل المطلوب مرتبط إلى حد ما بمدى خبرتهم وعملهم في المجال الزراعي ، وهذا سبب منطقي في أن تأتي الفروق الإحصائية لصالحهم

43.4 مجال الخدمات الاقتصادية للجمعية

جدول 46.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال الخدمات الاقتصادية للجمعية تبعا لمتغير عدد سنوات العمل في الزراعة

عدد سنوات العمل في الزراعة	5-1	10-6	15-11	أكثر من 15
5-1		0.08-	0.22-	0.26
10-6			0.14-	*0.34
15-11				*0.49
أكثر من 15				

يتضح من الجدول أعلاه (46.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال الخـدمات الاقتـصادية للجمعية بين (6-10 سنوات و 11-15 سنة) و أكثر من 15 سنة ولصالح (6-10 سـنوات و 11-15 سنة) ، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.يعود السبب في ذلك أيـضا إلـى أن هؤلاء الأعضاء ضمن هذه الفترة من السنوات 6-10 سنوات وبين 11-15 سنة ، هم أكثـر مـن غيرهم في عدم الحصول على الخدمات الاقتصادية التي تقدمها الجمعيات التعاونية ، وهذا راجـع إلى أن خبراتهم وتجاربهم في مجال العمل في القطاع الزراعي ، لم تكن حـافزاً قويـاً ومعـززا لحصولهم على الخدمات الاقتصادية ، لذا جاءت الفروق الإحصائية لصالحهم .

44.4 مجال خدمات الإنتاج للجمعية

جدول 47.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال خدمات الإنتاج للجمعية تبعا لمتغير عدد سنوات العمل في الزراعة

عدد سنوات العمل في الزراعة	5-1	10-6	15-11	أكثر من 15
5-1		0.19-	0.17-	0.03
10-6			0.02	*0.23
15-11				*0.20
أكثر من 15				

يتضح من الجدول أعلاه (47.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال خدمات الإنتاج للجمعيـة بين(6-10 سنوات و 11-15 سنة) و أكثر من 15 سنة ولصالح (6-10 سنوات و 11-15 سنة) بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.وهذا راجع إلى أن الجمعيات التعاونية تقـدم خـدمات الإنتاج إلى كافة الأعضاء بغض النظر عن عدد سنوات العمل في الزراعة ، حيث لم تأتي الفـروق الإحصائية لصالح من عملوا في الزراعة خلال سنوات أكثر من ذلك ، إضافة إلى أن حصول هؤلاء الأعضاء على خدمات الإنتاج من قبل الجمعيات التعاونية عزز لديهم الشعور بأهمية العمل التعاوني ودور الجمعيات التعاونية في تقديم الدعم للعاملين في مجال الإنتاج الزراعي بغض النظر عن الفترة الزمنية للعمل في الزراعة .

45.4 مجال خدمات الإقراض الزراعي والتسليف للجمعية

جدول 48.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال خدمات الإقراض الزراعي والتسليف للجمعية تبعا لمتغير عدد سنوات العمل في الزراعة

عدد سنوات العمل في الزراعة	5-1	10-6	15-11	أكثر من 15
5-1		0.27-	*0.43-	0.18-
10-6			0.16-	0.08
15-11				0.24
أكثر من 15				

يتضح من الجدول أعلاه (48.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجـال خـدمات الإقـراض الزراعي والتسليف للجمعية بين1-5 سنوات و 11-15 سنة ولصالح 11-15 سنة ، بينما لم تكـن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا. يعود السبب في ذلك إلى أن الأعضاء خلال هذه الفترة الزمنيـة من 11-15 سنة ، قد حصلوا على القروض الزراعية وأن هذه الفترة الزمنية كافية للحصول على هذه القروض من قبل الجمعيات التعاونية . أكثر من غيرهم من الأعضاء الـذين عملـوا بمجـال الزراعة لفترات زمنية قليلة من 1-5 سنوات ولذا لم تأتي الفروق الإحصائية لصالحهم علماً بـأنهم قد حصلوا على القروض من الجمعيات منذ اللحظة الأولى لانتسابهم للجمعيات التعاونية ، وهذا ما دلات عليه نتائج الدراسة ، ونتائج الدراسات السابقة التي تم التعرض لها سابقاً .

46.4 المجال التنظيمي والإداري

جدول 49.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في المجال التنظيمي والإداري تبعا لمتغير عدد سنوات العمل في الزراعة

عدد سنوات العمل في الزراعة	5-1	10-6	15-11	أكثر من 15
5-1		0.18-	0.12-	0.04
10-6			0.05	*0.22
15-11				0.17
أكثر من 15				

يتضح من الجدول أعلاه (49.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في المجـال التنظيمـي والإداري بين6 - 10 سنوات و أكثر من 15 سنة ولصالح 6-10 سنوات ، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.ويعود السبب في ذلك إلى درجة وعي العضو ودرجة ولائه للجمعيـة التعاونيـة وأن ذلك غير مرتبط بعدد سنوات العمل بالزراعة لفترات زمنية طويلة ، كما يكمن السبب في أن هؤلاء الأعضاء خلال الفترة الزمنية من 6-10 سنوات لديهم خبرة وإدراك ومعرفة مناسـبة بالمجـال الإداري والتنظيمي للجمعيات التعاونية ، أكثر من غيرهم من الأعضاء ، وقد يكون السبب في ذلك راجع إلى مستوى الاهتمام والثقافة الإدارية التعاونية

47.4 مجال مساهمة دائرة التعاون من الناحيتين المالية والإدارية للجمعية

جدول 50.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال مساهمة دائرة التعاون من الناحيتين المالية والإدارية للجمعية تبعا لمتغير عدد سنوات العمل في الزراعة

عدد سنوات العمل في الزراعة	5-1	10-6	15-11	أكثر من 15
5-1		0.10-	0.15-	0.05
10-6			0.05-	0.16
15-11				*0.21
أكثر من 15				

يتضح من الجدول أعلاه (50.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال مساهمة دائرة التعـاون من الناحيتين المالية والإدارية للجمعية بين11-15 سنة و أكثر من 15 سنة ولصالح11-15 سـنة بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.ويعود ذلك إلى الرضا عن الخدمات التي تقدمها دائرة التعاون للجمعيات التعاونية من خلال الدعم الفني واللوجستي ، وأن الأعضاء ضمن الفترة الزمنيـة من العمل في الزراعة بين 11-15 سنة ، قد حصلوا على تدريب وتأهيل ودعم في مجالات تحقيق وفرات ضريبية وتعزيز البنية التحتية لعمليات الإنتاج وغيرها والمقدمة من دائرة التعـاون ووزارة العمل ، كما أن تقييم هؤلاء الأعضاء قد انطلق ربما من أسس مهنية أو ربما لعلاقات شخصية مع مدراء التعاون ، وقد يكون السبب في ذلك راجع إلى مدى الإدراك والوعي بالدور الذي تقـوم بـه دائرة التعاون في مجال الخدمات المختلفة التي تقدمها للجمعيات التعاونية

48.4 مجال تقييم أداء لجان الإدارة للجمعية

جدول 51.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال تقييم أداء لجان الإدارة للجمعية تبعا لمتغير عدد سنوات العمل في الزراعة

عدد سنوات العمل في الزراعة	5-1	10-6	15-11	أكثر من 15
5-1		0.11-	0.22-	0.02
10-6			0.11-	0.11
15-11				*0.23
أكثر من 15				

يتضح من الجدول أعلاه (51.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجـال تقيـيم أداء لجـان الإدارة للجمعية بين11-15 سنة و أكثر من 15 سنة ولصالح11-15 سنة، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا. وهذا راجع إلى أن الأعضاء الذين يعملون بالزراعة ضمن الفترة الزمنيـة بين 11-15 سنة ، يرتبطون بعلاقات حسنة مع أعضاء لجان الإدارة ، إضافة إلى وجود ارتباطات فصائلية وعائلية بينهم وبين أعضاء لجان الإدارة .

49.4 الدرجة الكلية

جدول 52.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في الدرجة الكلية تبعا لمتغير عدد سنوات العمل في الزراعة

عدد سنوات العمل في الزراعة	5-1	10-6	15-11	أكثر من 15
5-1		0.10-	0.19-	0.08
10-6			0.09-	0.18
15-11				0.28
أكثر من 15				

يتضح من الجدول أعلاه(52.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في الدرجة الكلية بين11-15 سنة وأكثر من 15 سنة ولصالح11-15 سنة، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.والسبب في هذه النتيجة يعود إلى درجة وعي ومستوى ثقافة الأعضاء التعاونيين وكذلك مدى ارتباطهم وولائهم للجمعيات التعاونية التي يعملون من خلالها ، وان الأمر ليس له ارتباطات بعدد سنوات العمل في الزراعة لفترات طويلة ، كما أن طبيعة العلاقة التي قد تنشأ بين الأعضاء من جهة وبين أعضاء لجان الإدارة من جهة أخرى إضافة إلى دائرة التعاون ، والتي قد تكون أفضل من العلاقة التي تنشأ بين الأعضاء الآخرين واللجان المختلفة في الجمعيات التعاونية والذين يقعون ضمن الفترة الزمنية بين 1-5 و6-10 وبين 15- وأكثر من ذلك . كما أن الفترة بين 11-15 سنة كافية لتعريف العضو على أهداف الجمعيات التعاونية ، كما أنها فترة مناسبة لتعطي العضو القدرة على تقييم مجمل عمل الجمعيات التعاونية بأسلوب ربما يكون مبني على الواقعية إلى حدا ما

50.4 الإجابة عن السؤال الفرعي الخامس

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير نسبة مساهمة الزراعة في الدخل الشخصي.

للإجابة عن هذا السؤال استخدم تحليل التباين الأحادي، حيث يبين الجدول (53.4) المتوسطات الحسابية بينما يبين الجدول (54.4) نتائج تحليل التباين الأحادي.

جدول 53.4: المتوسطات الحسابية لواقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية تبعا لمتغير نسبة مساهمة الزراعة في الدخل الشخصي

المجالات	1-24%	25-49%	50-74%	75-99%
مجال المعرفة بمفاهيم العمل التعاوني	2.45	2.67	2.68	2.55
مجال أهداف الجمعية والأولويات بالنسبة للعضو	2.43	2.51	2.63	2.47
مجال الخدمات الاجتماعية للجمعية	2.005	2.32	2.18	2.14
مجال خدمات التسويق للجمعية	1.79	2.18	2.12	1.86
مجال الخدمات الاقتصادية للجمعية	1.86	2.22	2.17	1.83
مجال خدمات الإنتاج للجمعية	2.07	2.31	2.34	2.26
مجال خدمات الإقراض الزراعي والتسليف للجمعية	1.94	2.39	2.36	2.21
المجال التنظيمي والإداري	2.12	2.33	2.38	2.12
مجال مساهمة دائرة التعاون من الناحيتين المالية والإدارية للجمعية	2.19	2.45	2.49	2.30
مجال تقييم أداء لجان الإدارة للجمعية	2.15	2.46	2.51	2.37
الدرجة الكلية	**2.10**	**2.39**	**2.39**	**2.21**

جدول 54.4 - أ: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية تبعا لمتغير نسبة مساهمة الزراعة في الدخل الشخصي

المجالات	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحراف	متوسط المربعات	(ف)	الدلالة *
مجال المعرفة بمفاهيم العمل التعاوني	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 223	3.59 92.03 95.62	1.20 0.28	4.17	*0.006
مجال أهداف الجمعية والأولويات بالنسبة للعضو	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 223	1.74 51.15 52.90	0.58 0.16	3.63	*0.01
مجال الخدمات الاجتماعية للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 223	5.73 115.47 121.21	1.91 0.36	5.29	*0.001
مجال خدمات التسويق للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 223	10.007 133.90 143.90	3.33 0.41	7.97	0.0001 *
مجال الخدمات الاقتصادية للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 223	9.35 143.47 152.83	3.11 0.44	6.95	0.0001 *

جدول 54.4 - ب: نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في واقـع أداء جمعيـات التـسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية تبعا لمتغير نسبة مساهمة الزراعة في الـدخل الشخصي

مجال خدمات الإنتاج للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 223	5.02 125.23 130.23	1.67 0.39	4.28	*0.006
مجال خدمات الإقراض الزراعي والتسليف للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 223	14.76 176.21 190.97	4.92 0.55	8.93	0.0001 *
المجال التنظيمي والإداري	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 223	4.18 99.22 103.40	1.39 0.31	4.49	*0.004
مجال مساهمة دائرة التعاون من الناحيتين المالية والإدارية للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 223	5.94 101.05 106.99	1.98 0.31	6.27	0.0001 *
مجال تقييم أداء لجان الإدارة للجمعية	بين المجموعات داخل المجموعات المجموع	3 320 223	8.38 99.13 107.52	2.79 0.31	9.02	0.0001 *
الدرجة الكلية	**بين المجموعات داخل المجموعات المجموع**	**3 320 223**	**6.05 67.83 73.83**	**2.01 0.21**	**9.52**	**0.0001 ***

يتضح من الجدول (53.4) انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) فـي واقع أداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير نسبة مساهمة الزراعة في الدخل الشخصي، ولتحديد بين من كانت الفروق استخدم اختبار شيفيه للمقارنات البعديـة (Scheffe

(Post-hoc Test ،بين المتوسطات الحسابية ، ونتـائج الجـداول (55.4) ، (56.54) ، (57.4)، (58.4) ، (59.4) ، (60.4)، (61.4) ، (62.4) ، (63.4) ، (64.4)، (65.4) تبين ذلك .

51.4 مجال المعرفة بمفاهيم العمل التعاوني

جدول 55.4 : نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال المعرفة بمفاهيم لعمل التعاوني تبعا لمتغير نسبة مساهمة الزراعة في الدخل الشخصي

نسبة مساهمة الزراعة في الدخل الشخصي	%24-1	%49-25	%74-50	%99-75
%24-1		*0.21-	*0.22-	0.10-
%49-25			0.01-	0.11
%74-50				0.12
%99-75				

يتضح من الجدول أعلاه (55.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال المعرفة بمفاهيم العمـل التعاوني بين 1-24% و (25-49% ، و 50-74%) ولصالح (25-49% ، و 50-74%) بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.ويعود السبب في ذلك إلى أن هؤلاء الأعـضاء هـم مـن المزارعين الحقيقيين الذين يحتاجون العمل الجماعي لمساعدتهم في مجالات مختلفة تتعلق ، بعمليات الإنتاج والتسويق والخدمات الاقتصادية وغيرها من الخدمات ، وعليه فـأن مـستوياتهم المعرفيـة والثقافة في المجال التعاوني كانت أفضل من غيرهم من الأعضاء ، كما أن الأعضاء والذين تساهم الزراعة بدخولهم بشكل كبير ، فهذا لا يعطي دليل على أن مـستوى الـوعي والإدراك للمفـاهيم التعاونية هو كبير ، وكذلك الأمر مع الأعضاء من ذوات الـدخول المنخفـضة مـن الزراعـة .

52.4 مجال أهداف الجمعية والأولويات بالنسبة للعضو

جدول 56.4 : نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال أهداف الجمعية والأولويات بالنسبة للعضو تبعا لمتغير نسبة مساهمة الزراعة في الدخل الشخصي

نسبة مساهمة الزراعة في الدخل الشخصي	%24-1	%49-25	%74-50	%99-75
%24-1		0.08-	*0.19-	0.03-
%49-25			0.11-	0.04
%74-50				0.16
%99-75				

يتضح من الجدول أعلاه (56.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال أهداف الجمعية والأولويات بالنسبة للعضو بين 1-24% و 50-74% ولصالح 50-74% ، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.وهذا راجع إلى أن الأعضاء ضمن هذه الفئة من الدخول يعتبرون أن أهداف الجمعيات التعاونية واضحة وقابلة للتحقيق وأنها جاءت بناء على الحاجات الفعلية التي يحتاجها المزارعين ، أكثر من غيرهم من الأعضاء والتي تقع دخولهم ضمن الفئة من 1-24% ، إضافة إلى أنهم على درجة مناسبة من الوعي بأهمية وأهداف العمل التعاوني وبالخدمات التي يقدمها لجمهور الأعضاء

53.4 مجال الخدمات الاجتماعية للجمعية

جدول 57.4 : نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال الخدمات الاجتماعية للجمعية تبعا لمتغير نسبة مساهمة الزراعة في الدخل الشخصي

نسبة مساهمة الزراعة في الدخل الشخصي	%24-1	%49-25	%74-50	%99-75
%24-1		*0.32-	0.17-	0.13-
%49-25			0.14	0.18
%74-50				0.03
%99-75				

يتضح من الجدول أعلاه (57.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال الخدمات الاجتماعيـة للجمعية بين 1-24% و (25-49%) ولصالح (25-49%) بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.يعود السبب في أن هؤلاء الأعضاء ضمن هذه الفئة من الدخول يعتقدون بـأن الخـدمات التي يجب أن تقدمها الجمعيات التعاونية لا تقتصر على الخدمات الاقتصادية والتسويقية والإنتاجيـة وغيرها من الخدمات ، بل أن الجمعيات تلعب دوراً هام أخر لأعـضائها وهـو تعزيـز المكانـة الاجتماعية لأعضائها وتعزيز قدراتهم وتأهلهم في مجال الثقافة والعمل التعاوني والجماعي وزيـادة التضامن بين الأعضاء .

54.4 مجال خدمات التسويق للجمعية

جدول 58.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال خدمات التسويق للجمعية تبعا لمتغير نسبة مساهمة الزراعة في الدخل الشخصي

نسبة مساهمة الزراعة في الدخل الشخصي	%24-1	%49-25	%74-50	%99-75
%24-1		-0.38*	-0.32*	-0.06
%49-25			0.06	0.32*
%74-50				0.25
%99-75				

يتضح من الجدول أعلاه (58.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال خدمات التسويق للجمعية بين 1-24% و (25-49% ، و 50-74%) ولصالح (25-49% ، و 50-74%) ، وبين 25-49% و 75-99% ولصالح 25-49%، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا يعود السبب في هذه النتيجة إلى أن الأعضاء والتي تقع دخولهم من الزراعة ضمن الفئة من 25-49 % هم أكثر الفئات تضرراً من نقص وضعف خدمات التسويق التي تقدمها الجمعيات التعاونية وهذا راجع إلى أن مساهمة الزراعة تشكل 50% تقريباً من دخولهم السنوية ، وان الزراعة قطاع مهم بالنسبة لهم فالجمعيات التعاونية لم تقدم الخدمات التسويقية التي كانوا يتوقعونها

55.4 مجال الخدمات الاقتصادية للجمعية

جدول 59.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال الخدمات الاقتصادية للجمعية تبعا لمتغير نسبة مساهمة الزراعة في الدخل الشخصي

نسبة مساهمة الزراعة في الدخل الشخصي	1-24%	25-49%	50-74%	75-99%
1-24%		-0.36*	-0.31*	0.02
25-49%			0.05	0.39*
50-74%				0.34*
أكثر من 15				

يتضح من الجدول أعلاه (59.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال الخدمات الاقتـصادية للجمعية بين 1-24% و (25-49% ، و 50-74%) ولصالح (25-49% ، و 50-74%) ، وبين 25-49% و 75-99% ولصالح 25-49%، وبين 50-74% و 75-99% ولصالح 50-75%، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا .وهذا راجع إلى الأعضاء ضمن الفئتين الوسطية من الدخول كانت أكثر من غيرها تأثراً من نقص وضعف الخدمات الاقتصادية التي تقدمها الجمعيـات التعاونية ، وهذا راجع أيضاً إلى هاتين الفئتين حيث تعتمد اعتمادا كبيراً على خـدمات التعاونيـات وخاصة في المجال الاقتصادي من خلال الحاجة لتحسين الدخول وإتاحة فرص العمل أكثر أمامهم وتوفير الحماية من استغلال التجار لهم ، وحل مشكلة فائض الإنتاج لديهم وغيرها مـن الخـدمات الاقتصادية فكلما كان العضو ممن تشكل الزراعة نسبة هامة في دخله كلمـا عنـت لـه عـضوية الجمعيات التعاونية الكثير .

56.4 مجال خدمات الإنتاج للجمعية

جدول 60.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال خدمات الإنتاج للجمعية تبعا لمتغير نسبة مساهمة الزراعة في الدخل الشخصي

نسبة مساهمة الزراعة في الدخل الشخصي	1-24%	25-49%	50-74%	75-99%
1-24%		-0.24*	-0.27*	-0.18
25-49%			-0.02	0.05
50-74%				0.08
75-99%				

يتضح من الجدول أعلاه (60.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال خدمات الإنتاج للجمعية بين 1-24% و (25-49% ، و 50-74%) ولصالح (25-49% ، و 50-74%) ، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا. ويعود ذلك إلى هؤلاء الأعضاء ضمن الفئتين الوسطية من الدخول الذي تعود من المجال الزراعي ، هم أكثر الأعضاء احتياجا للجمعيات التعاونية من أجل توفير مستلزمات الإنتاج المناسبة من حيث الأسعار والجودة والكميات ، إذ أنهم يعتمدون اعتماد كبير على القطاع الزراعية في تعزيز الدخول السنوية لهم .

57.4 مجال خدمات الإقراض الزراعي والتسليف للجمعية

جدول 61.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال خدمات الإقراض الزراعي والتسليف للجمعية تبعا لمتغير نسبة مساهمة الزراعة في الدخل الشخصي

نسبة مساهمة الزراعة في الدخل الشخصي	%24-1	%49-25	%74-50	%99-75
%24-1		-0.45*	-0.42*	-0.27
%49-25			0.03	0.18
%74-50				0.14
%99-75				

يتضح من الجدول أعلاه (61.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجـال خـدمات الإقـراض الزراعي والتسليف للجمعية بين 1-24% و (25-49% ، و 50-74%) ولصالح (25-49% ، و 50-74%) بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.ويعود ذلك إلى اعتماد هؤلاء الأعـضاء على الدخول الزراعية بشكل أساسي أو جزئي ،وبذلك يكونون أكثر اهتماما بمدى توفير الجمعيـات التعاونية للقروض والسلف وذلك من أجل مساهمة هذه القروض فـي تحـسين وزيـادة إنتـاجهم الزراعي والذي يسهم في زيادة وتحسين دخولهم الشخصية .

58.4 المجال التنظيمي والإداري

جدول 62.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في المجال التنظيمي والإداري لمتغير نسبة مساهمة الزراعة في الدخل الشخصي

نسبة مساهمة الزراعة في الدخل الشخصي	1-24%	25-49%	50-74%	75-99%
1-24%		*0.20-	*0.25-	0.06
25-49%			0.04-	*0.21
50-74%				*0.25
75-99%				

يتضح من الجدول أعلاه (62.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في المجال التنظيمي والإداري بين 1-24% و (25-49% ، و 50-74%) ولصالح (25-49% ، و 50-74%) ، وبين 25-49% و 75-99% ولصالح 25-49%، وبين 50-74% و 75-99% ولصالح 50-75%، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا .وهذا راجع إلى الأعضاء ضمن الفئتين الوسطية من الدخول وبحكم طبيعتهم الزراعية ، حيث يتمتعون بقدر مناسب من الوعي والإدراك للمفاهيم الإدارية والتنظيمية للجمعيات التعاونية ، إضافة إلى أنهم من الأعضاء الحريصين على الاجتماعات الدورية للجمعيات التعاونية والمساهمة في النشاطات الإدارية والتنظيمية المختلفة التي تماسها الجمعيات في إطار عملها الإداري والتنظيمي .

59.4 مجال مساهمة دائرة التعاون من الناحيتين المالية والإدارية للجمعية

جدول 63.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال مساهمة دائرة التعاون من الناحيتين الماليـة والإدارية للجمعية تبعا لمتغير عدد سنوات العمل في الزراعة

نسبة مساهمة الزراعة في الدخل الشخصي	1-24%	25-49%	50-74%	75-99%
1-24%		*0.26-	*0.30-	0.11-
25-49%			0.03-	0.15
50-74%				0.18
75-99%				

يتضح من الجدول أعلاه (63.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال مساهمة دائرة التعاون من الناحيتين المالية والإدارية للجمعية بين 1-24% و (25-49% ، و 50-74%) ولصالح (25-49% ، و 50-74%) ، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.ويعود السبب في ذلك إلـى أن هؤلاء الأعضاء وضمن الفئتين من الدخول الوسطية يعتمدون في تقييمهم على دراية ومعرفـة واضحة بدور وعمل دائرة التعاون في وزارة العمل ، إضافة إلى أن هؤلاء الأعضاء قد يكون لهم ارتباطات وعلاقات معرفية وشخصية مع مدراء التعاون ، وربما تقييمهم مرتبط أيـضا بمـصالح عائلية وفصائلية مع مدراء التعاون

60.4 مجال تقييم أداء لجان الإدارة للجمعية

جدول 64.4: نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في مجال تقييم أداء لجان الإدارة للجمعية تبعا لمتغير عدد سنوات العمل في الزراعة

نسبة مساهمة الزراعة في الدخل الشخصي	1-24%	25-49%	50-74%	75-99%
1-24%		-0.31*	-0.36*	-0.22
25-49%			-0.04	0.08
50-74%				0.13
75-99%				

يتضح من الجدول أعلاه(64.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في مجال تقييم أداء لجـان الإدارة للجمعية بين 1-24% و (25-49% ، و 50-74%) ولصالح (25-49% ، و 50-74%) ، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا.ويعود السبب إلى علاقات شخصية مـع أعـضاء لجـان الإدارة ، وقد يكون السبب أيضا له علاقة بالامتيازات التي يوفرها أعضاء لجـان الإدارة لهـؤلاء الأعضاء دون غيرهم من الأعضاء ، إضافة إلى وجود أسباب أخرى عائلية وحزبية .

61.4 الدرجة الكلية

جدول 65.4 : نتائج اختبار شيفيه لدلالة الفروق في الدرجة الكلية تبعا لمتغير عدد سنوات العمل في الزراعة

نسبة مساهمة الزراعة في الدخل الشخصي	1-24%	25-49%	50-74%	75-99%
1-24%		*0.28-	*0.28-	0.11-
25-49%			0.07	0.17
50-74%				0.17
75-99%				

يتضح من الجدول أعلاه(65.4) أن الفروق كانت دالة إحصائيا في الدرجة الكلية بين11 بـين 1-24% و (25-49% ، و 50-74%) ولـصالح (25-49% ، و 50-74%) ، بينمـا لـم تكـن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا. وهذا راجع إلى أن هؤلاء الأعضاء وضمن الفئتين الوسطية مـن الدخول الشخصية والتي جاءت معظم الفروق الإحصائية لصالحهم في هذا المجال ، اعتبارات عديدة تتعلق بدرجة الوعي والإدراك لمفاهيم العمل الجماعي والتعاوني وإلى حاجاتهم الفعلية والحقيقية من الخدمات المختلفة التي تقدمها التعاونيات رغم أنهم لا يشكلون أغلبية من أعضاء الجمعيات التعاونية فالأمر مرتبط أيضا في اعتبارات ربما عائلية وحزبية وخاصة مع أعـضاء لجـان الإدارة ودائـرة التعاون كما أن ارتفاع نسبة الدخول التي تعطيها الزراعة للأعضاء الآخرين لـيس بالـضرورة أن يرتبط هذا مع احتياج هؤلاء الأعضاء من الخدمات المختلفة للجمعيات التعاونية وربما كان أقـرب احتياج خدمات الجمعيات التعاونية لمن شكلت الزراعية نسبة تتراوح بين 25 % في حدها الأدنـى 75-% في حدها الأعلى من دخولهم .

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

يعرض الباحث في هذا الفصل أهم الاستنتاجات التي توصلت لها الدراسة ، كما يعـرض الباحـث لأهم التوصيات والتي يرى الباحث ضرورة العمل عليها من أجل تعزيز دور جمعيـات التـسويق التعاونية ، في النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأعضاء المنتسبين .

1.5 الاستنتاجات

خرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات ومنها الأتي :

- أظهرت نتائج الدراسة بأن مستوى المعرفة بمفاهيم العمل التعاوني لـدى أعـضاء جمعيـات التسويق التعاونية وأفراد المجتمع المحلي هو مستوى إيجابي .

- هناك وضوح في أهداف جمعيات التسويق التعاونية بالنسبة للأعضاء، كما أن إدراك الأعضاء لأولوياتهم في عضوية الجمعيات التعاونية أيضا كانت واضحة .

- هناك دور كبير لجمعيات التسويق التعاونية في تعزيز المكانة الاجتماعيـة لأعـضائها فـي المجتمع ، كما كان لها دور كبير في تعزيز التضامن بين أعضائها ومحاربة الفردية في العمل ، وتعزيز أسلوب القيادة الجماعية في إدارة عمل الجمعيات .

- محدودية و ضعف دور جمعيات التسويق التعاونية في مجال الخدمات التسويقية والاقتـصادية

المقدمة للأعضاء ، وأن دورها في تقديم الخدمات التسويقية المختلفة وكذلك في تقـديم الخـدمات الاقتصادية ، بقي دون المستوى المنشود ، والذي لا ينسجم مع الدور الفعلي والحقيقي المنتظر منها خاصة وأنها جمعيات أنشأت بالأساس من اجل تقديم خدمات تسويقية واقتصادية لأعضائها .

- يستدل من نتائج الدراسة بأن الخدمات التي تقدمها الجمعيات التعاونية في مجال الإنتاج وتوفير بنية تحتية مناسبة لهذا الغرض كان بمستوى كبير

- أوضحت نتائج الدراسة بأن الجمعيات التعاونية كان لها دوراً كبيراً في تقديم التسهيلات الماليـة والقروض لأعضائها من أجل تمكينهم وزيادة الفرص أمامهم .

- يستدل من نتائج الدراسة بأن الأداء الإداري والتنظيمي لجمعيات التسويق التعاونية كان كبيـرا وأن الجمعيات التعاونية كانت تدار وفقاً لآلية إدارية تتيح فرصة أكبر أمام الأعضاء للمـشاركة في مختلف الأنشطة الإدارية والتنظيمية .

- يستدل من نتائج الدراسة بأن مساهمة دائرة التعاون في وزارة العمل الفلـسطينية ، كـان لهـا إسهاماً كبير من حيث تقديم الدعم الإداري والمالي وفي تعزيز القـدرات الفنيـة والتنظيميـة لجمعيات التسويق التعاونية .

- أوضحت نتائج الدراسة بأن أداء لجان الإدارة في قيادة وإدارة عمل جمعيات التسويق التعاونية ، كان كبيرا وان تقييم أعضاء الهيئات العمومية للجان الإدارة كان متوافقاً مـع مـستوى الأداء المطلوب .

2.5 التوصيات

يعرض الباحث أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة وهي كما يأتي:

- تعزيز مفاهيم العمل الجماعي والتعاوني بين أفراد المجتمع المحلي ولدى أعـضاء الجمعيـات التعاونية وذلك من خلال تضمين الفكر والثقافة التعاونية في المناهج المدرسية والجامعية إضافة إلى الاهتمام بنشر المفاهيم التعاونية في وسائل الإعلام المختلفة وخاصة الرسمية منهـا ومـن خلال تعميم التجارب الناجحة لعمل بعض الجمعيات التعاونية على المستوى المحلي والدولي .

- أن تلعب الجهات المختصة بعمل الجمعيات التعاونية ومنها دائـرة التعـاون ووزارة العمـل ، دورا في تعزيز وتبنى المعايير الحقيقية لإنشاء وتأسيس الجمعيات التعاونية وأن تكـون هـذه المعايير دائماً مرتبطة بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها .وأن لا تكون المنطلقات مبنية على اعتبارات عائلية أو حزبية أو سياسية

- ضرورة أن تعمل جمعيات التسويق التعاونية على تقديم المنفعة الحقيقية والخـدمات التـسويقية الضرورية الواجب تقديمها لجمهور الأعضاء ، كونها جمعيات أنشأت بالأساس من أجل تقـديم الخدمات التسويقية والاقتصادية وأن يكون هناك التزام واضح من قبل هذه الجمعيات بتحقيـق أهداف أعضائها الاقتصادية والتسويقية ، كما يجب على دائـرة التعـاون ان تـضع المعـايير المناسبة لضمان التزام جمعيات التسويق التعاونية بالأهداف التي أنشأت من أجلها .

- ضرورة أن تعمل دائرة التعاون ووزارة العمل على إعادة الامتياز ،لجمعيات التسويق التعاونية في إصدار شهادات المنشأ والتي كانت تصدرها جمعيات التسويق التعاونية وبالتعاون مع وزارة الزراعة في الماضي وليس للغرف التجارية ووزارة الزراعة كما هو حاصل الآن سـيما وأن الجمعيات التعاونية هي بصورة أقرب على احتياجات المزارعين من الغرف التجاريـة ولهـا علاقات مباشرة مهم .

- على الجمعيات التعاونية العمل على جدولة ديون القروض المتربة على الأعـضاء وإعادتهـا لصناديق الجمعيات وأن تضع آليات ومعايير أكثر وضوحاً في منح القروض والسلف الماليـة للأعضاء.

- ضرورة أن تلتزم الهيئات العمومية في الجمعيات التعاونية بالمشاركة الفاعلـة فـي حـضور الاجتماعات الدورية وان يكون لها دورا واضحاً في إسـناد و تطـوير الخطـط المـستقبلية للجمعيات التعاونية .

- ضرورة أن تعمل دائرة التعاون ووزارة العمل على إقرار واعتماد قانون التعـاون الفلـسطيني والذي يراعي الخصوصية الفلسطينية ويضع الأساس المتـين للنهـوض بالحركـة التعاونيـة الفلسطينية إضافة إلى ضرورة أن تعمل دائرة التعاون على تقديم الـدعم المـالي للجمعيـات التعاونية وأن تشجع عمليات التنسيق والتعاون المشترك بين مختلف المؤسـسات الاقتـصادية الأهلية في المجتمع وبما يخدم عمل الجمعيات التعاونية ، إضافة أيضا إلـى ضـرورة تقـديم

التدريب والتأهيل لأعضاء الجمعيات التعاونية وبالأخص أعضاء لجان الإدارة من أجل تحسين أدائها الإداري والمالي والتنظيمي .وأن تسهم دائرة التعاون في تحسين وتطوير البنى التحتيـة في المجالات التسويقية والإنتاجية التي تمتلكها الجمعيات .

- أن تعمل لجان الإدارة على تعزيز مبدأ القيادة الديمقراطية في عملها وان تقبل بمبدأ النقد والنقد الذاتي وان تلزم بالمعايير والقوانين الناظمة للعمل التعاوني بصورة واضحة ، وان يكون عملها ينطوي على المسائلة والشفافية وخاصة فيما يتعلق بالأمور المالية .

- يوصي الباحث إلى ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والبحوث والمسوح الميدانيـة حـول الحركة التعاونية الفلسطينية والهادفة إلى تشخيص المشكلات والمعوقات التي تعترض العمـل التعاوني وإلى ضرورة تضافر الجهود لنشر الفكر والثقافة التعاونيـة فـي المجتمـع المحلـي وضرورة التنسيق والتعاون بين مختلف التعاونيات

- يوصي الباحث إلى ضرورة إنشاء وتأسيس معهد التدريب التعاوني والذي يهدف إلـى تقـديم التدريب والتأهيل إلى أعضاء الجمعيات التعاونية والعاملين فيها بمختلف فروعهـا وأنواعهـا والمساهمة الفعلية في نشر الثقافة والفكر والمبادئ التعاونية في المجتمع

قائمة المراجع

- إسماعيل ، ص (2006) الآفاق المستقبلية لدور الجمعيات التعاونيـة فـي مجـال التـسويق الزراعي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 34 ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت
- العملة ،ع (1989) الحركة التعاونية في الوطن المحتل ودورها في تحقيـق التنميـة الريفيـة ،مجلة صامد ، العدد 76
- مجاهد ، ص (2005) ،التعاونيات.وقود البناء الذاتي، إسلام أون لاين ،2005/11/13 www.islamonline.net/Arabic/economics/2005/03/article08.shtm
- البرعي، أ (1983) الحركة التعاونية من الوجهتين التشريعية والفكرية ،دار الفكر العربـي ، القاهرة
- أبو الرب، أ ،و زيتون، ع (1983) النشاط التجاري والحركة التعاونيـة فـي الأردن، د.م ، عمان -الأردن
- الفيل ، أ (1981) القواعد والأساليب التسويقية الزراعية والتسويقية التعاونية الزراعية ،الطبعة الأولى ،دار المطبوعات الجديد ، القاهرة
- الربايعة ، أ (1988) مقومات التنمية ومعوقاتها ،مكتبة الجامعة الأردنية ،عمان - الأردن
- القطب ، إ (1968) الخصائص الاجتماعية للتعاون ، منشورات المعهد التعـاوني ، عمـان - الأردن
- الدسوقي ، ك (1971) الاجتماع ودراسة المجتمع ،الطبعة الأولى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة
- الخشاب ، م (1965) علم الاجتماع ومدارسه ، الكتاب الشافي ، مكتبة الأنجلـو المـصرية ، القاهرة
- المؤسسة التعاونية الأردنية (2008) نـشأة وتـاريخ تطـور العمـل التعـاوني المـنظم المؤطر،2008/4/4 . www.jcc.gov.jo/services/detail.asp?id
- أبو الخير ،ك (1978 أ) دراسات في التسويق التعاوني ، مكتبة عين شمس، القاهرة
- أبو الخير ،ك (1986 ب) تنظيم وإدارة النشاط التعاوني في عالم متغير ، مكتبة عين شمس ، القاهرة

- الحيالي ، و (2002) محاسبة الجمعيات التعاونية ، دار الحامد ، عمان - الأردن
- الشيشكلي ،م (2007) مستقبل القطاع التعاوني في سوريا ،2007/6/13 www.mafhoum.com/syr/articles_02/shishkali/shishkali.htm

- أبو عون ، ج (1994) الحركة التعاونية الفلسطينية ودورها في التنمية ، مجلة صامد الاقتصادي ، العدد 97
- الذيب ،ن (1997) الجمعيات التعاونية الزراعية الواقع والآفاق ، منشورات وزارة الزراعة الفلسطينية
- العتيبي،م (2006) دور ومستقبل التعاون الزراعي والزراعة التعاونية 2006/9/2 www.sudaneseonline.org/forum/viewtopic.php?p=67626

- الساعاتي ،ح (1970) الحركة التعاونية نشأتها وفلسفتها وتطبيقها، دار الطباعة والنشر ، القاهرة

- الشنواني ،ص (1971) التسويق مبادئ وسياسات ،الدار المصرية للطباعة والنشر،بيروت-لبنان
- الكفري، م (1994) المنظمات التعاونية في الوطن العربي ، منشورات وزارة الثقافة – الجمهورية العربية السورية - دمشق
- الزغموري،ع (1991) الجمعيات التعاونية والتنمية في الأراضي المحتلة ،القدس ،منشورات مركز العمل التنموي "معا"
- القحطاني ،س،القنيبط، م، إسماعيل ، ص ، حبيشة ، ح (2003) التسويق الزراعي في المملكة العربية السعودية "الواقع والصعوبات والحلول" ،كلية علوم الأغذية والزراعة ، جامعة الملك سعود ، دراسة ميدانية غير منشورة
- النفيسة ،م (2006) تحليل الأداء الاقتصادي للجمعية التعاونية الزراعية في البطين بمنطقة القصيم ، رسالة ماجستير ، كلية علوم الأغذية والزراعة ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية
- أبو العز، أ (2001) دور التعاونيات الزراعية في التنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات الزراعية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
- الوابلي ،ع، القحطاني ،ع،السكران ،م،عيسى،س (2004) تفعيل الدور التعاوني في التسويق الزراعي لغرض دعم الجهود المبذولة لمعالجة مشكلات التسويق الزراعي في المملكة العربية السعودية ، دراسة ميدانية ، الغرفة التجارية الصناعية في الرياض

- الحيدري، ع، العبيد ،ع (1992) دراسة تحليلية عن الميكنة الزراعية في المملكة العربية السعودية مع التركيز على دور الجمعيات التعاونية الزراعية ، بحث محكم ، مركز البحوث وتنمية الموارد البشرية ، كلية الاقتصاد والإدارة ، جامعة الملك سعود
- الكايد ، م (1992) الجمعيات التعاونية ودورها في التغيير الاجتماعي في الريف الأردني ، دراسة ميدانية في محافظة البلقاء ، الجامعة الأردنية ، عمان
- الشاذلي ، ف (1988) المنظمات التعاونية : عالمياً – عربياً ، الكويت ، مطبعة دار السلام
- العولقي ، ن ، هندي ، ع (1986) الآفاق المستقبلية لدور التعاونيات الزراعية في الجمهورية العربية اليمنية، دراسة ميدانية منشورة ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 26، جامعة الكويت
- المجلس الاقتصادي للتنمية والأعمار "بكدار" (2008) القطاع الزراعي الفلسطيني ومظاهر التهميش التي تعتريه ، دراسة ميدانية منشورة ، جريدة القدس ،فلسطين ، العدد 13809، التاريخ 2008/1/28
- التركي ،خ (1990) العوامل المؤثرة في نجاح الجمعيات التعاونية الزراعية في منطقة القصيم رسالة ماجستير ، جامعة الملك سعود ، الرياض
- العزب ، ه (1990) تقييم أداء الجمعيات التعاونية الزراعية من الناحية التمويلية في الأردن ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان
- بشر ،ع (2003) تقويم كفاءة أداء الجمعيات التعاونية الزراعية في الجمهورية اليمنية ، دراسة تطبيقية على الجمعيات التعاونية العامة للمستلزمات الزراعية ، رسالة ماجستير ، جامعة عدن ، اليمن
- قاسم ،ج، مزهر ،أ ، الصرايرة، ل، مفاهيم زراعية حديثة ،(2004) ،دار الشروق ، عمان-الأردن
- وحدة التنمية التعاونية (2000) أوضاع وأولويات الجمعيات التعاونية العاملة في فلسطين ، دراسة ميدانية ، الأتحاد التعاوني الزراعي ، فلسطين
- وزارة العمل الفلسطينية (1997) منشورات وزارة العمل ،مسودة مشروع قانون التعاون الفلسطيني
- ود،ع ،علي ،ع ، أبو صندل ،إ ، الفضالة ، ن ، البحيري ، س (2007) هل فشلت الحركة التعاونية في البحرين ؟ ، دراسة ميدانية سابقة ،أخبار الخليج

- ياسين ، ف (1992) تقييم دور لجنة المراقبة في الجمعيات التعاونية الأردنية ، قطاع الإسـكان رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان
- عبد الفتاح ، م (1973) التسويق ،الطبعة الأولى ، دار المعارف،الأسكندرية

- عقيلي ،ع ، العبدلي، ق، الغدير ،ح مبادئ التسويق مدخل متكامل (1994) ، دار زهـران للنشر والتوزيع ،عمان - الأردن
- عيسى ، س (2003) دور التسويق الزراعي الكفؤ في مواجهة سلبيات العولمة ، اللقاء العلمـي السادس للجمعية السعودية للعلوم الزراعية ، كلية الزراعة ، جامعة الملك سعود .
- عفر ، م (1998) لماذا التعاون في التسويق الزراعي ، دراسـة ميدانيـة ،كليـة الاقتـصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، المملكة العربية السعودية
- عبيدات،م (2000) التسويق الزراعي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن
- خلاف ، م (1990) دور الجمعيات التعاونية الزراعية في تنمية البيئة المحلية بمركـز كـوم حمادة محافظة البحيرة ، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ,القاهرة
- شومان ،ع (1979) التعاونيات ، دار الفكر ، دمشق
- شويكة،أ (1998) مساهمة الحركة التعاونية الزراعية التسويقية في تحقيق التنمية الزراعية فـي المحافظات الشمالية لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنيـة ، عمان
- قرزم ، ج (1997) التنمية بالاعتماد على الذات ،القدس ، منشورات مركز العمل التنموي "معاً"
- زكي ، م ، المقري ، ع (،1998) مبادئ التسويق الزراعي ،إدارة المطبوعات والنشر، جامعة الفاتح
- فوده ، م (2003) تحليل وتقييم خدمات الجمعيات التعاونية الزراعية للأعـضاء المنتـسبين ، دراسة ميدانية ، مركز البحوث الزراعية، القاهرة
- مقابلة مع مدير التعاون في وزارة العمل 2008/1/21

المراجع الأجنبية

- Tennbakk, B. (1995) Marketing Cooperatives in Mixed Duopolies.**Jour.of Agric.Econ**.,Vol.46 , No.1

- Gellynck (1995) Structure, Conduct, and Performance of European Food Sector: **European Rev. Agric. Econ.**

- Lambert, P. (1963) studies in the social philosophy of cooperation ,cooperative League of the U.S.A ,o.p.city

- Caves,R.(1987) American Industry , Structure , Conduct, Performance, 6th. Ed. Prentice Hall , TNC

- Folwell, R.and Wang, M. (1998) An Empirical Bargaining Model of Price Discovery: An Application to the Washington/ Oregon Asparagus Industry .**International Food and Agribusiness Management Review** 1(4)
- Bertrand (1958) Rural sociology mcgraw. HillBook company.Inc U.S.A
- Kocturk, M. (2006) The Marketing of Table Grapes and Farmers Organization in Turkey (AlaOehir Case Study), **Journal of Biological**, issue 5, Asian Network For Scientific Information

- Andri, B. (2006) Analysis on characteristics of three Dairy Cooperatives Sampled in East Java, **Journal of Applied Sciences, Albakestan** ,Issue,4, Asian Network For Scientific Information

- Miran, B. (2005) Farmers' Attitudes Toward Crop Planning in Turkey, Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Ege University, **Journal of Biological**, issue 8, Asian Network For Scientific Information

- Garrido, S. (2007) Why Did Most Cooperatives Fail? Spanish Agricultural Cooperation in the Early Twentieth Century, Department of Economics, Jaume I University, 12071 Castellón, Spain

- Johannes, K and Stoffregen, H (1975) How to measure the efficiency of agricultural cooperatives in developing countries : a case study, Kenya, Rome : Food and Agriculture Organization of the United Nations

ملحق : 1.3

بسم الله الرحمن الرحيم

معهد التنمية المستدامة

جامعة القدس

يقوم الباحث بدراسة بعنوان :

دراسة تحليلية لأداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية

وذلك استكمالا لمتطلبات رسالة الماجستير في التنمية المـستدامة ، بنـاء مؤسـسات /جامعة القدس.

يرجى الإجابة عن أسئلة الأستبانه بصدق وموضوعية والموجهة لأعـضاء الهيئـات العامة ، من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة مع العلم أن البيانات التي تجمع بغـرض الدراسة تعامل بسرية تامة,

شاكرين لكم حسن مساعدتكم وتعاونكم

الباحث : فؤاد كردي
معهد التنمية المستدامة
جامعة القدس

القسم الأول: معلومات عامة

الرجاء وضع دائرة حول الإجابة المناسبة.

.1	**المحافظة:**	أ. نابلس	ب. طولكرم	ج. جنين	د. قلقيلية
.2	**التحصيل العلمي:**				
	أ. توجيهي فأقل	ب2. دبلوم متوسط	ج . بكالوريوس	د. أعلى من بكلوريوس	
.3	**عدد السنوات التي مرت على انتسابك للجمعية** :				
	أ. (1- 6) سنوات	ب. (7-12) سنة	ج. (13-18) سنة	د . (19- فأكثر) سنة	
.4	**المهنة :** أ. مزارع	ب. تاجر	ج. موظف	**د.** غير ذلك	
.5	**عدد سنوات العمل في مجال الزراعة .** أ.(1- 5) سنوات	ب. (6-10) سنوات	ج.(11- 15) سنة	د. (16- فأكثر) سنة	
.6	**نسبة مساهمة القطاع الزراعي في دخلك الشخصي.**				
أ.	(1%- 24%)	ب. (25% - 49%)	ج (50% - 74%)	د (75% - 99%)	

الجزء الثاني: المواقف وإدراك الأمور

الرجاء قراءة العبارات التالية ومن ثم وضع إشارة (X) في المكان المناسب أمام كل عبارة .

1. مجال المعرفة بمفاهيم العمل التعاوني :

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق
عضويتك في الجمعية ساهمت في الآتي:				
1	عززت من معرفتك بأهمية العمل الجماعي			
2	ساعدت في تنمية مستوى المعرفة بمبادئ العمل التعاوني			
3	زادت من الإدراك بأهمية العمل التطوعي في المجتمع			
4	زادت من معرفتك بمفهوم العمل المؤسساتي المهني على المستوى المحلي			
5	عززت من علاقات التنسيق مع المؤسسات الأخرى			
6	حسنت من معرفتك بمفاهيم التنمية المستدامة			

2. مجال أهداف الجمعية والأولويات بالنسبة للعضو :

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق
7	هناك وضوح في أهداف الجمعية			
8	أهداف الجمعية تناسب المرحلة الحالية من العمل			
9	استطاعت الجمعية تحقيق أهدافها في الماضي أو جزء منها			
10	يجري تطوير أهداف الجمعية من حين لآخر			
11	أهداف الجمعية واقعية و قابلة للتحقق			
12	ليس هناك تعارض بين أهدافك الشخصية وأهداف الجمعية			
13	أهداف الجمعية منسجمة مع مبادئ التعاون العامة			
14	أهداف الجمعية تتماشى وثقافة المجتمع المحلي			
15	ليس للاعتبارات العائلية أهمية في انتسابك للجمعية			
16	ليس للبعد الفصائلي دور في انتسابك للجمعية			
17	ساعدت الجمعية في تحقيق أهداف وطنية			
18	أهداف الجمعية تعكس الحاجة لوجودها			
19	تسهم أهدافها في تحقيق التنمية المحلية			

3: مجال الخدمات الاجتماعية للجمعية

مساهمات الجمعية الاجتماعية تتمثل في الآتي:

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق
20	ساهمت في تعزيز المكانة الاجتماعية لأعضائها			
21	عززت من روح التضامن بين الأفراد			
22	ساعدت في محاربة الفردية في العمل			
23	ساهمت في رفع مستوى الوعي التعاوني لأعضائها			
24	عززت من فرص حصول الأعضاء على خدمات التدريب المختلفة			
25	وفرت فرص أمام الأعضاء وأبنائهم للتعليم			
26	ساعدت في حصول الأعضاء على تأمينات صحية			
27	عززت من استغلال العائد على التعاون في استثمارات عامة تهم المجتمع			
28	عززت أسلوب القيادة الجماعية في العمل			

4. **مجال خدمات التسويق للجمعية :**

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق
29	ساهمت في تحقيق الأهداف التسويقية للأعضاء			
30	وفرت عدالة بين الأعضاء في تسويق منتجاتهم			
31	ساعدت في تقديم منتجات للسوق ذات جودة منافسة			
32	ساهمت في توفير الأسواق الداخلية لمنتجات الأعضاء			
33	أسهمت في فتح أسواق خارجية للمنتجات			
34	وفرت خدمات مساندة لعمليات التسويق			
35	ساهمت في إيجاد مراكز تسويقية خاصة بمنتجات الأعضاء			
36	زادت من معرفة الأعضاء في المعلومات السوقية			
37	حسنت من أسعار منتجات الأعضاء			
38	وفرت بنية تحتية تسويقية مناسبة للمنتجات			
39	عززت من تبني أسلوب البيع الجماعي للمنتجات			
40	قللت من الاعتماد على الوسطاء التجاريين لتسويق المنتجات			
41	أتاحت فرصة المشاركة في المعارض والمؤتمرات الدولية			

5.**مجال الخدمات الاقتصادية للجمعية:**

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق
42	ساهمت في تحسين دخل الأعضاء			
43	ساعدت في توفير حماية من استغلال التجار			
44	أسهمت في خلق فرص عمل للأعضاء			
45	حققت وفرات ضريبية على المنتجات			
46	يعتمد الحصول على الخدمات على مدى تسديد الاشتراكات			
47	ساهمت في حل أزمة فائض الإنتاج لدى الأعضاء			
48	ساعدت في تقليل الهامش التسويقي للمنتجات			

6. **مجال خدمات الإنتاج للجمعية** :

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق
49	ساعدت في توفير مدخلات إنتاج نوعية مناسبة			
50	ساهمت في حصولك على مستلزمات إنتاج بأسعار مناسبة			
51	قدمت خدمات إرشادية للمزارعين في مجال الإنتاج			
52	ساهمت في إدخال أنماط زراعية جديدة			
53	ساهمت في توفير بنى تحتية لعمليات الإنتاج			
54	ساعدت في توفير مركز توريد لمستلزمات الإنتاج			
55	وفرت أسلوب الشراء الجماعي لمستلزمات الإنتاج			

7. **مجال خدمات الإقراض والتسليف للجمعية** :

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق
56	أتاحه فرصة لجميع الأعضاء للحصول على قروض وسلف			
57	تتبع نظام خاص في تقديم السلف والقروض للأعضاء			
58	تعتمد معيار حجم التعامل مع الجمعية في منح القروض للأعضاء			
59	عززت من درجة ثقة الأعضاء في تقديم القروض والسلف			

8. **لمجال التنظيمي والإداري والمالي** :

	البيان	موافق	محايد	غير موافق
60	تحافظ الهيئة العامة على عقد اجتماعات دورية لأعضائها			
61	تجرى انتخابات ديمقراطية لاختيار أعضاء الهيئة الإدارية			
62	يتوفر دائماً نصاب قانوني في اجتماعات الهيئة العامة			
63	تعقد الهيئة العامة اجتماعات غير عادية			
64	يتوفر دائما جدول أعمال محدد			
65	يتم دعوة جميع الأعضاء لحضور الاجتماعات			
66	تناقش مواضيع خارج جدول الأعمال أحياناً			
67	تدون محاضر الجلسات في النموذج المخصص لذلك			
68	تلعب لجان الرقابة المنتخبة دورا في تحسين أداء الجمعية			
69	يشارك الأعضاء في وضع الخطط المستقبلية لتطوير الأداء			
70	يتوفر لدى الأعضاء معرفة بأنظمة وتشريعات العمل التعاوني			
71	تحرص الجمعية على الالتزام بأنظمة و قوانين جمعيات التعاون			
72	يشارك الأعضاء في التخطيط المستقبلي للجمعية			
73	تعتمد الجمعية في عملها أنظمة الشفافية والمحاسبة			
74	تقر الهيئة العامة نسبة الأرباح القابلة للتوزيع			
75	تقر الهيئة العامة قيمة العمولة على الخدمات المقدمة			
76	يساهم مدقق الحسابات في تقليل سوء إدارة المال في الجمعية			
77	يشارك الأعضاء في مناقشة وإقرار الميزانية العمومية للجمعية			
78	يلتزم الأعضاء بتسديد الالتزامات المالية للجمعية			
79	تدعم عضوية الاتحاد التعاوني تطوير الجمعية تنظيمياً وفنياً			

9. **مجال مساهمة دائرة التعاون من الناحية المالية والإدارية للجمعية :**

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق
80	تقديم خدمات التدريب في المجال المالي			
81	تقديم خدمات التدريب في المجال الإداري			
82	تقديم خدمات التدقيق المالي للجمعية			
83	تقديم خدمات الإرشاد في مجال العمل التعاوني			
84	توفير خدمة الإعلام التعاوني			
85	إتاحة فرصة للمشاركة في مشاريع مشتركة مع مؤسسات أخرى			
86	تعزيز التزام الجمعية بالأنظمة والتشريعات المتعلقة بالعمل التعاوني			
87	المساهمة في دعم الجمعية تنظيمياً وفنياً			
88	إشراف مندوب التعاون على الانتخابات الداخلية للجمعية			
89	المساهمة في تنمية مفاهيم العمل التعاوني لدى الأعضاء			
90	المساعدة في بناء علاقات التنسيق مع مؤسسات أخرى			

10. **مجال تقييم أداء لجان الإدارة للجمعية :**

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق
91	ينتخب أعضاء لجنة الإدارة بطريقة ديمقراطية			
92	يشغل لجنة الإدارة أعضاء ذوي كفاءة مناسبة			
93	للجنة الإدارة دور في تحسين أداء الجمعية			
94	للجنة الإدارة دور في توسيع عضوية الجمعية			
95	تسهم لجنة الإدارة في تنمية مفاهيم العمل التعاوني لأعضاء الجمعية			
96	تحرص لجنة الإدارة على توفر المهنية لدى العاملين في الجمعية			
97	تزود الهيئة العامة بالتقارير الدورية عن سير العمل			
98	تلتزم بدعوة الهيئة العامة لعقد الاجتماعات الدورية			
99	يتوفر انسجام بين أعضاء لجنة الإدارة في العمل			
100	تدير الجمعية وفقاً لمبادئ التعاون العامة			
101	تستثمر أرباح الجمعية في مشاريع وفق مفاهيم العمل			

أهم الخدمات التي تقدمها الجمعية ولم تذكر سابقاً:

1. **2.** **3.**

12.أهم مصادر دخل الجمعية :

1. **2.** **3.**

13.أهم مشكلات العمل :

1. **2.** **3.**

14. اقتراحات لتطوير العمل :

1. **2.** **3.**

مع خالص الشكر

ملحق : 1.4

بسم الله الرحمن الرحيم

أختي الكريمة/ أخي الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان :

دراسة تحليلية لأداء جمعيات التسويق التعاونية في شمال الضفة الغربية

وذلك استكمالا لمتطلبات رسالة الماجستير في التنمية المـستدامة ، بنـاء مؤسـسات /جامعة القدس

يرجى الإجابة عن أسئلة استمارة المقابلة، بصدق وموضوعية من أجل تحقيق أهـداف هذه الدراسة مع العلم أن البيانات التي تجمع بغرض الدراسة تعامل بسرية تامة,

شاكرين لكم حسن مساعدتكم وتعاونكم

الباحث : فؤاد كردي
برنامج التنمية الريفية المستدامة
جامعة القدس

القسم الأول: معلومات عامة و شخصيه عن العاملين لدى جهات الاختـصاص "وزارة العمـل " موضع الدراسة ، الرجاء وضع دائرة أو إشارة X أو مليء الفراغ في المكان المخصص لذلك.

الشخص المقابل: السيد **المحترم**

تاريخ المقابلة :

مكان المقابلة :

.1	المحافظة:				
.2	الدرجة العلمية:	1. دبلوم متوسط	2. بكالوريوس	3. ماجستير	4. دكتوراه
.3	مكان الحصول عليها:	( )			
.4	مجال التخصص العلمي:	( )			
.5	مكان العمل الحالي:	( )			
.6	المسمى الوظيفي :	( )			
.7	عدد سنوات العمل في الوظيفة الحالية:	1.(2-4) سنوات	2 .(5-7) سنوات	3. (8-9) سنوات	4. (10-13) سنة
.8	مكان العمل قبل قدوم السلطة " السابق":	1. قطاع حكومي	2. قطاع خاص	3. قطاع أهلي	4. غير ذلك
.9	المسمى الوظيفي:	( )			
.10	عدد سنوات الخبرة في قطاع الجمعيات التعاونية :	1.(5-8) سنوات	2.(9- 12) سنة	3.(13- 16) سنة	4.(17- 20) سنة
.11	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في دخلك الشخصي.	1. (1- 24 %)	2. (25- 49 %)	3.(50 – 74 %)	4. (75- 99 %)
.12	هل شاركت في عضوية إحدى الجمعيات التعاونية ؟	1. نعم		2 . لا	

عناصر المقابلة:

أولاً: **مساهمة وزارة العمل (دائرة التعاون) في نشر الثقافة التعاونية**

1.1 كيف تقييم مستوى ثقافة المجتمع المحلي بمفهوم العمل التعاوني ؟

1. إيجابي 2. متوسط 3. ضعيف

أشارت نتائج المقابلة التي أجريت مع مدراء التعاون في مديريات وزارة العمل إضافة إلى المدير العام للتعاون في الوزارة في المناطق التي أجريت بها الدراسة وهي منطقة جنين ونابلس وقلقيلية وطولكرم ، بأن مستوى ثقافة المجتمع المحلي بمفهوم العمل التعاوني هي ضعيفة ،حيث جاءت النتائج 3 ضعيفة مقابل 2 متوسطة

ملاحظات إضافية :عدم الوعي بالعمل التعاوني وهذا راجع إلى ضعف الإعلام الذي يشرح ويعرف المواطنين بأهمية العمل التعاوني وتعداد فوائده الاقتصادية والاجتماعية ، وتبيان أهميته في تحقيق التنمية المحلية .إضافة إلى أن ضعف ثقافة الأعضاء التعاونيين راجع إلى الاعتقاد بأن الجمعيات التعاونية هي مصدر للحصول على المساعدات المادية وليس الهدف منها النهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي للأعضاء .إضافة إلى أسباب تتعلق بالاعتقاد الديني والعائلي في المجتمع المحلي وخاصة في مجال القروض التي تقدمها الجمعيات،ى إضافة أيضاً إلى غياب الرعاية الحكومية وعدم تضمين الثقافة التعاونية وتعزيزها في الخطط الإستراتيجية الشاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية

2.1 ما تقييمك لمستوى معرفة وإدراك أعضاء الجمعيات التعاونية المحلية بالمبادئ والأسس العامة للتعاون ؟

1. إيجابي 2.متوسط 3. ضعيف

أشارت بيانات المقابلة حول تقييم مدراء التعاون في محافظات شمال الضفة الغربية لمستوى معرفة وإدراك أعضاء الجمعيات التعاونية للمبادئ والأسس العامة للتعاون ، والتي جاءت مناصفة بين المتوسط والضعيف 2 ضعيف مقابل 2 متوسط ، في حين أشارت نتيجة واحدة "1" بأن مستوى الإدراك بالمبادئ والأسس العامة للتعاون من قبل الأعضاء إيجابي

ملاحظات إضافية :" ويعود السبب إلى عدم وجود مؤسسات داعمة للإعلام التعاوني تعمل على شرح أهمية الالتزام بمبادئ التعاون وتعريف المواطنين والأعضاء التعاونيون بها" **مكررة**،

وحتى في حال وجود هذه المؤسسات فأنها ضعيفة في هـذا المجـال مـن خـلال اختيارهـا لمحاضرين وأشخاص غير متخصصين . في حين أشارت النتيجة الإيجابية إلى أن هناك التزام واضح من قبل التعاونيين بالمبادئ والأسس والأنظمة العامة للتعـاون مـن قبـل الأعـضاء والجمعيات التعاونية العاملة

3.1 ما دور وزارة العمل " دائرة التعاون " في نشر وتعميق مفاهيم العمـل التعـاوني علـى المستوى المحلي **؟**

1. دور كبير 2. دور متوسط 3. دور قليل

أشارت البيانات التي تم الحصول عليها من المقابلة حول دور دائرة التعاون في وزارة العمل في نشر وتعميق مفاهيم العمل التعاوني على المستوى المحلي ، إلى وجود أراء متساوية حول هذا الدور فقد جاءت 2 دور متوسط مقابل 2 لدور قليل للوزارة ، في حـين أشـارت نتيجـة واحدة "1" بأن للوزارة ودائرة التعاون دور كبير في نشر وتعميق مفاهيم العمل التعـاوني فـي المجتمع المحلي

ملاحظات إضافية :

وتعود الأسباب في هذه النتيجة إلى عدم وجود شراكة واسعة بين مختلف المؤسسات الحكومية والأهلية المحلية في تعميق ونشر مفاهيم الفكر والعمل التعاوني في المجتمع المحلي ، إضـافة إلى عدم توفر التمويل اللازم للقيام بهذه الدور من قبل المعنيين به ، وكـذلك نقـص بـرامج الإرشاد التي تقوم بذلك وعدم العمل على تأسيس وبناء تعاونيات جديد ووضع حلول للتعاونيات المتعثرة ، بينما أشارت النتيجة التي أكدت وجود دور كبير للوزارة في نشر وتعميـق مفـاهيم العمل التعاوني إلى أن الوزارة تقوم بعمليات الأشراف والتوعية اليومية لأعـضاء الجمعيـات وقيام الوزارة وبشكل يومي بتصويب أوضاع الجمعيات

4.1 هل تعتقد أن تجربة جمعيات التسويق التعاونية قد نجحت في تحقيق الأهداف الاجتماعيـة والاقتصادية لأعضائها وجمهور المستفيدين ؟

1. بشكل كبير 2. بشكل متوسط 3. بشكل قليل

أشارت البيانات التي تم جمعها من المقابلة بأن تجربة جمعيات التسويق التعاونية قد نجحت في تحقيق أهداف أعضائها الاجتماعية والاقتصادية وجمهور المستفيدين ، كان بـشكل متوسـط . حيث جاءت البيانات لتشير بأن 3 أشخاص من أصل 5 تمت مقابلتهم أجابوا بشكل متوسـط

مقابل 2 أجابوا بشكل قليل .

ملاحظات إضافية :

ومن الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق الجمعيات التعاونية للأهداف الاجتماعية والاقتـصادية لأعضائها بشكل كبير ، والتي تتمثل في تعاقب الإدارات الغير واعية بأهمية العمـل التعـاوني والإدارة التعاونية ، وكذلك السيطرة العائلية والحزبية والدينية على عمل هذه الجمعيات ، كمـا أن قيام وتأسيس الجمعيات لم يقم على أسس تعاونية ، إضافة إلى ضعف التمويل المقدم لهـذه الجمعيات من المصادر المختلفة ، قلة مساهمة الأعضاء وعدم قدرة الجمعيات علـى مـسايرة الأمور المتعلقة بالتسويق قياساً بما هو متوفر لدى الجانب الإسرائيلي المنافس بـشكل رئيـسي للمنتجات الفلسطينية ، عدم قيام لجان الإدارة المنتخبة بالواجبات والمـسؤوليات الملقـاة علـى عاتقها تجاه تحقيق أهداف الجمعيات التي أنشأت من أجلها ، عدم التزام وانـضباط اجتماعـات الهيئات العامة للجمعيات ،تقصير واضح من قبل دائرة التعاون بمتابعة ومراقبة عمل الجمعيات التعاونية

5.1 إلى أي حد استطاعت جمعيات التسويق التعاونية أن تسهم في بنـاء وإعـداد المؤسـسة التعاونية الناجحة ؟

1. بشكل كبير 2. بشكل متوسط 3. بشكل قليل

أشارت البيانات التي تم جمعها من المقابلة لمدراء التعاون في مناطق شمال الـضفة الغربيـة إضافة إلى مدير عام التعاون في وزارة العمل ، حول قدرة ومساهمة الجمعيات التعاونية فـي بناء وإعداد المؤسسة التعاونية الناجحة إلى

وجود ضعف في قدرة الجمعيات على تحقيق ذلك ، حيث كانت البيانات تشير إلـى 3 بـشكل متوسط مقابل 2 بشكل قليل

ملاحظات إضافية :

ويعود السبب في ذلك إلى ضعف لجان الإدارة في استغلال الإمكانيات المتوفرة لدى الجمعيات التعاونية ، عدم توفر الرعاية الحكومية لهذه الجمعيات ، عدم وجود معاهد وكليات تهتم بنشر و تدريس مفاهيم العمل التعاوني وكذلك فكر المؤسسة التعاونية ، التضارب في عمل المؤسسات المحلية المختلفة .

ثانياً: مساهمة الوزارة (الحكومة) في تقديم الدعم اللوجستي لجمعيات التسويق التعاونية

1.2كيف تقييم مساهمة وزارة العمل " دائرة التعاون" في تقديم التـدريب والتعلـيم لأعـضاء

جمعيات التسويق التعاونية ؟

1. بشكل كبير 2.بشكل متوسط 3. بشكل قليل

أشارت البيانات التي جمعت من المقابلة لمدراء التعاون ، حول مدى مساهمة دائرة التعاون في وزارة العمل في تقديم التدريب والتعليم لأعضاء جمعيات التسويق التعاونية ، إلى أن 3 أجابوا بشكل قليل مقابل 2 أجابوا بشكل متوسط

ملاحظات إضافية :

والسبب في قصور دائرة التعاون في تقديم الدعم المتعلق بالتدريب والتعليم ، هو عـدم وجـود موازنات لدى الدائرة لتنفيذ ذلك ، إضافة إلى أن عمل دائرة التعاون يقتصر بألا سـاس علـى عمليات الأشراف والمراقبة لعمل الجمعيات فقط وكذلك عدم اهتمام لجـان الإدارة بالمطالبـة بتنفيذ عملية التدريب والتأهيل لكوادر وأعضاء الجمعيات التعاونية وتركيزها علـى المـصالح الذاتية المالية للأعضاء فقط ، دون الاهتمام والنظر إلى عملية التدريب والتعليم وأهميتهـا فـي تطوير أداء الجمعيات التعاونية ، في حين أضاف من أجابوا بشكل متوسط بأن الـدائرة تنفـذ عمليات الإرشاد وعقد ورشات العمل وكذلك الزيارات الميدانية للجمعيات إلا أن ذلك غير كافي لتطوير أداء عمل التعاونيات بشكل عام

2.2 ما مساهمة وزارة العمل " دائرة التعاون " في تشجع انخراط جمعيات التسويق التعاونيـة في برامج مدعومة من قبل الحكومة ؟

1.بشكل كبير 2.بشكل متوسط 3. بشكل قليل

أشارت بيانات المقابلة بأن مساهمة دائرة التعاون في تشجيع انخراط الجمعيات التعاونية فـي برامج مدعومة من قبل الحكومة هو بشكل قليل وجاءت النتائج 4 بشكل قليل مقابل 1 بـشكل متوسط

ملاحظات إضافية :

حيث يقتصر دور دائرة التعاون على عمليات التنسيق بين المؤسسات الحكومية والأهليـة ذات العلاقة بعمل الجمعيات التعاونية من اجل تقديم الدعم المالي والفني لها ، إضافة إلى دعم جهود التنسيق والتعاون بين التعاونيات نفسها وهذا المبدأ من أهم المبادئ التي يقوم عليهـا العمـل التعاوني .

3.2 ما مساهمة وزارة العمل" دائرة التعاون" في تطوير وتأهيـل البنيـة التحتيـة لجمعيـات التسويق التعاونية ؟

1. بشكل كبير 2. بشكل متوسط 3. بشكل قليل

أظهرت البيانات التي جمعت من المقابلة إلى وجود إجماع من قبل الأشـخاص الـذين تمـت مقابلتهم وعددهم خمسة أشخاص من دائرة التعاون في المديريات وفي المقر الرئيـسي لـدائرة التعاون في وزارة العمل ، بأن مساهمة دائرة التعاون في تطوير وتأهيل البنية التحتية لجمعيات التسويق التعاونية العاملة في المناطق الفلسطينية ومنها الجمعيات التعاونية موضوع الدراسة هو بشكل قليل حيث كانت البيانات 5 بشكل قليل .

ملاحظات إضافية:

حيث لا تمتلك دائرة التعاون الخطط والموازنات التقديرية المخصصة لهذا الغـرض ، كمـا لا تسهم الوزارة ومعها دائرة التعاون في توفير مصادر التمويل اللازمة لتحقيـق هـذا الغـرض .إضافة إلى عدم امتلاك الوزارة ومعها دائرة التعاون إلى خطة تنموية لتنمية قطاع التعاونيـات . حيث تعتمد الجمعيات التعاونية على جهودها الذاتية في بناء وتأهيـل البنيـة التحيـة سـواء لعمليات الإنتاج أو التسويق ، فالجهود المبذولة لتحقيق هذا الغرض هي جهود ذاتية للجمعيات التعاونية .إضافة إلى اقتصار عمل دائرة التعاون على النواحي القانونية والنظاميـة والإرشـاد التعاوني فقط .

4.2 كيف تقييم دور وزارة العمل " دائرة التعاون" لدى الجهات المختصة لتحقيـق وفـرات ضريبية على نشاطات جمعيات التسويق التعاونية **؟**

1. كبير 2. متوسط 3. قليل

أشارت بيانات المقابلة حول مساهمة دائرة التعاون لدى الجهات المختـصة لتحقيـق وفـرات ضريبية على نشاطات الجمعيات التعاونية ، بأن دور الدائرة في هذا المجال متوسط حيث أجاب 3 ممن تمت مقابلتهم بشكل متوسط مقابل 2 بشكل قليل .

ملاحظات إضافية :

أشارت بعض البيانات التي أدلى بها الأشخاص الذين تمت مقابلتهم على أن الجمعيات التعاونية تستطيع أن تستفيد من الفرص المتوفرة لدى دوائر الضريبة للحصول على اسـترداد ضـريبة 17% الخاصة بالإنتاج الزراعي المحلي ، ومن جانب آخر فأن الجمعيات التعاونية الزراعية لم تستطيع الاستفادة من الخصومات والإعفاءات الضريبية الممنوحة للإنتاج الزراعي .حيـث أن الإنتاج الزراعي المحلي معفى من أية ضرائب

ثالثاً: مساهمة الوزارة في رعاية الأنظمة والقوانين التعاونية

1.3 ما مستوى تطبيق جمعيات التسويق التعاونية للأنظمة والقوانين الناظمة للعمل التعاوني ؟

1. كبير 2. متوسط 3. قليل

أشارت البيانات بأن مستوى تطبيق جمعيات التسويق التعاونية للأنظمة والقوانين الناظمة للعمل التعاوني هو بشكل متوسط ، حيث دلات البيانات التي تم جمعها من المقابلة بأن 4 أجابوا بشكل متوسط مقابل 1 أجاب بشكل قليل

ملاحظات إضافية :

الجمعيات التعاونية الفلسطينية تعمل ضمن قانون التعاون الأردني القديم حيث لم يجري تطبيـق واعتماد قانون تعاون فلسطيني حتى اللحظة ، وعلية فأن معظم الجمعيات التعاونية العاملة فـي المناطق الفلسطينية تلتزم بالقوانين المعمول بها حتى الآن من الناحية الإدارية بينما نجد الخلـل في التزام هذه الجمعيات في النواحي والقضايا المالية والمحاسبية ، فهناك مخالفات واضحة في هذه القضايا وخاصة في تقديم التقارير المالية والمحاسبية التي يتم تدقيقها بطرق عـدة دون أن تستطيع دائرة التعاون التأكد من صحة عمليات التدقيق المالي ، كما أن الجمعيـات التعاونيـة تحصل على العديد من الهبات والمساعدات المالية من أطراف خارجية ومحلية دون أن يكون لدائرة التعاون أي تدخل فيها أو تدقيق مصادرها وأحجامها ،وعلية فهناك فرصة لهذه الجمعيات وبالذات لجان الإدارة فيها للتصرف في هذه المساعدات بطرق بعيدة كل البعد عـن المبـادئ التعاونية ومن هنا يحدث الخلل وعدم الالتزام من قبل التعاونيات برفع تقارير مالية تعتمد على الشفافية والوضوح ، كما يحدث في غالب الأحيان أن تقوم لجان الإدارة وبدون علـم وموافقـة أعضاء الهيئات العامة باستخدام الأموال التي تحصل عليها على شـكل هبـات ومـنح فـي استثمارات تخدم بالأساس مصالح أعضاء لجان الإدارة وليس أهداف الجمعية وبالتـالي جميـع الأعضاء وهذا يتنافى مع المبادئ الأساسية للتعاون

2.3 ما دور وزارة العمل " دائرة التعاون" في تطوير وتأهيل القوانين الراعية للعمل التعاوني الفلسطيني؟

1. كبير 2. متوسط 3. قليل

أشارت البيانات التي تم جمعها حول دور دائرة التعاون ووزارة العمل فـي تطـوير وتأهيـل القوانين الراعية للعمل التعاوني الفلسطيني ،بأن هناك فروق في إجابات الأشخاص الذين تمـت مقابلتهم حول هذا الموضوع ، حيث أجاب 2 بأن الدور كبير في حين أجـاب 2 بـشكل قليـل مقابل 1 أجاب بشكل متوسط

ملاحظات إضافية :
هناك تباطىء وخلل كبير من قبل الوزارة بالأساس والمؤسسات الأخـرى وخاصـة المجلـس التشريعي الفلسطيني حيث أنه لم يصادق المجلس التشريعي حتى الآن علـى مـسودة القـانون الخاص بالعمل التعاوني والتي وضعت منذ أكثر من ثلاثة عشرة عاماً من أجل اعتماد قانون فلسطيني خاص بالعمل التعاوني ويضع الأساس لعملية التطوير والنهوض بالحركـة التعاونيـة الفلسطينية ، حيث لا زال يعمل بالقانون الأردني القديم رقم 17 لعام1956 ، والذي لا يتناسب مع الخصوصية الفلسطينية كما أنه لا يتماشى مع احتياجات الواقع.

رابعاً: الكفايات الإدارية والمالية لجمعيات التسويق التعاونية

1.4 ما تقييمك للأداء الإداري لجمعيات التسويق التعاونية في الفترة السابقة والحالية ؟

1. **كبير** 2. **متوسط** 3. **قليل**

أشارت بيانات المقابلة حول تقييم الأداء الإداري لجمعيات التسويق التعاونية في الفترة الحاليـة والسابقة ، من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بأن هناك شبه إجماع بـأن الأداء الإداري لهـذه الجمعيات كان متوسط ، حيث أجاب 4 بشكل متوسط مقابل 1 بشكل قليل

ملاحظات إضافية : وتظهر مظاهر ضعف الأداء من خلال التالية :
معظم قيادات الجمعيات غير مؤهلة لذلك ،نسبة كبيرة من أعضاء التعاونيات ليسوا مزارعون
سيطرة المحسوبية على عمل هذه الجمعيات ، عدم الانتظام في اجتماعات الهيئات العموميـة للجمعيات ، عدم التزام لجان الإدارة برفع التقارير ونقاشها مع أعـضاء الهيئـات العموميـة لتوضيح سير العمل عدم توفر خطط عمل تعمل لجان الإدارة على تنفيذها
قلة وعدم توفر مصادر تمويل من خارج الجمعيات ،عدم مطالبة الأعضاء بتسديد الالتزامـات المالية المترتبة عليهم ،عدم التزام لجان الإدارة برفع التقارير المالية المدققة في المواعيد المحدد لدائرة التعاون ،عدم دعوة الهيئات العمومية للاجتماعات الدورية من قبل لجان الإدارة
التسيب في إدارة المال العام للجمعية ،عدم وجود مشاريع ذات جدوى تعمل عليها الجمعيات
عدم الاهتمام بالعدد والأجهزة المختلفة المملوكة للجمعيات ، إضافة إلى عدم تشغيل المقـرات التابعة للجمعيات
2.4 ما مستوى تطبيق مبادئ ، المسائلة ، الشفافية ، في عمل جمعيات التسويق التعاونية ؟

1. كبير **2. متوسط** **3. قليل**

أشارت بيانات المقابلة إلى وجود إجماع عام حول مستويات تطبيق نظام المسائلة والشفافية في

عمل جمعيات التسويق التعاونية ، وكانت 5 إجابات تؤكد بأن هذه المستويات كانت بشكل متوسط

ملاحظات إضافية : حيث لا يتم تطبيق الأنظمة والقوانين الراعية للعمل التعاوني في مختلف القضايا والمنصوص عليها في القانون التعاوني ، كما أن لجان الرقابة المنتخبة لم تقم بالدور المطلوب منها على هذا الصعيد فهناك تقصير واضح من قبلها في هذا المجال ، وفي غالب الأحيان تقوم لجان الإدارة برفع التقارير الإدارية والمالية لدائرة التعاون دون أخذ موافقة ومصادقة الهيئات العمومية عليها ، إضافة إلى أن معظم الجمعيات يكون لها ارتباطات خاصة مع شركات ومكاتب تدقيق الحسابات مما يجعل من التقارير المالية والإدارية المدققة عرضة للشك وعدم النزاهة .

3.4 كيف تقييم دور لجان الرقابة المنتخبة في تحسين أداء عمل جمعيات التسويق التعاونية ؟

1. **كبير** **2. متوسط** **3. قليل**

أشارت بيانات المقابلة وجود إجماع عام على ضعف لجان الرقابة المنتخبة في تحسين أداء عمل جمعيات التسويق التعاونية ، حيث كانت الإجابات وعددها 5 بشكل قليل

ملاحظات إضافية :

هناك تغييب لدور لجان الرقابة من قبل لجان الإدارة في الجمعيات ، حيث أن هناك 95% من اجتماعات الهيئات العمومية لا يتم تقديم تقارير حولها من قبل لجان الرقابة كما أنها لا تشارك في اجتماعات لجان الإدارة كما هو منصوص علية في قانون العمل التعاوني ، وأجمع المقابلون بأن دورها غائب وسلبي

4.4 ما دور مندوبي وزارة العمل " دائرة التعاون " في متابعة انتخابات جمعيات التسويق التعاونية ؟

1. كبير **2. متوسط** **3. قليل**

أشارت بيانات المقابلة بأن دور مندوب وزارة العمل في متابعة انتخابات جمعيات التسويق التعاونية . هو دور كبير وجاءت البيانات 4 دور كبير مقابل 1 دور متوسط

ملاحظات إضافية:

حيث لا يتم إجراء انتخابات وبالتالي اعتماد نتائجها دون مشاركة وحضور مندوب وزارة العمل هذه الانتخابات التي تجريها الجمعيات من حيناً لأخر

5.4 كيف تقييم الخطة الإستراتيجية لوزارة العمل " دائرة التعاون " لتطـوير عمـل جمعيـات التسويق التعاونية ؟

1. **إيجابية** **2. متوسطة** **3. ضعيفة**

أشارت بيانات المقابلة بالنسبة لتقييم الخطة الإستراتيجية لدائرة التعاون والهادفة لتطوير قطـاع الجمعيات التعاونية ، حيث جاءت البيانات 3 ضعيفة مقابل 2 متوسطة

ملاحظات إضافية :

لا يوجد لدى وزارة العمل و دائرة التعاون أية خطة تنموية شاملة ، تهدف إلى تطوير عمـل الجمعيات التعاونية الفلسطينية والنهوض بالحركة التعاونية الفلسطينية وتعزيز الفكر التعـاوني في المجتمع المحلي "**مكرر**"

6.4 برأيك ما نقاط القوة والضعف في عمل جمعيات التسويق التعاونية المحلية ؟

1. نقاط القوة : 1. القانون التعاوني \ الصفة الاعتبارية 2. حجم العضوية الكبير
   3. ممتلكات وموجودات الجمعيات التعاونية
2. نقاط الضعف: 1. قلة الوعي والثقافة التعاونية في المجتمـع المحلـي وبـين الأعـضاء
   2. عدم توفر مصادر إضافية للتمويل 3. أنها تعمل ضمن قوانين قديمة غير مناسبة

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

فهرس الملاحق

فهرس المحتويات